عدد 106 فاتح شعبان 1442 (15 مارس 2021)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020–2021 : دورة أكتوبر 2020

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2020

صفحة

• محضر الجلسة رقم 341 ليوم الثلاثاء 26 جمادى الآخرة 1442 (09 فبراير 2021) 8872

جدول الأعمال: الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، حول موضوع "الإستراتيجية الوطنية للماء".

• محضر الجلسة رقم 342 ليوم الثلاثاء 26 جمادى الآخرة 1442 (09 فبراير 2021) 8906

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 343 ليوم الثلاثاء 26 جمادى الآخرة 1442 (09 فبراير 2021) 8940

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي؛
2. مقترح قانون بشأن إلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس النواب، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
3. مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.

• محضر الجلسة رقم 344 ليوم الثلاثاء 26 جمادى الآخرة 1442 (09 فبراير 2021) 8946

جدول الأعمال: اختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2020 – 2021.

محضر الجلسة رقم 341

التاريخ: الثلاثاء 26 جمادى الآخرة 1442هـ (09 فبراير 2021م).

الرئاسة: السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وإحدى وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة مساء.

جدول الأعمال: الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، حول موضوع "الإستراتيجية الوطنية للماء".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل الشروع في تناول القضايا المدرجة في جدول أعمال جلستنا هته، أدعو المجلس الموقر لتلاوة الفاتحة ترحما على أرواح ضحايا فاجعة مدينة طنجة التي أودت، بحسب المعطيات المتوفرة، بحياة 28 عاملا وعاملة، سائلين الله عزوجل أن يتغمد الضحايا بالرحمة والمغفرة وأن يرزق ذويهم الصبر والسلوان، وأن ينعم على المصابين بالشفاء العاجل.

الجميع واقفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

السيد الرئيس:

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نعم السيد الرئيس.. نقطة نظام؟

غنسولك الله يخليك واش نقطة نظام تتعلق بالتسيير؟

لا ما شي وقتها الله يجازيك بخير، جاية الأسئلة الشفهية، جاية البرنامج ديال الجلسات الأسئلة الرقابية عن الحكومة، وهذاك هو السياق الطبيعي.

شكرا على تفهمك.

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

أولا، السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور التي تنص على أن تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها؛

وعملا بأحكام الباب السادس من الجزء الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ولاسيما المواد من 308 إلى 316 منه؛

وبناء على مداولة مكتب مجلس المستشارين في اجتماعه المنعقد بتاريخ 25 يناير 2021؛

وبناء أيضا على مداولة ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 26 يناير (2021)؛

وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية على السيدات والسادة أعضاء المجلس، وإحالته على الحكومة داخل الآجال المحددة وفق النظام الداخلي.

يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة لمناقشة وتقييم الإستراتيجية الوطنية للماء.

وهي مناسبة نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل لكافة مكونات المجلس التي ساهمت في إنجاح هذه المحطة الهامة الرابعة من نوعها، في سياق تفعيل مضامين دستور المملكة المغربية.

وقبل أن نمر للمناقشة التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية حددت في 180 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، أذكر بترتيب هذه الجلسة كما أقرته ندوة الرؤساء وذلك كالتالي:

- كلمة كل من رئيس ومقرر المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية؛

- ثم تدخلات الفرق والمجموعة البرلمانية؛

- وتعقبها تدخلات أعضاء الحكومة؛

- ثم تعقيبات الفرق والمجموعة البرلمانية والحكومة عند الاقتضاء.

والآن إلى اسمحتو لي أعطي الكلمة مباشرة للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، الذي نشكره جزيل الشكر بالمناسبة على مجهوداته القيمة، في حدود 5 دقائق، طبقا للمادة 315 من النظام الداخلي للمجلس، لتوضيح ما يقدر أنه جدير بالتوضيح أمام أنظاركم.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد رحال المكاوي، رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا للفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر أهم المراحل التي عرفها إعداد تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، باعتبارها تمرينا ديمقراطيا على قدر كبير من الأهمية يمارس في إطارها البرلمان إحدى الآليات الموكولة إليه طبقا للدستور، والمتمثلة في تقييم السياسات العمومية بغية التحقق من نتائج السياسات المذكورة، وقياس مدى جدواها ونجاعتها في تحقيق الأهداف المرسومة لها ولتحديد انعكاساتها على الفئات المستهدفة بها، فضلا على اقتراح كل توصية من شأنها تحسين جودة الخدمات العمومية، وأداء المرافق العمومية المكلفة بتقديم هذه الخدمات.

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر الخاص إلى رئاسة ومكتب المجلس وأمينه العام، على تعاونهم الدائم والمستمر طيلة مسار اشتغال المجموعة.

ولا تفوتني الفرصة أيضا لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيدات والسادة المستشارين أعضاء المجموعة الذين أسهموا في إعداد التقرير بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن تعدد الوثائق وكثرة التقارير والذي يتطلب الإطلاع عليها مدة زمنية أطول، وفترة الحجر الصحي أيضا التي عاشتها بلادنا خلال السنة الماضية.

وإلى جانبهم أشكر كذلك جميع الطاقم الإداري للمجموعة على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

إن العناية الكبيرة التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله لموضوع الماء في أكثر من مناسبة وأكثر من خطاب من خلال إشرافه وحرصه على تتبع تطور هذا المكون الحيوي والتحديات الكبرى والمصيرية التي أصبح يشكلها والناتجة عن ندرة المياه والوضعية الحرجة التي تعرفها بلادنا بشأنه.

وفي إطار سعي مكونات مجلس المستشارين الانخراط في هذه المبادرات الملكية السامية، حدد المجلس الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020 كموضوع للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، هذه الإستراتيجية التي تم تقديمها لجلالة الملك سنة 2009 ووضعت الحكومة آنذاك مخططا لتنفيذها.

وهكذا، باشرت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية أشغالها بوضع برنامج زمني لإنجاز مهمتها والمنهجية المراد اتباعها للحصول على المعطيات والبيانات الضرورية لإنجاز تقريرها من خلال الجمع بين اللقاءات مع الوزراء المعنيين بتنزيل الإستراتيجية الوطنية للماء والمؤسسات العمومية وبعض المهنيين، ثم القيام بالزيارات الميدانية للمناطق التي تعاني من نقص المياه واستنزافها بشكل مفرط.

كما تم تحديد المحاور التي ستشتغل عليها المجموعة، والمضمنة في الاستراتيجية الوطنية للماء.

وهكذا، وجهت المجموعة الموضوعاتية مذكرة إلى رئاسة المجلس طلبت فيها عقد اجتماعات مع عدد من القطاعات الحكومية المعنية بتنزيل الاستراتيجية الوطنية للماء للإجابة على التساؤلات الدقيقة والمحددة الموجهة إليها ويتعلق الأمر بـ:

• قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء: والتي تمحورت حول برنامج الاقتصاد في الماء، وإنجاز السدود، وصيانة السدود، والوقاية من الفيضانات، والتغذية الاصطناعية للفرشات المائية؛

• قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية: فيما يخص تقنين استخدام المبيدات في المناطق المعرضة للتلوث واقتصاد في مياه السقي؛

• قطاع الداخلية: همت الربط بشبكات التطهير ومحطات معالجة المياه العادمة، والخرائط الخاصة بالمناطق المهددة بالفيضانات.

• المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: حول تحلية ماء البحر ونسبة الولوج المسجلة للماء الصالح للشرب؛

• قطاع الطاقة والمعادن: حول بلوغ أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالماء ومشاكل التلوث.

وعلى مستوى مدى التزام الحكومة مع مبادرات المجموعة الموضوعاتية، سجلت تجاوب بعض الوزارات مشكورة مع مطالبها الرامية للحصول على المعلومات والحضور مع أعضاء المجموعة للرد على تساؤلاتهم، ويتعلق الأمر بـ:

- وزارة الداخلية؛

- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

كما استمعت المجموعة لمدير المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ولمدير البحث والتخطيط المائي وكذا لمدراء وكالات الأحواض المائية لكل من: درعة واد نون، سوس ماسة، ملوية وأم ربيع.

فيما سجلت اللجنة تخلف بعض القطاعات الحكومية الأخرى عن التفاعل مع المجموعة وهو ما سجل إحدى العراقيل لعمل اللجنة.

وقد اعتمدت المجموعة في هذا التقرير على فحص تقارير ودراسات صادرة عن عدد من المؤسسات الدستورية ومؤسسات الحكامة في مواضيع ذات علاقة بموضوع الماء، وكذا العروض التي تم تقديمها من طرف القطاعات الحكومية التي تجاوبت مع مطالب المجموعة.

وانكبت المجموعة أيضا على تحليل المعطيات المتوفرة ووضع محاور تجميعية للعدد الهائل من القضايا والإشكاليات المثارة، وهو ما تلاه صياغة مسودة للتقرير قبل صياغة التقرير النهائي.

ولقد عرفت عملية الإعداد لهذا التقرير، باعتباره أرضية للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، عدة صعوبات، تمثلت أساسا في الظرفية الاستثنائية والطارئة جراء حالة الطوارئ الصحية التي تعرفها بلادنا على غرار غالبية الدول والتي لا تزال آثارها مستمرة، مما أثر على عمل المجموعة خاصة فيما يتعلق بالزيارات الميدانية التي كانت تتوخى القيام بها.

تلكم كانت أهم المراحل التي عرفها إعداد تقرير هذه المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، والتي سيعرض مقرر المجموعة أهم خلاصاتها وتوصياتها، ونتمنى صادقين أن يتم تبني هذه المخرجات من قبل القطاعات المعنية تماشيا مع المبادرات الملكية الأخيرة الرامية لمعالجة إشكالية الندرة والنتائج المترتبة عنها.

شكرا على إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة.

الكلمة الآن في حدود 5 دقائق أيضا، للسيد أبو بكر اعبيد مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة لعرض ملخص عن تقرير المجموعة وتقديم نتائج التقييم والتوصيات المرفوعة وآليات متابعة تنفيذها، مع التعبير عن الشكر كذلك للسيد المقرر.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد، مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل أن نستهل هذا التقرير، لابد أن نترحم على أرواح الذين وافتهم المنية، وأصدق التعازي لجميع أهاليهم.

بعد مرور عشر سنوات من تقديم الإستراتيجية الوطنية للماء أمام جلالة الملك، يتضح أن مسار تفعيل هذه الإستراتيجية قد تعثر كثيرا من ناحية الزمن المحدد لذلك وكذا الإنجازات التي تم التعهد بها ضمن مضامين هذه الإستراتيجية وذلك راجع لعدة اعتبارات تتمثل فيما يلي:

- عدم استقرار القطاع الوزاري الذي يشرف على هذا القطاع الحيوي، بحيث سجل تأرجحه بين العديد من الأقطاب الوزارية، إلى جانب تشعب وتعدد المتدخلين في مجال الماء؛

- عدم تفعيل المخطط الوطني للماء حال دون الوصول إلى الأهداف المسطرة وكذا توفير أرضية معطيات ملموسة لاعتمادها في هذا التقييم؛

- غياب رؤية واضحة لتدبير قطاع الماء بمعطيات ومؤشرات قياس مضبوطة، مما جعل القطاع أمام سلسلة من البرامج والمخططات المتضاربة يصعب معها إمكانية الرصد والتقييم العلمي الرصين؛

- ضعف الالتقائية في البرامج ذات الصلة بالماء في ظل غياب التنسيق في إعداد البرامج وكذا عند تنزيلها، وعلى الرغم من إحداث بعض هيئات التنسيق إلا أن فعاليتها تظل شبه منعدمة؛

- عدم انتظام اجتماعات بعض الهيئات ذات الارتباط بالماء دون اتخاذ أي تدبير بشأنها، "المجلس الأعلى للماء" نموذجا؛

- عدم تطابق المعطيات الرقمية المصرح بها من طرف الأطراف الحكومية: رئاسة الحكومة والوزارة المنتدبة للماء؛

- عدم وضوح الرؤية ينطبق أيضا على البعد المالي لتنزيل الإستراتيجية التي بدورها طالها التأرجح من سنة لأخرى أمام عدم انتظام الاعتمادات المالية المرصودة لذلك؛

- عدم تفعيل العديد من المقتضيات القانونية "القانون رقم 36.15" المرتبط بالتشاور والتشارك مع الأطراف المتدخلة، جماعات ترابية، قطاعات وزارية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد لوحظ خلال هذه العملية التقييمية لهذا المورد الحيوي أن تدبير قطاع الماء يعاني العديد من الإكراهات تنضاف لما سبق ذكره تتعلق بـ:

- صعوبات تصفية العقارات لأجل بناء السدود بشكل خاص والعديد من المشاريع المائية عموما؛

- إشكالية الترامي على الملك المائي؛

- ضعف جهاز المراقبة ومحدوديته أمام اتساع النفوذ الترابي

للأحواض المائية؛

- تزايد المساحات المسقية بشكل لا يتلاءم والموارد المائية المتاحة؛

- توغل مياه البحر في بحض الأحواض المائية (سوس-ماسة نموذجا)؛

- الاستنزاف المضطرد للمياه الجوفية.

وانطلاقا من الخلاصات التي توصلت إليها المجموعة ارتأت اقتراح التوصيات التالية:

- الحرص على ضمان الالتقائية والتنسيق في السياسات والبرامج المتعلقة بالماء؛

- وضع خطط لإدارة الموارد المائية على مستوى كل جهة، مراعاة للخصوصيات لتمكينها من رصد التحديات التي تواجهها حاليا ومستقبليا، مع تحديد الاجراءات المطلوب اتخاذها لمواجهة تلك التحديات وتحديد أدوار ومسؤوليات كل جهة في تنفيذ تلك الإجراءات؛

- وضع خريطة جهوية لتنويع الإنتاج الفلاحي، تماشيا مع الموارد المائية المتاحة؛

- مراعاة الاندماج بين مشاريع السدود والمشاريع الفلاحية لتنمية الزراعات الملائمة والمثمنة للمياه؛

- تبني سياسة مائية تتوخى تنويع وتعدد مصادر المياه لمواجهة جميع التحديات المطروحة في هذا المجال وابتكار أساليب جديدة وغير تقليدية لتوفير الماء؛

- تجسيد فعلي ناجح لسياسة التغيرات المناخية على مستوى المدن والمجالات الترابية، انطلاقا من الاختصاصات الجديدة الموكولة إلى المجالس الجهوية لإعداد التراب و"المخطط المديري الجهوي" كأداتين حاسمتين للتعبئة والتفعيل على مستوى المجال الترابي؛

- مواصلة إنجاز سدود تلية لتعبئة مياه الفيضانات وإنعاش الفرشاة المائية؛

- مواصلة الحد من المزروعات المستنزفة للفرشة المائية، وتشجيع المزروعات المجالية المتكيفة مع التغيرات المناخية؛

- الحد من الاستعمال غير المعقلن والعشوائي للمواد الكيماوية في المجال الزراعي نظرا لخطورتها على الإنسان وتلويث المياه الجوفية؛

- حماية الموارد المائية من التلوث للتطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بمنع تلوث المياه، وإلزام المنشآت الصناعية والسياحية بمعالجة مخلفاتها طبقا للمقاييس الصحية قبل إلقائها في المجاري المائية؛

- تثمين مياه الصرف الصحي ومعالجتها واستعمالها للزراعة إما مباشرة عن طريق الري أو عبر إعادة تغذية الفرشة المائية؛

- إنجاز قنوات الصرف الصحي لمختلف الجماعات القروية للحد من تلوث المياه الجوفية؛

- وضع إجراءات ملائمة وقابلة للتنفيذ للرفع من قدرة المغرب على اجتذاب الاستثمارات الخضراء والمشاريع؛

- تفعيل مبدأ التضامن المائي الوارد في قانون الماء لتلبية حاجيات الأقاليم التي تعاني من نقص حاد في الماء؛

- إنجاز دراسات هيدرولوجية ومائية لمعرفة الحجم الحقيقي للموارد المائية وتحديد الملك العمومي المائي لحمايته من الاستغلال المفرط والترامي غير المشروع؛

- مواصلة الإصلاحات المؤسساتية والقانونية، خاصة الإسراع في إصدار المراسيم التطبيقية المنصوص عليها في قانون الماء 36.15، حتى يتسنى لمختلف المتدخلين أداء المهام الموكولة إليهم؛

- تعزيز وتقوية دور شرطة المياه للتصدي للاستغلال المفرط للمياه الجوفية، وكذلك الاستغلال غير المشروع للثروة المائية، وذلك بمدها بالموارد البشرية الكافية والوسائل اللوجستيكية، بشكل يتناسب مع النفوذ الترابي للأحواض المائية، وتمكينها خاصة من الوسائل الضرورية لفرض سلطتها قصد حمايتها من كل اعتداءات؛

- دعم وكالات الأحواض المائية بالموارد البشرية اللازمة لتمكينها من أداء مهمتها على أحسن وجه، نظرا للدور الفعال الذي تقوم به على مستوى كل جهة؛

- وضع برنامج دائم ومتواصل للتحسيس والتوعية في موضوع ترشيد اقتصاد الماء.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في ختام هذه الكلمة، لا يسعني بدوري، وباسم أعضاء المجموعة، إلا أن أنوه بمناخ التوافق والإجماع والانضباط للسيدة والسادة أعضاء اللجنة، الذين لم يتوانوا في بذل مجهودات كبيرة بتفان ومسؤولية، وبالمناخ الذي ساد أشغالها في كل مراحل عملها وعلى جميع المستويات.

كما لا يفوتني أن أشكر السيد وزير الفلاحة والسيد وزير الداخلية والسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك على حضورهم وتعاونهم ومدهم للسادة الأعضاء بجميع المعلومات المرتبطة بهذه القطاعات.

كما لا يفوت أعضاء اللجنة أن يتقدموا بشكرهم الخاص لرئاسة المجلس ومكتب المجلس وأمينه العام على تعاونهم الدائم والمستمر طيلة مسار اشتغال اللجنة، كما ننوه بطاقمها الإداري الذي واكب أعمالها بالتزام ومسؤولية.

شكرا على إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المقرر.

أفتح الآن باب المناقشة وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة في حدود 16 دقيقة.

المستشار السيد الحو المربوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أساهم في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة موضوع "الإستراتيجية الوطنية للماء".

بداية أتقدم بجزيل الشكر للإخوة والأخوات أعضاء اللجنة ولجميع الأطر على مجهوداتهم القيمة وعلى العمل الجبار الذي قاموا به لإخراج هذا التقرير، على الرغم من الإكراهات المرتبطة بالظرفية الاستثنائية المتعلقة بجائحة كورونا.

كما ننوه بهذا العمل المتكامل، الذي هم موضوعا على درجة قصوى من الأهمية، وهو عمل سيشكل لا محالة لبنة في تعزيز تجربة تقييم السياسات العمومية التي هي في بدايتها، كما نسجل مع كامل الأسف ما أثاره التقرير من عدم استجابات بعض القطاعات المعنية للإستراتيجية المراد تقييمها لمطالب اللجنة بخصوص توفير المعطيات اللازمة، بالرغم من المراسلات المتكررة والاتصالات المتعددة، ويتعلق الأمر بقطاع البيئة على وجه الخصوص.

هذا الأمر يدفعنا إلى التساؤل حول مدى احترام الحكومة للوثيقة الدستورية، التي تعاقد عليها جميع المغاربة ومدى التقاطها للإشارات الملكية التي تعتبر خارطة طريق حقيقية للإصلاح الذي يجب أن ينكب عليه الجميع برلمانا وحكومة في اتجاه تحقيق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على المستوى الرقابي والتشريعي، وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية وكذلك الدبلوماسية البرلمانية.

للأسف يأتي هذا والحكومة لازالت تستمر في النمطية والطرق غير المقبولة في التعامل مع البرلمان ومع الاختصاصات المنوطة بممثلي الأمة، على الرغم من أن الفصل الأول من الدستور يؤكد على أن العلاقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تقوم على مبدأ التوازن والتعاون.

وبالتالي، فإذا كان البرلمان لا يدخر جهدا في احترام هذا المبدأ والانضباط لمقتضياته، فإن الحكومة ما فتئت لا تظهر إرادة واضحة في التفاعل مع مقترحات القوانين التي لايزال العديد منها يراوح مكانه، أو من خلال عدم التجاوب مع طلبات المستشارين والمستشارات بشأن القضايا الآنية والمستجدة وذات الطبيعة المستعجلة والغياب الدائم لعدد من الوزراء، إلى جانب عدم احترام الآجال القانونية للإجابة عن الأسئلة الكتابية من طرف الحكومة وتجاهلها بعض الأحيان تقديم الأجوبة عنها.

إن هذه الجلسة تكتسي أهمية كبرى ونعتبرها حلقة في مسلسل ترسيخ المسار الديمقراطي لبلادنا، فهي تكرس السلطة الرقابية للبرلمان على العمل الحكومي مما يسمح عمليا بتقييم الأداء الحكومي ومدى التزامه بمجمل الوعود والشعارات والبرامج المعلنة، وكذا قياس مستويات النجاعة والأداء والأثر الاجتماعي والمؤسساتي والفاعلية والالتقائية في السياسات العمومية، ومدى قدرتها على تلبية حاجيات المواطنات والمواطنين والرقي بمستويات ومؤشرات التنمية.

لسنا في حاجة إلى مجهود كبير للبرهنة على أهمية قطاع الماء، فالماء هو الحياة، لكنه أصبح نعمة نادرة يصعب تجديدها، فقد باتت مسألة إيجاد وتوفير الموارد المائية الشغل الشاغل لمعظم دول العالم وأصبح نقص المياه عاملا من عوامل مواجهة تحديات النمو والتنمية وتفاقم الهجرة وزيادة البطالة، وأصبح هذا الأثر السلبي يحث ويدعو بلادنا إلى تجويد الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في مجال الماء واعتماد العدالة في توزيعه، واستكمالا واستمرارا لنهج المغفور له الحسن الثاني رحمه الله، جعل صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله موضوع الماء من أبرز الأولويات، بحيث أعطى تعليماته السامية للحكومة سواء عبر الخطب أو الرسائل الملكية بضرورة إعطاء الأولوية لموضوع تدبير الموارد المائية وحسن تدبيرها، خاصة في ظل التحولات المناخية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تواجه بلادنا.

في هذا الصدد أكد حفظه الله منذ خطاب العرش لسنة 2008 على ضرورة اعتماد إستراتيجية مضبوطة لرفع تحدي تدبير تزايد الطلب على الماء وتعاقب فترات الجفاف وتقلص مخزون المياه الجوفية والتدبير اللامسؤول لهذه الثروة الحيوية عن طريق تعبئة وتخزين المياه وتوسيع دائرة الاستفادة من الماء الشروب، لاسيما بالعالم القروي.

بالنسبة للوضعية المائية ببلادنا، فتشير الإحصائيات الرسمية أن المغرب يتلقى معدلا سنويا يبلغ حوالي 140 مليار متر مكعب من التساقطات المطرية، أغلبها تتبخر ويبقى منها ما يناهز 22 مليار متر مكعب، ما بين 18 مليار متر مكعب على شكل مياه سطحية و4 مليار متر مكعب من الموارد المائية الجوفية.

كما يتوفر المغرب حاليا على 140 سد كبير بسعة تخزينية إجمالية تفوق 17.6 مليار متر مكعب، وكذا آلاف الآبار والأثقاب لتعبئة المياه الجوفية.

لكن، رغم المشاريع المنجزة إلا أن قطاع الماء لا يزال يواجه عددا من التحديات الكبرى المرتبطة أساسا بنقص الموارد المائية واستفحال الظواهر المناخية القصوى: الجفاف والفيضانات.

في هذا الإطار، نسجل على أنه من الرغم من بعض أوجه النجاعة

التي أبانت عنها "الاستراتيجية الوطنية للماء" في مجال المحافظة على المياه مستفيدة من التراكمات التي حققتها بلادنا من خلال سياسة بناء السدود والتي ساهمت في تعبئة موارد مهمة من المياه وكانت لها مساهمة في الحماية من الفيضانات وتدعيم الفرشات المائية، وهي تراكمات مكنت اليوم من توفير الحاجيات والمساهمة في الأوراش الكبرى التي انخرط فيها المغرب في مختلف المجالات، إلى أنها لازالت في حاجة إلى التطوير والتحديث وتجاوز العديد من السلبيات التي تقف أمام تدبير أكثر نجاعة لمواردنا المائية، خاصة وأن خبراء منظمة التغذية والزراعة الدولية (FAO[1]) التابعة لهيئة الأمم المتحدة أوصوا بضرورة الإسراع في إيجاد حلول سريعة وعقلانية في تدبير الموارد المائية، لأن أي تجاهل مستقبلي سيكلف المغرب، لا قدر الله، خسائر اقتصادية تقدر من 6% إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050.

لقد بدا جليا ضعف أداء الحكومة في ضمان التوزيع العادل للموارد المائية بين المناطق، خاصة وأن مشاريع تحويل المياه من المناطق التي تعرف فائضا إلى المناطق التي تعاني من الخصاص، لازالت مشاريع مؤجلة.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي، كرس جواب السيد الوزير المكلف بالماء على سؤال شفوي تقدم به فريقنا الأسبوع الماضي حول "التضامن المجال في توزيع الموارد المائية"، السياسة الحكومية الموغولة في تهميش بعض المناطق، في مقدمتها جهة درعة- تافيلالت والجنوب الشرقي بصفة عامة، وذلك عندما أكد السيد الوزير صعوبة، في نظره، استفادة هذه الجهة من مشاريع تحويل المياه بين الأحواض.

ونسجل هنا، مع كامل الأسف، أنه كلما تمت المطالبة باستفادة هذه الجهة، جهة درعة- تافيلالت، من التنمية تواجه من قبل الحكومة بوجود صعوبات، صعوبات في وجود طريق سيار، صعوبات في ربطها بشبكة السكك الحديدية، صعوبات في الاستفادة من البنية التحتية الصناعية، صعوبات في إنشاء مستشفى جامعي، صعوبات في التوفر على جامعة قائمة الذات، صعوبات في فك العزلة، واليوم صعوبات في الاستفادة من التضامن المجالي المائي، وللحديث بقية.

لابد من الاعتراف بأهمية السياسة المعتمدة في مجال ترشيد استعمال الماء في الميدان الفلاحي، من خلال تشجيع التحول المهم من الري التقليدي إلى استعمال التقنيات الحديثة، لكننا بقدر ما نسجل أهمية هذا الإجراء بقدر ما نطالب بتشجيع النجاعة المائية في القطاعات الأخرى، خاصة الصناعة والسياحة والاستعمال المنزلي.

مجال آخر يعاني من أعطاب حقيقية وهو مجال التوعية والتحسيس، إذ نسجل ضعف الحكومة في القيام بسياسة ناجعة في مجال التوعية والتحسيس بخطورة التبذير في استعمال الماء، وبصفة خاصة عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية، اللهم إذا استثنينا بعض الحملات القليلة والمحتشمة وذات الطابع الموسمي، وكأن إشراك المواطنين في المحافظة على المياه لا يعني الحكومة في شيء، في حين أن المواطن فاعل أساسي ومحوري في إنجاح الترشيد وعدم استنزاف المياه بصورة جائرة.

من جانب آخر، يتعين بذل مجهودات أكبر في مجال تقوية العرض المائي الوطني، خاصة في ظل عدم قدرة الحكومة على الاستفادة من الموارد المائية غير التقليدية، فلازالت الحكومة متأخرة بشكل كبير في مجال أصبح يعرف تطورا كبيرا على المستوى العالمي، ويعتبر من بين الحلول الناجعة لتنويع العرض المائي، خاصة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها.

هذه الأخيرة، للأسف لا تستعمل منها بلادنا إلا نسبة 8% في حين أن دول العالم أصبحت تجعل منها موردا أساسيا من الموارد المائية، توجه بصفة خاصة للقطاع الزراعي وسقي المساحات الخضراء.

نفس الملاحظة نثيرها في مجال تحلية المياه، خاصة مياه البحر والمياه الجوفية المالحة، فعلى الرغم من تكلفتها المرتفعة في الوقت الحالي، فإنها تعتبر جوابا صريحا لإشكالية الندرة، خاصة وأن التطور العلمي يساهم بشكل متزايد في تخفيض كلفة التحلية، وقد أشار تقرير اللجنة الموضوعاتية إلى التأخر المسجل في إنجاز بعض مشاريع تحلية ماء البحر.

لابد أيضا من التذكير من أن مردودية شبكة توزيع الماء تعاني من الضعف، مما يساهم في ضياع كميات كبيرة من الماء، وهو ما أكده أحد الوزراء السابقين في جواب على سؤال شفوي تقدمت به شخصيا، حيث قال: أن ما يضيع في الشبكة الوطنية سنويا يعادل حقينة سد متوسط.

إن تعدد المتدخلين في مجال شبكات التوزيع ينعكس سلبا على جهود التحسين، وهنا نستحضر التزام الوزارة المكلفة بالماء برفع المعدل الوطني لمردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب إلى 80% كمعدل وطني عن طريق إنجاز أشغال إعادة تأهيل شبكات التوزيع، وتطوير نظام العد، وصيانة الشبكة بالإضافة إلى أشغال التقطيع والتنظيم والبحث عن التسربات وإصلاحها.

لابد من الرجوع إلى التقرير الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحت عنوان "الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب رافعة أساسية للتنمية المستدامة"، والذي أكد أنه بالرغم من الجهود المبذولة، فإن الوضعية الحالية للموارد المائية مازالت تعرف إكراهات نتيجة تزايد الطلب بوثيرة سريعة، والذي يقابله عرض تتهدده عوامل من قبيل التغيرات المناخية ونضوب الموارد التقليدية وتدهورها، وحكامة تفتقر إلى النجاعة.

وقد تضافرت هذه العوامل وأدت إلى انخفاض حصة الفرد من الموارد من الماء سنويا، إذ تراجعت–وهذه أرقام مهمة جدا–من 2600

[1] **F**ood and **A**griculture **O**rganization

متر مكعب للفرد سنة 1960 إلى 700 متر مكعب سنة 2010، مسجلا أن هذه الحصة مرشحة للانخفاض دون عتبة الإجهاد المائي، المحددة في 500 متر مكعب للفرد الواحد.

وفي هذا الإطار، نتساءل حول ما قامت بها الحكومة من أجل تفعيل توصيات المجلس، خاصة المتعلقة منها:

- أولا: بتعميم برامج النجاعة المائية من أجل عقلنة استغلال الموارد المائية وتثمينها؛

- ثانيا: تسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي، رغم المجهودات المبذولة مشكورة لوزارة الفلاحة؛

- ثالثا: إعداد برنامج وطني للاقتصاد في الماء الصالح للشرب والماء الصناعي؛

- رابعا: تحسين مردودية الربط بالشبكات وشبكات التوزيع وتشجيع المشاريع المقتصدة في الماء في القطاعين السياحي والصناعي والإدارات والمنازل؛

- خامسا: هاذي كله توصيات المجلس، تعزيز آليات وبرامج حماية الموارد المائية، من خلال الأجرأة الفعلية للمقتضيات القانونية في مجال مكافحة تلوث المياه العادمة المنزلية والصناعية؛

- سادسا: تكثيف وتنويع وسائل تعبئة الموارد المائية، ولاسيما من خلال إعداد برنامج استثماري على المدى المتوسط والمدى الطويل لتطوير الموارد المائية غير التقليدية (تحلية مياه البحر كما أشير إلى ذلك من قبل، معالجة المياه الجوفية، إعادة استعمال المياه العادمة بعد تنقيتها)؛

- سابعا: خلق رافعات تمكن من تحسين قدرات التمويل الذاتي لقطاع الماء مع ضمان الإنصاف الاجتماعي والتضامن بين الجهات.

لابد أن نقف على أهم التوصيات التي جاء بها تقرير اللجنة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة، ونتمنى أن تتفاعل معها الحكومة الحالية، وأن تأتي الحكومة والحكومات المقبلة، بأجوبة واقعية لكل الأسئلة المقلقة التي أثارها والتي بدونها لا يمكن التحكم في مواردنا المائية وحسن تدبيرها على المدى المتوسط والبعيد.

في هذا الإطار أوصى التقرير بضرورة الحرص على ضمان التقائية وتنسيق عمل جميع المتدخلين في قطاع الماء لضمان تنزيل سليم وناجع للبرامج والأهداف المسطرة، كما أوصى بتبني سياسة مائية تضع مواجهة التغيرات المناخية ضمن أولوياتها على مستوى كل التراب الوطني، انطلاقا من الاختصاصات الجديدة الموكولة إلى المجالس الجهوية في مجال إعداد التراب والمخطط المديري الجهوي من أجل ضمان التعبئة والتفعيل على مستوى الجهاز الترابي.

وفيما يتعلق بتوسيع العرض المائي، أوصى التقرير بتبني سياسة مائية تتوخى تنويع وتعدد مصادر المياه لمواجهة جميع التحديات المطروحة في هذا المجال وابتكار أساليب جديدة وغير تقليدية لتوفير الماء.

ونطالب بالمناسبة بدعم وتقوية وكالات الأحواض المائية التي تقوم بدور كبير في مجال تنزيل السياسات العمومية في مجال الماء، كما نشكرها بالمناسبة على تفاعلها مع اللجنة وعلى مساهمتها الفعالة.

وأخيرا، إن موضوع الماء يعتبر ورشا وطنيا دائما ومتجددا، يجب أن يبقى بعيدا عن التجاذبات السياسية، كما أن الطبيعة الإستراتيجية للماء تجعله موضوعا يهم الحكومة الحالية والحكومات القادمة والأجيال القادمة والبشرية جمعاء.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لأتقاسم معكم بعض الأفكار والملاحظات حول تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة، المكلفة بتقييم السياسات العمومية حول "موضوع الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020".

وإذ نعبر في البداية عن ارتياحنا لحرص مكونات مجلس المستشارين على تفعيل الاختصاص الدستوري الجديد للبرلمان بخصوص تقييم السياسات العمومية، أود أن أستغل هذه الفرصة لأثمن عاليا بالعمل الجاد والمسؤول الذي اضطلعت به اللجنة برئاسة الأخ رحال المكاوي بمعية باقي أعضاء اللجنة وأطر المجلس، منذ اجتماعها الأول يوم 7 ماي 2019، من أجل إعداد تقرير موضوعاتي، والذي جاء على درجة عالية من المهنية وثمرة ساعات طويلة من العمل في إطار لقاءات مع القطاعات الحكومية والاجتماعات المضنية لتوفير الأرضية العملية والقانونية والمعرفية لضمان شروط نجاح جلسة اليوم.

نحن اليوم على بعد عشر سنوات من دستور 2011 وأمام تنظيم المجلس للجلسة الرابعة لتقييم السياسات العمومية، يظهر جليا.. جاء العمل الريادي الذي قام المجلس في الاجتهاد في تفعيل هذا الاختصاص الدستوري للمؤسسة البرلمانية، وما تقرير اللجنة اليوم إلا تجسيدا

لذلك وانعكاسا لحجم التراكم المحقق على مستوى مناهج وآليات التتبع وتقييم السياسات العمومية من قبل المجلس، في أفق المرور إلى مرحلة أخرى والإسهام في تحديث وتدبير الشأن العام وتحسين أدائه، وجعل المؤسسة التشريعية فضاء خلاقا ومنتجا للأفكار والبدائل.

لكننا وبالمقابل نجدد أسفنا لحجم الإكراهات التي اعترضت عمل اللجنة، فبالرغم من المجهودات الكبرى المبذولة من قبل اللجنة رئاسة وأعضاء وأطرا.

وبالرغم من انخراط جميع مكونات المجلس في المساهمة في أشغال اللجنة الموضوعاتية، غير أنه يتوجب الاعتراف بأن ورش تقييم السياسات العمومية يتطلب إمكانات نقدية ومالية كبيرة، تفتقدها المؤسسة، ويستوجب ملاءمة قواعد النظام الداخلي لمجلس المستشارين المنظمة لعمل المجموعة مع هذا الاختصاص الدستوري المخول للبرلمان، في اتجاه إلزام القطاعات الحكومية بالحضور أمام أعضائها والرد على تساؤلاتهم من كل جهة.

وفي هذا الصدد، فإن كانت بعض القطاعات الحكومية التي ترتبط بالإستراتيجية الوطنية للماء قد تجاوبت مع مراسلات ومطالب اللجنة، غير أن هناك أخرى لم تستجب بالرغم من المراسلات المتكررة والمساعي المبذولة في هذا الإطار، ويبدو أنها لم تستوعب بعد دور البرلمان، ولازالت لا تعير الاهتمام اللائق بعملية التقييم ولا تليه الأهمية التي تستحق، والتي يمكن للبرلمان البناء عليها لممارسة صلاحياته التي يتمتع بها في هذا الصعيد.

واسمحوا لي بهذا الصدد لأتوجه لهذه القطاعات التي خاصمت المجلس في اختصاصه بالقول أنه ليس من اللائق التعامل باللامبالاة إزاء هذه المؤسسة الدستورية، التي تمثل الأمة، وأن هذا الأمر ينم عن جهل بروح ومضامين الوثيقة الدستورية وعن افتقاد القواعد والاحترام والتوقير إزاء السلطة التشريعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لئن كانت السياسة القوية والدينامية التي نهجتها بلادنا في مجال الماء منذ الاستقلال قد أبانت عن نجاعتها طيلة فترة ما بعد الاستقلال، بفضل الرؤية المتبصرة للمغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه، والمقاربة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، غير أننا اليوم نواجه صعوبات كبرى وتحديات خطيرة، تضع المغرب في مصاف الدول التي تعيش مشكلة ندرة المياه، والتي ستعرف نقصا حادا في أفق 2025.

اليوم، وبعد مرور عشر سنوات على تقديم الإستراتيجية الوطنية للماء أمام جلالة الملك، يتضح أن مسار تفعيل هذه الإستراتيجية قد تعثر كثيرا من ناحية الزمن المحدد لذلك، وكذا الإنجازات التي تم التعهد بها.

لقد سبق والتزمت هذه الحكومة، كما سابقاتها، منذ 2011 بالعمل على مواصلة تحيين وتطبيق الإستراتيجية الوطنية للماء، والتي أعدت في عهد حكومة الأستاذ عباس الفاسي، والتي تروم تعبئة ما قدره 5 مليار متر مكعب إضافية من الماء.

وكان من المنتظر أن تنخرط الحكومة في ترجمة فعلية وحقيقية لالتزاماتها وتعهداتها، ولكن الحكومة، مع الأسف، انزلقت إلى ما كنا نخشى منه وننبه إليه، ووضعت مسألة الماء على الطريق المجهول، وكان يمكن أن تختار سبلا أخرى أكثر تعقلا، لكن الحكومة أعرضت عن هذه المحجة ورفضت الإنصات وقراءة الواقع الاقتصادي والواقع الاجتماعي قراءة سليمة عاقلة، وانساقت بكل أسف وراء البكاء الإعلامي، فجعلت البلاد في وضع صعب، كان يمكن تجنبه لو أن الحكومة كانت من المسؤولية السياسية على قدر المرحلة.

واليوم نقف على وضع كارثي بكل المقاييس لقطاع الماء، بسبب التأخر الكبير المسجل في تحقيق الأهداف المعلنة، هناك محطتان نعتبرهما أساسيتين في مناقشة الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020:

- الأولى: إحداث المجلس الأعلى للماء، الذي لم يجتمع منذ 2001، علما أن الجواب السياسي والحقيقي لملف الماء كان يقتضي بعث الروح في جسد المجلس الأعلى للماء والمناخ، والذي أصبح مؤسسة دستورية منذ 1995، ونتمنى بعد صدور المرسوم الجديد أن يتم الإسراع بتشكيل هذا المجلس الذي سيعهد إليه بوضع التوجهات العامة للسياسة الوطنية في مجال الماء وإبداء رأيه حول الإستراتيجية الوطنية لتحسين المعرفة بالمناخ والمخطط الوطني للماء والمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية بالأحواض المائية؛

- المحطة الثانية: 2 أكتوبر 2017، حيث أستقبل جلالة الملك بالقصر الملكي العامر لرئيس الحكومة وإعطائه تعليمات واضحة بالأولويات لمشكل الماء، ولبناء ما يمكن بناؤه من السدود المتوسطة والكبيرة، وبطبيعة الحال إعطاء الأسبقية للماء الصالح للشرب، وبعده مباشرة للسقي الموجه للفلاحة، خاصة في ظل المعطيات المقلقة المتعلقة بالتساقطات المطرية، والتي تبين بما لا يدع مجالا للشك أنها تتجه إلى الانخفاض وأن معدل نصيب الفرد الواحد من الماء الذي كان يقدر بحوالي 2500 متر مكعب سنة 1960 لا يتعدى اليوم 650 مترا مكعبا للفرد سنويا، ومن المتوقع أن تقل هذه الكمية عن 500 متر مكعب بحلول 2030، وتشير بعض الدراسات الدولية إلى أن تغيير المناخ يمكن أن يؤدي إلى فقدان 80% من الموارد المائية المتوفرة في بلادنا خلال السنوات 25 المقبلة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالبنية التحتية للماء، ووفقا لمعطيات وكالات الأحواض

المائية لسنة 2017 تتكون من حوالي 145 سد كبير و157 سد صغير وبحيرات تلية، ولكن هذه الحصيلة غير كافية وتكشف عن فشل الحكومة في تنزيل أهداف الإستراتيجية الوطنية والتي وعدت بإنجاز سدود كبرى بمعدل 3 سدود سنويا، لكن ومنذ انطلاق الإستراتيجية لم يتم إنجاز سوى 5 سدود.

وكان من المفترض أن يكون المغرب مع مطلع 2020 قد بلغ ما مجموعه 30 سدا كبيرا، وفضلا عن ذلك، فإن سياسة السدود تعاني جملة من الإكراهات منها، إشكالية توحل السدود وأثارها على حقينة السدود وعلى مستوى حجم المياه والأداء الجيد وسلامته وعلى مستوى التقليص من قدرة التحكم في الفيضانات، من جهة أخرى.

التفاوت بين تواريخ إنجاز السدود وتواريخ التجهيز المائي الفلاحي للمناطق المسقية الواقعة في الأراضي العليا للأحواض، إشكالية حماية وصيانة هذه المنشآت، خاصة إذا علمنا أن 46% من السدود تتراوح أعمارها ما بين 24 و45 سنة و14% تزيد أعمارها عن 45%.

السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بالسقي الفلاحي، سواء تعلق الأمر بالبرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري أو برنامج توسيع الري أو برنامج تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الري، وأخيرا برنامج تأهيل وعصرنة دوائر الري الصغير والمتوسط، فالملاحظ أنه وبالرغم من النتائج المتميزة المحققة على صعيد توسيع المساحة المسقية التي بلغت إلى متم 2019 حولي 800 ألف هكتار، غير أن المشكل هو أن تزايد المساحات المسقية تم بشكل لا يتلاءم والموارد المائية المتاحة وكانت له انعكاسات سلبية وخطيرة، تمثلت في الاستنزاف الخطير للفرشة المائية السطحية والباطنية وتلويثها بسبب اللجوء المفرط للآبار والآبار الأنبوبية وتكنولوجيا المضخات الآلية الفردية في السقي الزراعي، كل ذلك والحكومة، مع كامل الأسف، لم تجتهد في استعمال تقنية إعادة الحقن الاصطناعي للفرش المائية المعرضة لاستغلال المفرط.

السيد الرئيس،

من المفارقات المؤسفة أن بلادنا التي تعاني الندرة في المياه وظهرت فيها مسيرات واحتجاجات العطش عرفت خلال العشرين سنة الماضية عشرات الفيضانات الكبرى كتلك التي عرفها الغرب في 2009 وكلميم في 2014 وتارودانت والدار البيضاء وطنجة في 2008 وطنجة في الأمس والتي أودت بحياة المئات من الأرواح وتسببت في أضرار جسيمة وخسائر اقتصادية مهمة، فرحم الله الشهداء وجعل مثواهم الجنة، إن لله وإن إليه راجعون.

السيد الرئيس،

من المؤسف أن نسجل أنه بالرغم من تواتر هذه الفيضانات وازدياد حدتها فإن الحكومة لا زالت تعتمد سياسة مبنية على ردود الفعل إزاء الفواجع وهي ردود فعل تظل قطاعية مما جعل البنك الدولي الذي قدم للحكومة تمويلا سنة 2016 لمساعدتها على إدارة الكوارث الطبيعية إلى وصف سياسة الحكومة المتعلقة بإدارة الكوارث الطبيعية بكونها تتميز بالفوضى والاضطراب المؤسساتي (le désordre institutionnel)، أنتج نهجا غير متوازن على المستوى الترابي.

لقد كان بالإمكان في حالات كثيرة التقليل من تكاليف الفيضانات لولا تقصير بعض المسؤولين من القيام بمهامهم على الوجه الأكمل، أو في أحيان أخرى لغياب التجهيزات الملائمة للإنقاذ والتدخل السريع.

السيد الرئيس،

إن على الحكومة اليوم العمل والإسراع:

أولا: بالحسم في الحل الواجب اعتماده لمواجهة الجهات وعلى وجه الخصوص، جهة الدار البيضاء التي ستشهد نقصا حادا في الموارد المائية في العشرية القادمة؛

ثانيا: الإسراع بإنجاز مشروع على درجة كبيرة من الأهمية المتعلق بتحويل المياه المفقودة في البحر وفائض المياه في جهات الشمال والغرب في اتجاه الوسط، مما سيمكن من تخفيف الضغط وتجاوز الاختلالات في المقدورات المائية بجهة الدار البيضاء، الشاوية ومراكش وسوس-ماسة وبني ملال وخنيفرة.

اسمحوا لي هنا أن أطرح أكثر من علامة استفهام بشأن أسباب تأخر هذا المشروع وحول طرق تمويله واستغلاله؟ وهو المشروع الذي أعدت بشأنه دراسات دون أن يخرج إلى حيز الوجود؛

ثالثا: تفعيل مهام المراقبة بجهات شرطة المياه، التي نص عليها القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، بهدف مراقبة استعمال واستغلال الملك العمومي للماء والحد من إهداره والتطاول عليه.

السيد الرئيس،

في الختام، أؤكد لكم أن ترسيخ ثقافة تقييم السياسات العمومية ببلادنا وتملك الممارسات الفضلى المتعارف عليها دوليا، يتطلب انخراط الجميع برلمانا وحكومة وباحثين ومكاتب دراسات ومؤسسات دولية مانحة، لأن ذلك هو الكفيل بأن يساعد البرلمان بالاضطلاع بدوره كاملا وبأن يصبح هيأة حقيقة للتقييم.

إن ما تقدمنا به من ملاحظات وأسئلة هو نابع من حرصنا على القيام بدورنا الطبيعي في النقد والتوجيه والنصح، بعيدا كل البعد عن تبخيس بعض النتائج المهمة المحققة في هذه المجالات.

ونجدد دعوتنا إلى الحكومة بإحداث دلائل مرجعية لتقييم السياسات العمومية، يتم تحيينها بشكل دوري ومنتظم، حتى تكون نموذجا يسترشد به في مختلف عمليات التقييم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، للتدخل في هذه الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم الإستراتيجية الوطنية للماء، وهي مناسبة نثمن من خلالها تفعيل هذه الوظيفة البرلمانية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية، التي من شأنها إخضاع هذه السياسات للتقييم والمساءلة، وهو ما يجعل العمل الرقابي للبرلمان أكثر فاعلية ونجاعة من خلال قياس مدى فاعلية ونجاعة المخططات والبرامج العمومية.

السيد الرئيس،

تكتسي المنظومة المائية ببلادنا أهمية كبرى، لكونها من الركائز الأساسية للاستقرار المجتمعي والنمو الاقتصادي، حيث يقوم الأمن المائي بشكل أساسي على توفير الحاجيات الضرورية للساكنة ومتطلبات القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي.

غير أن تحقيق هذا الأمن يصطدم بالعديد من الإكراهات، أهمها التغيرات المناخية التي أدت إلى انخفاض الموارد المائية وتباين توزيعها على المستوى الوطني، في مقابل تزايد الطلب عليها، مع بروز عدد من الاختلالات المرتبطة بمنظومة التدبير والاستغلال.

وقد أفادت العديد من التقارير الوطنية والدولية بكون المغرب يواجه خطر شح المياه في السنوات القليلة القادمة، وهو ما قد ينعكس سلبا على السلم المجتمعي والنمو الاقتصادي على حد سواء، إذا لم تتم المبادرة لاتخاذ ومواكبة الإجراءات الضرورية.

ولمواجهة هذا الخطر، تموضعت الإستراتيجية الوطنية للماء لتدعيم سياسة السدود الضخمة التي أطلقها المغفور له الحسن الثاني منذ ستينيات القرن الماضي، تلتها العديد من المخططات والبرامج، خاصة المخطط الوطني للماء الذي يمتد على مدى 30 سنة، ويهدف بالأساس إلى تثمين الموارد المائية والإحاطة بإشكالية تدبيرها من مختلف الجوانب، وهو ما يعكس الاقتناع بأهمية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى في هذا النوع من القضايا الحساسة، وتدارك التأخر غير المبرر الذي عرفه تنزيل الإستراتيجية الوطنية للماء.

وفي هذا الإطار، نسجل أنه منذ عرضها أمام جلالة الملك سنة 2009، لم يتم ترجمتها، مع الأسف إلى برامج عمل طوال السنوات الخمس الموالية، كما لم يتم عرضها على المجلس الأعلى للماء والمناخ انسجاما مع مقتضيات القانون السابق رقم 10.95.

وفي هذا السياق نثمن ما ورد في تقرير اللجنة الذي ركز على فحص دعامات هذا المخطط والمحاور الكبرى المتفرعة عنه:

- ✓ محور تدبير الطلب وتنمية الموارد المائية؛
- ✓ محور تدبير وتنمية العرض المائي؛
- ✓ محور المحافظة على موارد المياه والوسط الطبيعي والمناطق الهشة؛
- ✓ محور الحد من المخاطر الطبيعية المتعلقة بالمياه والتأقلم مع التغيرات المناخية؛
- ✓ محور مواصلة الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية.
- ✓ ونحن نناقش هذا الموضوع، لابد من أن ننوه في فريق العدالة والتنمية، بالمجهودات المقدرة التي بذلتها الحكومة من أجل تنزيل محاور هذه الإستراتيجية، حيث حقق بعض محاورها تقدما ملحوظا كما أكد التقرير ذلك ومن أهمها:
- ✓ تدعيم البنية التحتية المائية، ببناء عدد من المنشآت الكبرى المخصصة للتخزين، حيث أصبح المغرب يتوفر على 145 سدا كبيرا بسعة تخزينية تقدر بأزيد من 18.6 مليار مكعب بالإضافة إلى 14 سدا آخر في طور الإنجاز، منها 5 سدود كبرى مبرمجة سنة 2021؛
- ✓ تعبئة موارد مائية غير تقليدية عبر إحداث عدة محطات لتحلية مياه البحر بكل من طانطان، أحفير (المقصود: أخفنير)، العيون، بوجدور، وتوجد مشاريع أخرى في طور الإنجاز بكل من العيون والحسيمة وسيدي إفني وطرفاية، وغيرها، بالإضافة إلى انجاز 153 محطة لمعالجة المياه العادمة، مما مكن من معالجة 50% من حجم هذه المياه وخفض نسبة التلوث بنسبة 74%؛
- ✓ إطلاق برنامج للحفاظ على جودة المياه ومكافحة التلوث من خلال التطهير السائل وتدوير النفايات ومعالجة المياه المستعملة.

وغيرها من الإنجازات الأخرى، التي لا يسع حيز هذه المداخلة لذكرها كلها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بقدر ما ننوه بهذا المجهود المعتبر، نثير الانتباه إلى عدد من الإشكالات والتحديات المتعلقة بنجاعة واستدامة المخططات والبرامج المندرجة في إطار السياسة المائية ببلادنا، أولها مشكل تعبئة الموارد المالية الضرورية للتنزيل الشامل للاستراتيجية، حيث لوحظ تأرجح وعدم انتظام

الاعتمادات المالية المرصودة، بالإضافة إلى إشكالية ضعف التوزيع المتوازن للموارد المائية على المستوى الترابي.

إذ تعرف العديد من المناطق، في فصل الصيف على الخصوص، شحا في المياه الصالحة للشرب، ناهيك عن تدني جودته، وهو ما نتج عن ذلك، كما تعلمون، احتجاجات اجتماعية على مستوى عدد منها.

وننوه في هذا الإطار أيضا بالبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب وماء السقي 2020-2027، الذي ترأس جلالة الملك حفل توقيع الاتفاقية الخاصة به في يناير 2020.

وفي هذا الصدد نثمن الدينامية والحيوية التي تشتغل بها وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء في مواكبة وتنزيل هذه البرامج.

كما نؤكد في فريق العدالة والتنمية على أهمية الانتباه للنقائص التي سجلها التقرير ومنها خاصة:

- غياب الالتقائية في البرامج ذات الصلة بالماء في غياب التنسيق في إعداد البرامج وكذا عند تنزيلها رغم إحداث بعض هيئات التنسيق التي ظلت فعاليتها محدودة؛

- أيضا، الآثار السلبية التي خلفها مخطط تنمية السقي الذي استهدف توسيع المساحات المسقية، ففي مقابل الرفع من الإنتاجية والقدرة التنافسية، فهو يشكل تهديدا للفرشة المائية السطحية والباطنية وتلويثها، إضافة إلى تضرر بعض المناطق من هذا التوسيع خاصة زاكورة وسوس والشمال الشرقي؛

- أيضا، تدني جودة المياه بسبب التلوث الفلاحي الناجم عن الاستعمال المكثف وغير المراقب للمبيدات والأسمدة الكيماوية التي تتسلل إلى أعماق الأرض وتلوث الفرشة المائية؛

- أيضا، تعثر مشاريع مكافحة التلوث الصناعي؛

- ضعف المردودية التقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لاستعمالات المياه؛

- ونذكر أيضا عدم تفعيل العديد من المقتضيات القانونية المنصوص عليها في قانون الماء رقم 36.15 المرتبطة بالتشاور والتشارك مع الأطراف المتدخلة كالجماعات الترابية والقطاعات الوزارية المعنية.

ومن أجل تجاوز هذه النقائص والتسريع بإنجاز الأهداف الطموحة التي وضعتها الاستراتيجية الوطنية للماء، نؤكد في فريق العدالة والتنمية على الضرورة الملحة للالتزام بتنفيذ التوصيات التي خلص إليها التقرير، وخاصة منها:

- ✓ الحرص على ضمان الالتقائية والتنسيق في السياسات والبرامج المتعلقة بالقطاع؛
- ✓ وضع خريطة جهوية لتنويع الإنتاج الفلاحي، تماشيا مع الموارد المائية المتاحة لمواصلة التحكم في توسع المساحات المزروعة؛
- ✓ أيضا، مواصلة الاستثمارات في الموارد المائية البديلة لتقليل الاعتماد على الأمطار؛
- ✓ أيضا، الحد من المزروعات المستنزفة للفرشة المائية، خصوصا في المناطق التي تعاني شحا في التساقطات؛
- ✓ أيضا، التصدي للاستعمال غير المعقلن والعشوائي للمواد الكيماوية في المجال الزراعي نظرا لخطورتها على الإنسان وتلويث المياه الجوفية؛
- ✓ ونذكر أيضا، تجسيد فعلي ناجع لسياسات التغيرات المناخية على مستوى المدن والمجالات الترابية، انطلاقات من الاختصاصات الجديدة الموكولة إلى المجالس الجهوية لإعداد التراب والمخطط المديري الجهوي كأداتين حاسمتين للتعبئة والتفعيل على المستوى الترابي؛
- ✓ ونذكر أيضا، تثمين مياه الصرف الصحي، ومعالجتها واستعمالها للزراعة إما مباشرة عن طريق الري أو عبر إعادة تغذية الفرشة المائية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ختاما، نؤكد، في فريق العدالة والتنمية، وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن ضمان الأمن المائي ببلادنا، ينبغي أن يضل من الأولويات القصوى التي يجب أن تحرص عليها بلادنا، وهو ما يستدعي تعبئة وتكاثف الجهود وتعاون الجميع من أجل تجاوز مختلف الإشكالات والنقائص التي تواجه تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للماء.

والسلام عليكم ورحمة الله

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا على احترام الوقت.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

<u>المستشار السيد يحفظه بنمبارك:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، للمساهمة في مناقشة مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية، طبقا للفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، وللنظام الداخلي لمجلسنا، خاصة المواد من 308 إلى 316 منه، وهي محطة دستورية

سنوية، تمكن البرلمان من ممارسة أحد وظائفه، كتجربة ديمقراطية رائدة وفتية.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية، لا يسعنا إلا أن نهنئ مجلس المستشارين على حسن اختياره دائما للمواضيع والقضايا المجتمعية والإستراتيجية التي نناقشها في هذه الجلسة السنوية، وما اختيار موضوع "الإستراتيجية الوطنية للماء 2009 – 2020" لإعداد تقرير بشأنه ومناقشته في هذه الجلسة المباركة، إلا دليلا قاطعا على هذا التفوق والتوفق، اعتبارا لأهمية الثروة المائية كعصب الحياة، مصداقا لقوله تعالى في سورة الأنبياء "وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق الله العظيم.

السيد الرئيس المحترم،

نثمن في الفريق الحركي عاليا المجهودات الجبارة التي بذلتها المجموعة الموضوعاتية رئيسا وأعضاء وأطرا، في ظل إعداد هذا التقرير الذي نحن بصدد مناقشته، رغم الصعوبات وضعف التفاعل لدى بعض القطاعات، كما سجلها التقرير والذي رغم ذلك جاء غنيا بمعطيات دقيقة معززة بأرقام، متضمنا لخلاصات وتوصيات، كلها ستشكل لا محالة أرضية أساسية ومرجعا هاما للسادة البرلمانيين وللباحثين والمهتمين بالسياسة المائية ببلادنا.

وهي مناسبة أيضا لتقديم الشكر والامتنان للسادة: وزير الداخلية، وزير الفلاحة والصيد البحري، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، على حضورهم أشغال المجموعة الموضوعاتية للإجابة والتفاعل مع استفسارات وتساؤلات السادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش مضامين هذا التقرير، لابد أن ننوه بالمجهودات التي بذلتها بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في مجال تعزيز البنية التحتية المائية، وتدبير وتنمية الموارد المائية والمحافظة عليها، والحد من المخاطر الطبيعية المتعلقة بالمياه ومن آثار التغيرات المناخية، والحكامة المؤسساتية المائية، لكن رغم ذلك فقد عكس هذا التقرير الواقع الحقيقي لقطاع الماء ببلادنا، وقدم تشخيصا دقيقا لاختلالاته، وكذا للتحديات المرفوعة أمامه، ولرهاناته المستقبلية.

ففيما يخص الاختلالات، فقد لخصها التقرير في عدم التوفق في اختيار مناطق إنشاء بعض السدود، والتأخر في وثيرة إنجازها بسبب طول مدة إنجاز الدراسات المتعلقة بها، وتقادم نسبة مهمة من السدود الكبيرة، (46% منها يتراوح عمرها بين 24 و45 سنة و14% يفوق عمرها 45 سنة)، مما يطرح إشكالية صيانتها وتنقيتها من الأوحال وينعكس أيضا ذلك على طاقتها التخزينية، وكذلك تسجيل التأخر في إنجاز مشاريع تحلية مياه البحر المبرمجة في المخطط الوطني للماء، واستمرار إشكالية التلوث، وتأخر كبير على مستوى إعادة استعمال المياه العادمة بالعالم القروي، وضعف شبكات التطهير السائل التي كانت تسير من قبل الجماعات والتي تحتاج إلى تأهيلها.

السيد الرئيس المحترم،

صلة بما سبق، ومن منطلق التقييم والتقويم، وانسجاما مع مضامين التقرير، نسجل في الفريق الحركي للأسف تعثر الإستراتيجية الوطنية للماء، من حيث الزمن المحدد لتنزيل أهدافه (2009-2020)، وكذا من حيث الإنجازات والأوراش المتعهد بها ضمن مضامينها، وهذا راجع بالأساس لتعدد المتدخلين في قطاع الماء، وغياب استقرار القطاع الوزاري المشرف على الماء، وغياب الالتقائية في البرامج والسياسات المائية وتعددها، وإشكالية الاعتمادات المالية غير المنتظمة وغير الكافية المرصودة للقطاع.

السيد الرئيس المحترم،

انسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل دائما من تنمية العالم القروي والمناطق النائية، وتقليص الفوارق المجالية والجهوية والاجتماعية، وتعزيز شبكة التجهيزات والبنيات التحتية على رأس أولوياتنا، وتفاعلا مع مضامين هذا التقرير الهام، ومساهمة من فريقنا في مناقشة هذا الموضوع الهام، نقترح ما يلي:

أولا: بلورة برنامج استعجالي للحد من آثار الجفاف، بالتحديد في الأقاليم الجنوبية والمناطق الشرقية والجنوب الشرقي وسوس بغية إيجاد حل لإشكالية ندرة الماء التي تعرفها؛

ثانيا: الرفع من وثيرة تعبئة الثروة المائية، من خلال مضاعفة الجهود لتنزيل أوراش السدود الكبرى والمتوسطة والتلية، وصيانتها وتنقيتها، وفق منطق يراعي الإنصاف المجالي في برمجة الاستثمارات ذات الصلة؛

ثالثا: الرفع من وثيرة الاستثمار في تنمية واستعمال الموارد المائية البديلة غير التقليدية، كتحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة، ومعالجة المياه الجوفية؛

رابعا: بلورة مخطط عملي للتضامن المائي بين الجهات، ووضع مخطط لإدارة الموارد المائية على مستوى كل جهة، وتعزيز الشراكات مع الجماعات الترابية، وتوجيه الزراعات وفق الخصوصيات الطبيعية الجهوية والمحلية، للحيلولة دون استنزاف بعض الزراعات للفرشة المائية، وربط الدعم الممنوح بهذا الخيار التوجيهي، دون أن ننسى أهمية اتخاذ تدابير للمحافظة على الثروة المائية الجبلية واستغلالها، وضمان حقوق ساكنة هذه المناطق؛

خامسا: ضرورة وضع برنامج تنموي واضح المعالم لحماية الواحات، كرصيد إيكولوجي وثقافي وفلاحي، يتعرض للموت البطيء، بفعل ندرة الماء والتغيرات المناخية وتطور نمط العيش؛

سادسا: نجدد التأكيد على أهمية مراجعة البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، فالأرقام المعلن عنها (95%

بالنسبة للماء الشروب)، محددة وفق معيار وصول الشبكة نحو مراكز الجماعات والدواوير، في حين كان الأجدر هو اعتماد معيار عدد المنازل المشمولة بالربط وعدد العدادات الموزعة، إضافة إلى تسجيل غياب العدالة المجالية بين المدن والقرى في تكاليف الربط غير المنصفة لساكنة الوسط القروي؛

سابعا: مراجعة دفاتر تحملات شركات التدبير المفوض لخدمات الماء والكهرباء والتطهير السائل بالمدن الكبرى، مستحضرين ما عرفته فترة الحجر الصحي من نفخ.. وهشاشة البنية التحتية من وقائع مؤلمة كان آخرها بطنجة.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السي يحفظه.

الله يحفظك.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في هذا الموعد الدستوري السنوي لمناقشة موضوع يعد من الأهمية بمكان، شاكرا للسيدات والسادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية مجهودهم الجبار في إخراج هذا التقرير، الذي تضمن العديد من التوصيات المهمة، والتي تقتضي معالجة مشكلة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للماء، التي عرفت بعض التباطؤ في فترة معينة عن مواصلة بناء السدود، خاصة التلية منها، وهو ما يطرح استفهامات حول ما حققته كل الإستراتيجيات القطاعية الوطنية في شموليتها، خاصة وأن هذه الإستراتيجية تتقاطع مع استراتيجيات وطنية أخرى كـ"مخطط المغرب الأخضر"، و"التسريع الصناعي"، والسياحة، مما يطرح سؤال مدى نجاح كل استراتيجية على حدة.

لذلك، يحق لنا كمغاربة أن نفتخر بـ"مخطط المغرب الأخضر"، والنتائج الخرافية المتوصل إليها في مجال الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي الوطني في جل سلاسل الإنتاج، يحق لنا كذلك أن نفتخر بـ"مخطط التسريع الصناعي"، الذي جعلنا ولله الحمد أول دولة إفريقية مصدرة للسيارات، يحق لنا أن نفتخر بنتائج مخطط "أليوتيس"، الذي ثمن منتوجات الصيد البحري، وأهل القطاع لكي يلعب أدوارا رائدة في مجال التصدير والاستثمار، حيث يساهم بشكل كبير في دعم الناتج الداخلي الخام.

لذلك وجب على الحكومة أن تقدم حصيلتها لتقييم أداء كل قطاع على حدة وتقدم حصيلته وأثره على المواطن.

السيد الرئيس المحترم،

نعتقد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن هشاشة قطاع الماء المشرف على تدبير هذه الثروة الحية وصعوبته في إنجاز استراتيجية وطنية قطاعية ناجعة، راجع إلى تأرجحه بين العديد من الأقطاب الوزارية إلى جانب تشعب وتعدد المتدخلين في مجال الماء، خصوصا خلال العشرية الأخيرة، الشيء الذي أثر بشكل سلبي على أدائه، مما أدى إلى تأجيل الاستثمارات وكل التجهيزات المائية المبرمجة، بل والمتوقعة حتى تدخل جلالة الملك الذي أعطى تعليمات صارمة لضرورة إعداد مخطط وطني مستعجل لإنجاز السدود لتدارك الخصاص، وهو المشروع الذي تعثر بفعل مرحلة الفراغ الذي عاشه القطاع، وبطء اشتغال الحكومة على تنزيله، مما جعل المناطق التي تحتاج لهذه السدود تعيش خصاصا مهولا في هذه المادة الحيوية، خصوصا في فترة الذروة.

السيد الرئيس المحترم،

وزارة الفلاحة والصيد البحري وأطرها مشكورين على ما قدموا من إمكانيات مهمة لدعم الفلاح الصغير والمتوسط والمقاولة الفلاحية والكبرى منها كذلك من أجل الاقتصاد في استغلال مياه السقي عبر توفير كل آليات السقي بالتنقيط، واعتماد مختلف تدابير وإعادة استعمال المياه والاقتصاد فيها، وتثمين مختلف الموارد المائية، وتجديد قنوات الري وإصلاحها عبر مشاريع استثمارية ضخمة، والتي عاقها عدم الانتهاء من بناء السدود في موعدها المحدد، نموذج سد "دار خروفة" بإقليم العرائش مثلا.

بحيث أن الوزارة أنجزت مشروع التهيئة الهيدرو-فلاحية لتطوير السقي وتوسيعه، مما أثر بشكل كبير على القطاع، وعلى مواصلة إنجاز مثل هذه الاستثمارات لإنجاح كل مخططاتنا بما فيها "مخطط التسريع الصناعي" والسياحة، نموذج جهة سوس- ماسة حول مشروع تحلية مياه البحر الذي باشرته وزارة الفلاحة، الذي لولاه لوقعت الكارثة، على أمل توسيع هذا النموذج على باقي الجهات المطلة على البحر، والتي تعرف خصاصا كبيرا للحد من الفقر في الوسط القروي وضمان فلاحة مستدامة، وهو ما اشتغلت عليه الدعامة الثانية للمخطط الأخضر، مما يفند كل الادعاءات والمزاعم المغرضة التي تحاول يائسة النيل من "مخطط المغرب الأخضر".

إذن فصمود الفلاحة المغربية أمام توالي سنوات الجفاف، ونجاحها في تحقيق الاكتفاء الذاتي راجع إلى نجاعة تدبير القطاع الفلاحي وتضحيات الفلاح المغربي، وهي مناسبة نتقدم فيها بالشكر لمجهودات السيد وزير الفلاحة، وكل الأطر التي تشتغل إلى جانبه في تحقيق هذه المنجزات، وإلى الفلاح المغربي كذلك، على أمل تسريع وإنجاز كل المشاريع

المائية المبرمجة، حتى تتمكن من استكمال كل المشاريع الفلاحية المبرمجة في وقتها.

على مستوى الماء الشروب، نثمن المنجزات، مواصلة تعميم إيصال الماء الشروب إلى العالم القروي في إطار دعم برامج فك العزلة، بحيث هناك مجهودات جبارة قامت بها مختلف الحكومات المتعاقبة لتعميم الشبكة، لكن كما قلت فإن توقف إنجاز المشاريع المائية أثر بشكل كبير على استمرار إنجاز تعميم الماء الشروب، خصوصا في المغرب العميق، والجبال والمناطق النائية، كما أن استثمارات المكتب الوطني للماء والكهرباء تأثرت بالندرة التي عرفتها بعض المناطق.

رغم كل ذلك لابد أن ننوه بكل المجهودات التي بذلتها الوزارة وبلادنا لإنجاز السدود، وهي مناسبة نترحم فيها من هذا المنبر على مبدعها جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، طالبين منكم السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مواصلة إنجازها بوتيرة أسرع، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية التجهيزات المائية الحالية، والتي منها ما يعرف أوضاعا صعبة بفعل ارتفاع نسب التوحل.

وفي الأخير، فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن كل المنجزات المحققة ويؤكد على ضرورة تسريع وثيرة إنجاز هذه التجهيزات المائية لحماية الموارد المائية، علما أننا نضيع المليارات من الأمتار المكعبة من مياه الأمطار، خصوصا أمام عدم انتظام التساقطات المطرية التي تعرفها بلادنا.

لذلك، فنجاح أي استراتيجية وطنية للماء مرتبط أساسا بعدم هدر المزيد من الزمن في إقرار سياسة حكومية واضحة وشجاعة تأخذ ضمن أولوياتها إنجاز ما تضمنه المخطط الوطني للماء في آجاله المبرمجة، وإلا سنخلف الموعد مع التاريخ.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبوبكر اعبيد:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نجتمع اليوم لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "الإستراتيجية الوطنية للماء -2009 2020" والتي ساهمنا فيها كفريق بكل مسؤولية وتفاعل إيجابي.

إننا نعتقد أن التنزيل الحقيقي للدستور يقوم على تكريس وتجسيد المكاسب التي جاء بها والتي من أهمها حق الإنسان في الحياة والحق في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة وهما حقان مترابطان متلازمان يجعلان من نضالنا عليهما نضالا إلى جانب شعوب العالم من اجل عالم عادل متوازن بيئيا وضامن للحق في الحياة.

لقد حظي الماء على الدوام باهتمام خاص من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي حرص منذ اعتلائه على عرش أسلافه الميامين، وانسجاما مع الخيار الريادي والمتبصر الذي تم الشروع في تنفيذه منذ بداية الستينات من القرن الماضي من طرف والده المنعم، جلالة المغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه، على الحفاظ على الموارد المائية بالمغرب وتثمين هذه المادة الحيوية، وذلك بغاية ضمان رفاهية الأجيال المستقبلية، وكذا الأجيال الحالية.

أيها السادة المستشارون المحترمون،

يعد ضعف التساقطات وعدم انتظامها زمنيا ومكانيا أهمّ إكراه يواجهه المغرب، لذا فقد ارتكزت السياسة المائية للدولة المغربية بعد الاستقلال على دعامتين أساسيتين:

أولا، تدبير العرض عن طريق إنشاء السدود وشبكات التوزيع لتسهيل الولوج للساكنة وللفلاحين والمنشآت الصناعية والسياحية؛

وثانيا، تطوير شبكات الصرف الصحي في الوسط الحضري، إلا أن النمو الديمغرافي والتغيُّر المناخي أضاف تحديات جديدة تمثّلت في تراجع الطاقة الاستيعابية للسدود بسبب تراكم الأوحال، وهي الظاهرة التي لم تحشد لها السلطات الجهود الكافية لتجاوزها.

وكان صاحب الجلالة قد أثار الانتباه، خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2 أكتوبر 2017 لمشكل خصاص الماء الصالح للشرب ومياه الري وسقي المواشي، وأعطى جلالته توجيهاته السامية لرئيس الحكومة، لترؤس لجنة تنكب على هذا الموضوع، قصد إيجاد الحلول الملائمة.

كما ترأس صاحب الجلالة في نفس الإطار، بتاريخ 5 يونيو 2018 اجتماعا خصص لإشكالية الماء، أخذ جلالة الملك خلاله علما بالخلاصات الأولية للجنة التي يترأسها السيد رئيس الحكومة، وأعطى جلالته تعليماته السامية من أجل تشييد عدة سدود بسعات مختلفة، (كبيرة ومتوسطة وصغيرة)، في أقرب الآجال وبمناطق مختلفة من المملكة، وكذا سدود تلية، علاوة على احتمال إقامة محطات لتحلية المياه، مع السهر على مواصلة برنامج اقتصاد الماء في المجال الفلاحي.

ولقد سبق أن أعطى جلالته في شهر فبراير الماضي انطلاقة أكبر عملية تحلية مياه البحر في اشتوكة آيت باها، مما سيكون له وقع إيجابي على توفير مياه الشرب في سوس، وكذلك مواكبة الجيل الأخضر الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك نصره الله وأيده.

لقد نهجت الدولة سياسة مائية قائمة على تدبير الطلب، من خلال الاقتصاد في استعمال المياه بالتحول أساسا للسقي المُركّز وحماية

الأحواض النهرية والحماية من التلوث والفيضانات.

وإننا نشيد في هذا الإطار، بتدخل وزارة الفلاحة من خلال التدبير المحكم لمياه السقي وذلك بإعطاء الأولوية للسقي الموضعي عوض السقي التقليدي وتوفير الأمن الغذائي في إطار "مخطط المغرب الأخضر".

كما نشيد بالجهود المبذولة في المجال المؤسساتي، سعيا لتحقيق تدبيرٍ مندمج لقطاع الماء وتعبئة الموارد المائية عن طريق إنشاء 135 سدا و13 نظام نقل للمياه السطحية، ومحاولة تعميمٍ شبه كاملٍ للولوج للماء الشروب، وتحلية مياه البحر بالعيون وبوجدور وأحفير (المقصود: أخفنير) والدار البيضاء وغيرها من المدن.

كما نتوجه لوزارة النقل والتجهيز واللوجستيك بالإسراع بتشييد السدود التي تعرف تعثرا في الأشغال.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمات،

إن ظاهرة التلوث التي يعرفها العالم لا يجب أن تدفعنا إلى الاستسلام لخطورتها، خصوصا أنها تعرف اتساعا من المياه السطحية والجوفية، وكذا الصعوبات في تعميم الماء الصالح للشرب والتطهير على الخصوص للساكنة القروية، وضياع كميات كبيرة من المياه بسبب تسربات في شبكات الماء الصالح للشرب، ناهيك عن غياب أجرأة القوانين المتعلقة بالأمن المائي، مما يجعل التساؤل مشروعا عن مدى فعالية السياسات المتبعة، ومدى دقة البرامج المسطرة وكذا نجاعة الوسائل الموظّفة.

إن المقاربة التي بلورها البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، الذي يرتكز على خمسة محاور أساسية، تهم تنمية العرض المائي، لاسيما من خلال بناء السدود، وتدبير الطلب وتثمين الماء خاصة في القطاع الفلاحي، وتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء، والتواصل والتحسيس من أجل ترسيخ الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استعمالها، تجعلنا كفريق اشتراكي نبني آمالا كبيرة عليها كمقاربة طموحة لتجاوز المعوقات والتي لا يمكنها أن تتحقق إلا عبر التنزيل العلمي والدقيق.

إن الآمال التي عبرنا عليها سالفا راجعة بالأساس إلى الأهداف الطموحة القائمة على هذا البرنامج الذي سيسهم بشقه المتعلق بالتزويد بماء الري بمساحة تقدر بحوالي 510 ألف هكتار، لفائدة 160 ألف فلاح، ويتعلق هذا الشق على الخصوص بمتابعة إنجاز البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي، ومشروع التجهيز الهيدرو- فلاحي لإنقاذ الأراضي المسقية بسهل سايس، ومشروع متابعة تنمية وعصرنة دوائر الري الصغير والمتوسط، وبرمجة مساحات إضافية تشمل 350 ألف هكتار بنظام الري بالتنقيط، والإطلاع على مشروع التجهيز الهيدرو- فلاحي للمنطقة الجنوبية الشرقية من سهل الغرب.

وهذه مناسبة لكي نلتمس من السيد وزير الفلاحة كذلك تتمة مشروع سقي في منطقة دكالة وجميع ربوع المملكة.

ويرمي البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 أيضا إلى تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي والقضاء على الهشاشة التي تعرفها بعض المناطق، خصوصا خلال فترات الجفاف.

إن الدراسات الوطنية مكنت من تشخيص شامل للوضعية المائية التي يعيشها المغرب. كما أن تقارير المؤسسات الدولية والتجارب الناجحة للعديد من الدول، من شأنها أن تساعد على رسم المعالم الكبرى لإستراتيجية تمكن من تحقيق الأهداف المنشودة، عن طريق إشراك مختلف القطاعات المتدخلة في استعمال هذه المادة الحيوية لبناء حكامة مندمجة يتحمل فيها الكل مسؤولياته، سواء القطاع العام أو القطاع الخاص أو حتى مؤسسات المجتمع المدني.

ويمكن إجمال هذه المعالم فيما يلي:

- تحقيق الانسجام بين مختلف المؤسسات المعنية بتدبير الماء وطنيا وجهويا ومحليا؛

- تجديد وأجرأة الجهاز التشريعي والتنظيمي لقطاع الماء؛

- تنويع وسائل تعبئة الموارد المائية دون إهمال صيانتها؛

- وضع برامج لتدبير الطلب لتيسير اقتصاد الماء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلا.

الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمناقشة التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "الاستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020"، ولابد في البداية أن أنوه بالعمل الجبار الذي قام به أعضاء اللجنة والطاقم الإداري.

السادة الوزراء المحترمون،

اتخذ المغرب سياسة عمومية مائية تعتبر ناجحة بشكل كبير من خلال الاستثمار العمومي في سياسة السدود التي أبدعها المغفور له الملك الحسن الثاني منذ ستينيات القرن الماضي كرؤية استراتيجية للحفاظ على هذا العنصر الحيوي وتوظيفه كأداة لتحقيق التنمية الفلاحية بالاعتماد على السقي وتوفير الماء الصالح للشرب.

كما أطلق المغرب سنة 2009 "الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020" بأهداف ذات طموح كبير لتلبية حاجياتنا المائية بشكل مستدام، إنه وبعد مرور عشر سنوات من تقديم هذه الإستراتيجية.. إن مسار تفعيلها لم يصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة وذلك لأسباب متعددة.

إن واقع الحال يبرز أن المنظومة المائية أصبحت غير قادرة على سد الحاجيات على المستوى الوطني بنسب متفاوتة من منطقة إلى أخرى، خاصة في الجنوب والمنطقة الشرقية حيث تشير العديد من التقارير الدولية والوطنية إلى تزايد العجز المائي المغربي بشكل مقلق خلال السنوات الأخيرة.

وأبرز تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة تحت عنوان "إدارة المياه في النظم الهشة"، إشكالية ندرة المياه في شمال إفريقيا وارتباطها بإمكانية المس بالاستقرار المجتمعي في السنوات المقبلة إن لم يتم تدارك استفحال هذه الظاهرة.

وأشار خبراء منظمة (FAO) على أن ضعف إدارة المياه في المغرب بشكل عقلاني يمكن أن يتحول إلى محرك أساسي في تفاقم التوترات الاجتماعية، خاصة مع تنامي الطلب والمتغيرات المناخية.

كما أوصى التقرير بضرورة الإسراع في إيجاد حلول سريعة في تدبير الموارد المائية لأن أي تجاهل مستقبلي سيكلف المغرب خسائر اقتصادية تقدر بـ 6 إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050.

وفي تقرير آخر صادر سنة 2014 عن البنك الدولي بعنوان "من أجل عالم خال من الفقر" ذكر أن إشكالية الماء بالمغرب مرتبطة بتدبير الموارد المائية، مبينا أن نسبة إهدار الماء في المغرب تبلغ 35% من المياه المتوفرة.

وأوصى البنك الدولي في مستهل التقرير بضرورة مراجعة القوانين المتعلقة بتدبير هذا القطاع العمومي الحيوي وملاءمة أنظمة التزود بالماء في الحواضر الكبرى مع التغيرات المناخية، إضافة إلى تزايد العجز المائي في المغرب في أفق 2025 إلى أكثر من ملياري متر مكعب بموازاة ارتفاع الطلب على الماء إلى أكثر من 19 مليار متر مكعب.

السادة الوزراء المحترمون،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى ضرورة بلورة مقاربة حكومية شاملة لمعالجة أزمة الندرة المائية من خلال تعزيز حكامة تدبير قطاع الماء لإيجاد حلول عملية لمشاكل السدود التي تعاني الوحل والتبخر الذي يضيع على المغرب سنويا 70 مليار متر مكعب من الموارد المائية، واستكشاف المياه الجوفية من أجل تعبئة موارد مائية جديدة، وإنجاز محطات لتحلية مياه البحر لتنضاف إلى المحطات المنجزة، إضافة إلى الاعتماد على تقنية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ومعالجتها.

كما ندعو إلى ضرورة إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية وإشراك الكفاءات العلمية والميدانية التي تشتغل في قطاعي التنمية والبيئة عند إعداد السياسة العمومية.

وفي هذا الإطار، يمكن التأكيد أن بلادنا تتوفر على حظوظ مفتوحة وإمكانيات هائلة لتجاوز كافة الإشكالات المرتبطة بالماء وموارده، وذلك من خلال الاستفادة من موقعنا الجغرافي، ومواصلة أوراش مشاريع الطاقة الشمسية والريحية وتطوير قوانين تدبير الملك المائي، بالإضافة إلى النجاعة الطاقية وسياسية بناء السدود، مع ضرورة تفعيل المجلس الوطني للماء الذي لم يعد يتحدث عنه أحد الآن.

وبهذه المناسبة فإننا ننوه بإطلاق جلالة الملك محمد السادس نصره الله شهر يناير 2020 لـ"البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027"، والذي خصص له استثمار مبلغ 115 مليار درهم، والذي يهدف إلى تنمية العرض المائي، لاسيما من خلال بناء السدود (61 مليار درهم)، وتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي (26.9 مليار درهم)، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء (2.3 مليار درهم)، والتواصل والتحسيس من أجل ترسيخ الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استعمالها (50 مليون درهم).

كما أن تمويل هذا البرنامج الطموح الذي تعول عليه بلادنا لمعالجة المشاكل المائية وتحقيق الأمن المائي، محدد ومضبوط تساهم فيه ميزانية الدولة بنسبة 60%، و39% من طرف الفاعلين المعنيين، إضافة إلى اعتماد شراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما لا يفوتنا أن ننوه بمبادرة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بإحداث متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب بمدينة مراكش سنة 2017، والذي يعتبر أول معلمة متحفية تبرز حكمة المغاربة في مجال الماء وفي تدبيره واقتصاده وترشيد استعماله ضمانا لمستقبل الأجيال الصاعدة.

تلكم، السيدات والسادة الوزراء المحترمون، بعض الأفكار التي نرى في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ضرورة الوقوف عندها لضمان تحقيق الأمن المائي ببلادنا، كما نؤكد أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب حريص على التعاون والشراكة مع المؤسسات المعنية للحفاظ على الثروة المائية الوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الإتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء المحترمين،

ونحن بصدد مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية حول "الإستراتيجية الوطنية للماء"، لابد من التذكير، طبعا كفريق الاتحاد المغربي للشغل، من التذكير بأن المغرب قد نهج سياسة استباقية في اتجاه تأمين حاجيات بلادنا من الموارد المائية وتأمين الولوج إلى الماء للأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال تشييد التجهيزات اللازمة لتعبئة الموارد المائية المتاحة والسدود الكبرى والمتوسطة، والمنشآت المائية اللازمة لتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والماء الموجه للسقي، دون أن يغفل الخطوات المتعلقة بتأهيل المنظومة التشريعية والمؤسساتية، وكذلك الشروع في العمل بمبادئ ما يسمى بالحكامة الجيدة في تدبير الموارد المائية.

وقد شكلت الاستراتيجية الوطنية للماء بتوجهات ملكية، اللي مر عليها الآن 12 سنة ماشي 10، لبنة جديدة في اتجاه تعزيز السياسة المائية.

وتم الاعتراف دستوريا بالحق في الولوج إلى الماء والحق في التنمية المستدامة، كما تم تكريسه في أهداف التنمية المستدامة لـ 2030.

ورغم المجهودات المبذولة تواجه بلادنا العديد من التحديات حيث تصنف ضمن العشرين بلدا الأكثر شحا في الموارد المائية.

فالعديد من التقارير الدولية تدق ناقوس الخطر بشأن التراجع الخطير في مخزوننا من المياه بتصنيف وضعية مائية متوسطة إلى ضعيفة، 5.4 من مؤشر الموارد مقابل المعدل العالمي اللي هو 9.1، وتزايد العجز في أفق 2025 إلى أكثر من ملياري متر مكعب بموازاة ارتفاع الطلب على الماء إلى أكثر من 19 مليار متر مكعب.

فالموارد المائية في تناقص مستمر بسبب الجفاف والنمو الديمغرافي والصناعي، ويزيد من تفاقمها تدهور جودة المياه، بما فيها الجوفية، نتيجة تنوع الأنشطة الاقتصادية وما تسببه من تلوث فلاحي ناجم عن استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتلوث الصناعي والنفايات الصلبة: 80% من المياه الجوفية في الدار البيضاء-سطات تعتبر ملوثة.

وفي هذا السياق، وقفت اللجنة على مجموعة من الاختلالات من بينها:

• تأرجح قطاع الماء بين الوزارات مع عدد من التعديلات الحكومية وهو الشأن نفسه كذلك بالنسبة للمؤسسات المدبرة وخاصة (ONEP[2])، اللي طبعا ولات (fusionnée) مع (ONE[3]). بلا ما تبان لنا لحد الآن في الحقيقة شي قيمة مضافة لحد الآن؛

• التأخر في تطبيق المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بقطاع الماء وعدم ملاءمتها مع تطور متطلبات التنمية المستدامة؛

• صعوبة التنسيق وغياب الإلتقائية بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية في إعداد وتنزيل البرامج المتعلقة بالماء بين المتدخلين المؤسساتيين وتداخل الاختصاصات؛

• إشكالية ترسيب السدود (l'envasement des barrages) حيث تقلصت قدرة التخزين بمقدار 75 مليون متر مكعب، تتقلص كل عام، وهاذ الظاهرة يعاني منها طبعا 40 سدا من السدود الكبيرة؛

• محدودية تثمين الموارد المائية؛

• التأخر الحاصل في تجهيز المساحات المرتبطة بالسدود؛

• محدودية مستوى إعادة استعمال المياه العادمة؛

• عدم تفعيل مقتضيات القانون 36.15 المتعلقة بالتشاور والتشارك مع الأطراف المتدخلة؛

• صعوبة تطبيق الآليات المالية لحماية الموارد المائية، تطبيقا لمبدأ "الملوث-المؤدي" (le pollueur-payeur) خاصة بالنسبة للملوثين الصناعيين.

ولتجاوز هذه الاختلالات ولتحقيق الأهداف الإستراتيجية، خاصة في الجانب المتعلق بترشيد وعقلنة إدارة الموارد المائية تماشيا مع خلاصات واستنتاجات عمل اللجنة الموضوعاتية، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ما يلي:

• ضرورة مواصلة الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية المرتبطة بالقانون 10.95، وتفعيل مؤسسات حماية الموارد المائية، كـ"المجلس الأعلى للماء والمناخ" اللي لحد الآن هو صوري فقط، وكذلك تفعيل المجلس الإداري لوكالة الأحواض المائية؛

• تبني مقاربات تدبيرية مبتكرة غير تقليدية، باستعمال وسائل تكنولوجية في توفير المياه الصالحة للشرب، لا يعقل بأن يعاني المغاربة في هذا القرن، القرن 21 من العطش، مناطق في المغرب كتعاني من العطش، هاذي مسألة غير معقولة؛

• الرفع من وثيرة تحليه مياه البحر؛

• إعادة استغلال، حصاد الضباب، التخزين الباطني وغيرها من

[2] **O**ffice **N**ational de l'**E**au **P**otable

[3] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité

التقنيات الجديدة..

• مراعاة الخصوصية الجهوية–أي خريطة مائية–تأخذ بعين الاعتبار.. خريطة مائية جهوية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وفي رسم السياسات الفلاحية وتحديد نوعية المنتوج الفلاحي، الدلاح في زاكورة مزيان مخيرولكن الماء أسبق؛

• التحكم في الطلب على الماء وتحسين إدارته والحد من هدر المياه، حماية للمنظومة المائية؛

• استدراك التأخر المسجل في مجال التطهير السائل في العالم القروي، ونبغي نزيد حتى في المجال الحضري مازالت الأحياء الهامشية أو العشوائية تعاني من هاذ الإشكالية وطبعا بالتداعيات ديالها على صحة المواطن؛

• استمرار تطوير مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب وأنظمة السقي؛

• تفعيل "المخطط الوطني لمحاربة الفيضانات" في إطار التنسيق بين مختلف المتدخلين، وتحسين مجاري المياه والتخطيط المائي ومحاربة الطرح العشوائي للنفايات المنزلية، الشيء اللي عندو تأثيرو كيبان في كل التساقطات ديال الأمطار؛

• مراعاة الشروط الجغرافية والاقتصادية والتقنية الضرورية، التي تتطلبها إقامة السدود لوقف تراجع طاقتها؛

• تقوية قدرات الموارد البشرية وتحسين أوضاع العاملين بالقطاع.

وفي النهاية إن ضمان الأمن المائي يسهم في ضمان الأمن الاجتماعي.

شكرا لكم، وأستسمح عن التأخير شوية.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مقتضيات الفصل 101 من الدستور ووفقا لمواد النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتقدم باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقييم السياسات العمومية حول مناقشة مضامين التقرير الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية المؤقتة في موضوع الإستراتيجية الوطنية للماء.

فبداية أتقدم باسم فريقي بالتنويه لمجلسنا الموقر على مجهوداته في تفعيل هذه الآلية التشريعية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية.

أهنئ كذلك السادة المستشارين أعضاء اللجنة الموضوعاتية على مجهوداتهم في إعداد مضامين هذا التقرير، من خلال الاطلاع على مضامين التقرير، نسجل، كما قلت، مجهودات اللجنة الموضوعاتية ونسجل تعاون بعض القطاعات الحكومية من تلبية مطالب كافة حاجيات اللجنة، ونسجل بأسف شديد عدم تلبية بعض القطاعات الحكومية وعدم تعاونها مع اللجنة الموضوعاتية.

كذلك، ففي فريقنا وبعد الإطلاع على مضامين هذا التقرير، نزكي كل الخلاصات التي خلص إليها التقرير، ونثمن ونتبنى كل التوصيات التي أوصت بها اللجنة، وذلك باعتبار أن قطاع الماء لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون موضوع مزايدات سياسية، باعتبار أن هذه المادة الحيوية هي مصدر للحياة ومصدر للأمن الغذائي واستقرار الساكنة، وكذلك على اعتبار أن هذه المادة الحيوية هي الضامن لإنجاح كافة المخططات وكافة الإستراتيجيات لمختلف القطاعات الفلاحية، الصناعية والسياحية.

بلادنا بفضل السياسة الاستباقية والسياسة الحكيمة لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، تتوفر على بنية تحتية مائية مهمة لا يستهان بها، فهناك العديد، تقريبا 147 سد كبير، هناك العديد من السدود المتوسطة، الصغيرة، السدود التلية، ننوه بمجهودات الحكومة فيما يتعلق بإعداد محطات لتحلية مياه البحر، ننوه كذلك بمجهودات الحكومة من حيث إعدادها لعديد من محطات تصفية وإعادة تدوير المياه العادمة وإعادة استعمالها في مجالات، سواء الصناعة أو الزراعة.

إلا أنه لابد من الإشارة لبعض الملاحظات التي تطرق لها التقرير، خاصة مع الاطلاع على مضامين تقارير دولية، سواء التقرير المعد من طرف البنك الدولي أو التقرير المعد من طرف منظمة الأمم المتحدة (FAO) والتي أشارت على أنه خلال السنوات المقبلة، بالنسبة لدول شمال إفريقيا والمغرب أحد هذه البلدان، على أنه إن لم يضاعف مجهوداته في هذا المجال، في مجال السياسة المائية فسيعرف العديد من المشاكل.

وفي هذا المجال، نود التنبيه لبعض الملاحظات المتعلقة خاصة بكثرة المتدخلين في مجال تدبير قطاع الماء، نلاحظ على أن هناك العديد من الوزارات: التجهيز والنقل، الفلاحة، الداخلية، المكتب الوطني للماء، فهناك عدم الالتقائية بين مختلف هته البرامج، فلابد من وجود مؤسسة تعود لها المسؤولية الكاملة في تدبير هذه القطاعات المتدخلة وفي توحيد الرؤية وتوحيد الاستراتيجيات بين كافة هته القطاعات المتدخلة في مجال السياسة المائية.

كذلك نود الإشارة على أنه نثمن المجهود الذي تقوم به وزارة الداخلية في مجال تعميم الماء الصالح للشرب في العالم القروي وربط

المراكز القروية بشبكات الماء الصالح للشرب، إلا أنه غياب ربط هذه المراكز بشبكات التطهير الصحي يؤدي وينتج عنه تلوث البيئة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية حول "الإستراتيجية الوطنية للماء"، وتأتي هذه الإستراتيجية في إطار سياسة نيوليبرالية المملاة من طرف المؤسسات الدولية المانحة منذ بداية التسعينيات والتي تفرض على المغرب التخلي عن القطاعات الاجتماعية وخوصصة الخدمات العمومية، حيث تشكل الإطار المؤسساتي الملائم لتأمين المياه لفائدة الرأسمال المحلي والأجنبي في مجالات مختلفة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

اعتمد المغرب سياسة المخططات القطاعية منذ مطلع الألفية الثالثة والتي كان لها أثار وخيمة على الموارد المائية، حيث ارتفع الطلب على هذا المورد الحيوي بشكل كبير واستنزفت مصادره، سواء كانت سطحية أو جوفية، كما أن التلوث الناجم عن هذه الاستعمالات والذي لم يصاحب بالمعالجة اللازمة أثر سلبا على جودة الموارد المائية وسلامتها للاستعمالات المختلفة.

ففي مجال السقي ورغم الرفع من الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الفلاحي الذي نجم عن توسيع المساحات المسقية أدى المخطط الأخضر إلى استنزاف الفرشة المائية السطحية والباطنية وتلوثها، كما أدى التركيز على الزراعات التصديرية وعدم ملاءمة الطلب مع العرض إلى تفاقم العجز المائي في بعض المناطق، خاصة في زاكورة وسوس والشمال الشرقي.

ولتأمين مياه الري لهذه المشاريع الزراعية الكبرى وضعت الإستراتيجية الوطنية للماء كأحد أهدافها إنشاء 2 إلى 3 سدود كبرى في السنة، تم إنجاز 5 سدود منها إلى حد اليوم، وإذا كانت السدود الكبرى تلعب دورا هاما في تأمين الموارد المائية والطاقة الكهرمائية والحماية من الفيضانات وأنشطة سياحية واقتصادية أخرى، فإن لها آثارا سلبية كثيرة خاصة على البيئة وعلى التنوع البيولوجي وعلى السكان الذين يرحلون لأغراض المنفعة العامة وما لذلك من آثار سلبية على ثقافتهم ومعيشهم.

كما أن هذه السدود وطريقة تدبيرها لا تؤمن مياه الشرب والسقي لعدد هام من المغاربة رغم ما يرصد لها من اعتمادات متأتية من دافعي الضرائب، حيث لا توفر مياه السقي سوى لجزء بسيط من الأراضي الفلاحية بينما تظل أكثر من 80% من الأراضي خاضعة لتقلبات التساقطات المطرية.

كما أن هذه السدود لا تغطي سوى ثلثي حاجيات الساكنة من الماء الشروب، إضافة أنه يؤدي تبخر الماء خاصة في فصل الصيف إلى تناقص حجم حقينة السدود التي يزيد بسبب التوحل وتتطلب إزالة الأوحال مصاريف ضخمة قد تتجاوز بناء السد نفسه.

ومن جهة أخرى، مازال نصف الفلاحين الصغار يعتمدون نمط السقي التقليدي بسبب الصعوبات الكبيرة التي تواجه أغلبهم للحصول على الإعانات والتمويل الضروري لاقتناء تجهيزات نظام السقي بالتنقيط، وترتفع نسبة مستعملي نمط السقي بالتنقيط بالمناطق التي تزدهر بها الزراعة التصديرية كمناطق سوس واللوكوس، أما الزراعة المعيشية فتعتمد على التساقطات المطرية.

وبالنسبة للولوج للماء الصالح للشرب، فرغم التقدم الحاصل في هذا المجال لازالت هناك عدة مشاكل خاصة على مستوى الوسط القروي والأحياء الهامشية، كما أن قطاعات التزويد التي تشهدها بعض المناطق، خاصة خلال فصل الصيف، تحرم العديد من السكان من حقهم في هذا المورد الحيوي، ومما فاقم الأمر ولوج الدولة إلى خوصصة وتسليع الماء عبر تفويت توزيعه في كبريات المدن إلى الشركات الخاصة في إطار تنفيذ الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات، وفق مقتضيات منظمة التجارة العالمية.

ورغم كل المشاكل التي عاشتها الساكنة من جراء تدبير هذه الشركات، خاصة بمدن الدار البيضاء وطنجة وتطوان، لازالت الدولة ماضية في نفس السياسات النيوليبرالية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

نصت الإستراتيجية على ضرورة اللجوء إلى تحلية مياه البحر كأحد الحلول البديلة للموارد المائية والتقليدية، غير أن هذه التقنية مكلفة جدا من الناحية المالية وتوجه الحكومة نحو الشراكة مع القطاع الخاص الذي يهدف إلى جني الأرباح أساسا، مما يجعل أسعار الماء بالنسبة للمواطنين مرتفعة ويضرب في العمق الحق في الولوج للمياه، كما تنص عليه المواثيق الدولية.

غادي نمشي للخاتمة باش ما نضيعش الوقت.

السيد الرئيس، والسيدات والسادة،

في الأخير، وانطلاقا مما سبق يمكن الجزم بأن السياسات المعتمدة في المغرب في مجال تدبير الموارد المائية والتي تعتبر الإستراتيجية الوطنية للماء تنزيلا لها، لا تضمن الحق في المياه كما تنص عليه المواثيق الدولية، ولا تمكن من الحفاظ على هذا المورد الحيوي الاستراتيجي، ولا تضمن السيادة الغذائية التي يعتبر الماء ركنها الأساسي، كما لا تمكن من الحفاظ على البيئة وعلى المناطق الهشة والرطبة، وبالتالي لا تضمن التنمية المستدامة، وجدير بالذكر أن حتى الإجراءات المسطرة في هذه الإستراتيجية لم تستطع الحكومة الالتزام بتنفيذها حسب الآجال المحددة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

آخر كلمة في البرنامج للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

في حدود 3 دقائق السي أعمو.

هذه مساهمة السي أعمو ستسجل في ذاكرة المجلس.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

طبعا الأمد الزمني المخصص اللي لا يسمح بتقديم وجهة نظرنا بالشكل الذي يغني النقاش ولذاك قدمناها مكتوبة إلى السيد الرئيس.

يبقى من خلال أهمية هذا التقرير هي التقييم والسياق الوطني الدولي وانشغال وهموم المغاربة لأزمة المياه ومخاطرها والمجهودات التي تبذلها الحكومة، والاهتمام الخاص لجلالة الملك بهذا القطاع يجعلنا أن ننتبه إلى أن التقييم.. هل سنؤدي إلى الهدف؟

الهدف الأول الأساسي، في اعتقادي، هو هل سنكون في موعد 2030 المتعلق بالمهمة السادسة من أهداف أو الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة؟

حسب التقرير يظهر لي أنه فيه نوع من الصرامة، ولكن بذل مجهودات ربما قد نقترب نسبيا من هذا الهدف، إنما مسألة أساسية.

مسألة أخرى أساسية التي أثارت انتباهي هو السياسة المائية تجعلنا نطرح سؤالا من خلال توصيات التقرير، السؤال: هل الماء ملك ثقافي كما هو في عدد من بقاع العالم؟ أم أنه مجرد سلعة للاستهلاك؟

يجب أن ننتبه إلى أن المسار الذي.. السياسة الاستهلاكية المائية جعلتنا في مسار الاستهلاك وفي مسار التبضيع والسلع، في حين أن الماء ملك عمومي، القانون واضح، ولابد أن يهتم بالشكل الذي يجعله ثقافة عامة لدى المغاربة.

كذلك، في إطار السياق دائما وهو باش غادي نختم أن هذا التقرير جاء في وقته وبشكل ملح لابد من أن تنتبه إليه الحكومة وخصوصا التوصيات، جاء في سياق ونحن تحت تأثير "كوفيد-19" أكدت أن المستقبل بعد الأزمة سيسير في اتجاه تعاقد جديد يتمحور حول استرجاع الدولة لمكانتها في ضبط التوازنات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما تقوم به الدولة المغربية خصوصا خلال هذه السنة.

كما أن كل المؤشرات تشير إلى أن ذلك سيتمحور حول مصالحة الإنسان مع الطبيعة، هذه الخصومة وهذا الهجوم البشري على الطبيعة تعامله الطبيعة بالنقيض، لابد من مصالحة، مما يحمل هذا الرهان من التزامات وإكراهات وتعهدات في قلب هذا الرهان الإستراتيجي المستقبلي، تحتل إشكالية تدبير الموارد المائية وضمان استدامتها مركزا محوريا وأساسيا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

طيب، نستمع الآن بعد هاذ الشوط الأول لردود السادة أعضاء الحكومة المحترمين.

وبحسب الترتيب الذي وافاني به السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، نبدأ بإعطاء الكلمة للسيد وزير الداخلية في حدود 22 دقيقة و30 ثانية.

السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات و السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية على إثر الحادث الأليم لطنجة أن أتقدم لأسر الضحايا وذويهم بخالص التعازي وصادق المواساة، داعيا الله تبارك وتعالى أن يلهمهم جميل الصبر وحسن العزاء وأن يشمل الضحايا بالرحمة والغفران.

علاقة بأشغال هذه الجلسة المخصصة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها حول موضوع "الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020"، تعتبر الإستراتيجية الوطنية للماء من أهم مكونات السياسات العمومية بالمغرب بالنظر إلى أبعادها وانعكاساتها الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية، حيث أنها تروم تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات المائية الوطنية وتطويرها من أجل مواكبة مسار التنمية الذي تعرفه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي أطلق مجموعة من الأوراش الكبرى في جميع ربوع المملكة في انسجام تام مع الرؤية الإستراتيجية لجلالته، حفظه الله، والتي سطرت للمملكة طموحات جديدة تتماشى مع حاجيات وتطلعات الشعب المغربي.

وفي هذا الإطار، سأترك لزميلي المكلف بقطاع الماء إن أراد عرض وتدقيق مكونات "الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2030" لأعطي مباشرة بعض التوضيحات حول الملاحظات التي جاء بها تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقييم السياسات العامة في موضوع "الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020"، والتي أهنئها بهذه المناسبة بعملها الجاد.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

خلال سنة 2020 بادرت وزارة الداخلية في إطار مقاربة تشاركية وبتنسيق مع باقي الشركاء باتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية، من بينها على الخصوص:

- إعداد برنامج يتعلق بتأمين وتقوية تزويد الماء الشروب بالوسط الحضري؛

- وإعطاء انطلاقة عدة مشاريع هيكلية تضم إنجاز قنوات الجر ومحطات للضخ انطلاقا من بعض السدود بهدف تزويد مدن المملكة التي تعرف عجزا مائيا كأكادير، طنجة، الدارالبيضاء ووجدة؛

- تحيين البرنامج الوطني لتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة مع إدماج العالم القروي للاستفادة من هذا البرنامج؛

- وكذا إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وإعطاء انطلاقة عدة مشاريع لتجهيز المراكز القروية بشبكات الصرف الصحي؛

- إعداد البرنامج المتعلق بمشاريع تقوية التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي سواء بالمراكز القروية أو الدواوير وكذا البرنامج المتعلق بالسدود الصغرى والبحيرات التلية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أبدت مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقييم السياسات العامة في موضوع "الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020" في تقريرها السالف الذكر 6 ملاحظات سأتطرق لها بالتفصيل:

❖ **الملاحظة الأولى:**

تفيد أن إشكالية التلوث ما لازالت قائمة، حيث أن البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة (PNA[4]) يهدف إلى تقليص التلوث بنسبة 80% على الأقل في أفق 2020.

فيجدر التذكير بأن الأهداف المسطرة في البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة والذي انطلق سنة 2006، تتمثل في تعميم الربط بشبكة التطهير في المناطق الحضرية بنسبة 80% وتخفيض نسبة التلوث بـ 60% على الأقل في أفق 2020، وليس 80% كما ورد في تقرير اللجنة.

وقد مكنت الاستثمارات المنجزة في إطار هذا البرنامج من تحسين مؤشرات التطهير السائل بالمجال الحضري، حيث بلغت نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي 76% سنة 2018، و82% سنة 2020 مقارنة بـ 70% سنة 2006، أي ما يعادل 102% من الأهداف المبرمجة ونسبة معالجة المياه العادمة 56% سنة 2020 مقارنة بـ7% سنة 2006، أي ما يعادل 94% من الأهداف المبرمجة.

❖ **الملاحظة الثانية:**

تفيد أن هناك تأخر كبير على مستوى إعادة استعمال المياه العادمة في الوسط القروي، علما أن عدد سكان العالم القروي يقدر بـ15 مليون نسمة، تنتج يوميا 160 ألف متر مكعب من المياه العادمة وفقا لدراسة متعلقة ببرنامج التطهير السائل بالعالم القروي أجريت سنة 2015.

تجدر الإشارة أن العالم القروي لم يكن مدرجا ضمن البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، وبالرغم من ذلك استفادت عدة مراكز قروية من هذا البرنامج بفضل الشراكة التي تبرم بين الدولة والجماعات الترابية والفاعلين العموميين والخواص.

وفي هذا السياق بادرت وزارة الداخلية وبشراكة مع القطاعات الوزارية والفاعلين المعنيين بإعداد وتفعيل البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة الذي يهدف في أفق 2040 إلى مواصلة برمجة المراكز الحضرية للرفع من معدل الربط إلى نسبة 90% وتقليل نسبة التلوث بأكثر من 80%، تجهيز 1207 من مراكز الجماعات بالوسط القروي مما سيمكن من تحسين نسبة الربط إلى 80% وتقليص نسبة التلوث بحوالي 60%، تعبئة 573 مليون متر مكعب من المياه العادمة المعالجة سنويا قصد إعادة استعمالها، منها 43 مليون متر مكعب سنويا سيتم تعبئتها عن طريق معالجة المياه العادمة لمراكز الجماعات بالوسط القروي.

وقد تمت أجرأة هذا البرنامج منذ سنة 2019 من خلال مواصلة المشاريع التي كانت قيد الإنجاز وبرمجت مشاريع جديدة بالوسط

[4] Programme National d'Assainissement Liquide et d'Epuration des Eaux Usées

الحضري، وكذا برمجة 103 مشروع تتعلق بتجهيز مراكز الجماعات بالوسط القروي بشبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة.

❖ **الملاحظة الثالثة:**

تتطرق إلى ضعف الطاقة الإجمالية لمحطات معالجة المياه العادمة والتي تكاد تصل إلى 395 ألف متر مكعب في اليوم، منها 58.600 متر مكعب في اليوم فقط قابلة لإعادة الاستعمال.

منذ انطلاق البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، تم إنجاز ما يناهز 153 محطة معالجة المياه العادمة بطاقة استيعابية تقدر بـ 3.38 مليون متر مكعب، بما فيها كمية المياه العادمة التي يتم قذفها في البحر بعد المعالجة الأولية بعدد من المدن الساحلية.

أما بالنسبة لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وبفضل إنجاز هته المحطات، فقد تم تعبئة حوالي 45 مليون متر مكعب من هذه المياه، منها 23 مليون متر مكعب يتم إعادة استعمالها حاليا في سقي ملاعب الكولف والمساحات الخضراء وكذا الاستعمال الصناعي.

وللحد من الضغط على الموارد المائية، تم إدراج محور بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة خاصة في سقي ملاعب الكولف والمساحات الخضراء في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي لفترة 2020-2027، يهدف إلى إنجاز 89 مشروع سيمكن من إعادة استعمال حوالي 100 مليون متر مكعب سنويا من هته المياه في أفق 2027.

كما تقوم وزارة الداخلية بإنجاز دراسة تقييم أداء محطات معالجة المياه العادمة وأنظمة إعادة استعمالها في المغرب وهي حاليا في طور الانطلاقة.

❖ **الملاحظة الرابعة:**

تشير إلى الحالة المهترئة لشبكات التطهير السائل التي كانت تسير من طرف الجماعات والتي تحتاج إلى استثمارات إضافية لإعادة تأهيلها.

إن البرنامج الوطني للتطهير السائل يضم من بين مكوناته إعادة تأهيل شبكات التطهير السائل سواء في إطار المشاريع المنجزة من طرف المتدخلين أو تلك التي يتم إنجازها من طرف الجماعات الترابية.

وإلى غاية متم سنة 2020، استفادت 324 جماعة من البرنامج الوطني للتطهير السائل حيث تم إنجاز أشغال في 145 جماعة ومواصلة إنجاز الأشغال بـ 66 جماعة و13 مشروع في طور الانطلاق و100 مشروع مبرمج، وموازاة مع ذلك تقوم وزارة الداخلية بتقديم الدعم المالي للجماعات التي لم تستفد من "البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة" وذلك من أجل إنجاز الدراسات ومشاريع التطهير السائل وإنشاء محطات المعالجة من خلال حصة الجماعات المحلية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، حيث استفادت أكثر من 390 جماعة قروية.

للإشارة، فإن مصالح وزارة الداخلية بصدد وضع خريطة وطنية للتطهير السائل ستمكن من معرفة وضعية مرافق الصرف الصحي لمجموع مدن ومراكز الجماعات، وكذا الحاجيات المستقبلية الخاصة بشبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة.

❖ **الملاحظة الخامسة:**

تثير إشكاليات المياه العادمة الناتجة عن الوحدات الصناعية والتي تستلزم معالجة قبلية مما يؤثر على شبكات التطهير السائل وعلى محطات المعالجة.

يجب التذكير بأن دفتر التحملات الذي يربط الجماعات الترابية والفاعلين المكلفين بتسهيل مرافق التطهير السائل يحث على ضرورة معالجة المياه العادمة الناتجة عن الوحدات الصناعية وجعلها مطابقة للمياه العادمة المنزلية قبل قذفها في شبكات التطهير السائل لتفادي إتلاف التجهيزات المنجزة، وكذا الحفاظ على المجال البيئي، ولأجل ذلك، يجب تكثيف المراقبة من طرف القطاع والفاعلين المكلفين بتسيير المرافق التطهير السائل والجماعات الترابية من أجل الحد من هذه المقذوفات، وكذلك مواكبة الوحدات الصناعية من أجل تشجيعها على معالجة المياه العادمة الصناعية من طرف القطاعات الوصية.

❖ **الملاحظة السادسة والأخيرة:**

تدور حول عدم الاستفادة من مخرجات محطات المياه العادمة بشكل كلي، مما ينتج عنه رمي جزء مهم منها في البحر.

بالفعل هناك مدن تتوفر على محطات أولية للمعالجة إضافة إلى قنوات القذف في البحر كالدار البيضاء وطنجة وتطوان والرباط وسلا، وقد تم تدارك هذا الأمر منذ سنة 2010، وذلك بعدم تمويل مثل هاذ المشاريع في إطار "البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج".

وفي هذا الصدد تم تغيير مشروعي مدن العرائش وأسفي من قنوات القذف في البحر إلى محطات لمعالجة المياه العادمة، كما تم توقيع اتفاقية شراكة بين الوكالة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بأسفي والمكتب الشريف للفوسفات من أجل إنجاز محطة معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها بمدينة أسفي.

أما بالنسبة للأوحال التي يتم استخراجها من محطات المياه العادمة فقد تم إدراجها ضمن المشاريع التي تستفيد من التمويل عن طريق البرنامج الوطني المذكور حيث تمت برمجة وتمويل عدة برامج مشاريع من هذا القبيل بشراكة مع الفاعلين المختصين بكل من مدن مراكش والعيون والداخلة والناظور والحسيمة وعين عودة وفاس، كما سيتم إعداد دراسة بشراكة مع جميع المتدخلين من أجل تقييم ووضعية إنتاج الأوحال وإعطاء حلول تقنية ومؤسساتية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المحترم، في حدود نفس التوقيت.

تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا.

أولا تعازينا للعائلات بمأساة ما وقع في طنجة، إنا لله وإنا إليه راجعون.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد أن أتقدم بجزيل الشكر لمجلسكم ولأعضاء المجموعة الموضوعاتية التي بادرت بهذا التقييم لقطاع حيوي أصبح يفرض تحديات كبرى لضمان الأمن والتنمية المستدامة لجميع القطاعات ببلادنا.

لقد خلص التقرير إلى توصيات مهمة بعد تشخيص شمولي ومتكامل للإستراتيجية الوطنية لقطاع الماء يستوجب التوقف عندها وأخذها بعين الاعتبار والتعامل معها بكل إيجابية.

ونظرا لضيق الوقت، غادي نحاول نركز باختصار على توضيحات بخصوص بعض النقاط والتساؤلات التي أثيرت في التقرير وذات صلة بالقطاع الفلاحي.

التحديات المرتبطة بمحدودية الموارد المائية وتفاقم خصاص في الماء، لاسيما في الفلاحة، كانت ولا تزال، علينا اعتماد سياسة استباقية متواصلة للتحكم في مياه الري والترشيد ديالها، وبلادنا ولله الحمد راكمت إنجازات ومكتسبات مهمة بفعل سياسات إرادية منذ أن أطلق صاحب الجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني سياسة السدود في منتصف الستينات، واللي بان أنها بالفعل إستراتيجية ناجعة مكنت بلادنا من ضمان الأمن المائي.

وتثمينا لهاذ السياسة وتنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وضع مخطط المغرب الأخضر اقتصاد وتثمين مياه الري في صلب برامجه الهيكلية، وذلك بهدف الرفع من نجاعة استخدامها وتعبئة هذه الموارد بأكبر قدر من الفعالية، لضمان استخدامها المستدام وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

وفي هذا الصدد، تم إطلاق واحد المجموعة من الأوراش استهدفت تعميم استعمال التقنيات، يعني مقتصدة في الماء، توسيع ديال المساحات المسقية بواسطة السدود، تأهيل وعصرنة دوائر الري الصغير والمتوسط، وتعبئة الموارد المائية غير التقليدية لأغراض السقي يعني (non conventionnel)، بالإضافة إلى تطويل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يعني في مجال الري.

ونعاودو نذكرو بأنه التنزيل ديال "المخطط المغرب الأخضر" خضع لمنهجية تشاركية وتعاقدية أخذت بعين الاعتبار مؤهلات فلاحية جهوية والموارد، يعني المتاحة مجاليا، هاذ الشي مكن من اعتماد مخططات جهوية وعقد برامج لسلاسل الإنتاج، لأن هذيك هي اللي تنعتبروها احنا يعني خرائط جهوية للإنتاج الفلاحي كتتماشى مع الموارد المائية المتوفرة داخل الجهة، وهمت أوراش الري وإعداد المجال الفلاحي في إطار "مخطط المغرب الأخضر" ما يناهز تقريبا 850 ألف هكتار من الأراضي المسقية، أي أكثر من 50% يعني من المساحة الوطنية المسقية، باستثمار عمومي قارب تقريبا 40 مليار ديال الدرهم لفائدة 250 ألف فلاح، أكثر من 90% منهم كلهم فلاحة صغار.

هاذ المجهودات اللي هي في الحقيقة غير مسبوقة شملت توسيع المساحة المجهزة بالري الموضوعي لتصل إلى 630 ألف هكتار، أي تقريبا 40% من المساحة المسقية على الصعيد الوطني كلها، فيه (à goutte goutte) اليوم، الشيء اللي تيخلي بلادنا عندها مكانة متميزة بين الدول الرائدة في مجال تعميم التقنيات المقتصدة ديال الماء، ما يناهز تقريبا الضعف ديال المستوى (double) ديال الدول كإيطاليا مثلا وكجنوب إفريقيا اللي ما تتعداش بها فقط النسبة غير 22%.

أما ما يخص التكامل والاندماج في مشاريع السدود والتجهيزات الهيدرو- فلاحية فكل السدود الفلاحية المنجزة واللي هي في طور الإنجاز ما بين الفترة ديال 2008 و2020 تمت المواكبة ديالها بمدارات سقوية في سافلتها، يعني ملي بدا "مخطط المغرب الأخضر" وكاين واحد يعني التكامل يعني في السياسات مع الوزارة ديال الماء باش ملي تيتعمل البراج تيبداو الدراسات وتتبدى يعني التثمين من أسميتو.. (maintenant) اللي كان من قبل راه كان من قبل.

وتم في هاذ الصدد توسعة المدارات السقوية عبر إحداث 17 دائرة سقوية جديدة مرتبطة بالسدود الفلاحية على مساحة تقريبا 82 ألف هكتار، استافد منها 30 ألف فلاح، الغالبية ديالهم من الصغار ديال الفلاحين، واليوم وصلنا لنتائج كبيرة بفضل المجهودات الهامة اللي تبذلت في مجموع يعني المدارات كاع (les réseaux) اللي كاينين في مختلف جهات المملكة، غادي نعطي غير بعض الأمثلة، على سبيل المثال غنعطيو بعض (les cas):

- 1300 هكتار بالمدار ديال القصوب بجهة مراكش- أسفي على سد مولاي عبد الرحمان واللي تفضل سيدنا الله ينصرو بالتدشين ديالو السنة الفارطة؛

- 1330 هكتار تجهيزات مدار طفرة في جهة الشرق على سد "واد زا"

باعتماد ديال 378 مليون ديال الدرهم؛

- 10.000 هكتار على مستوى يعني "دار خروفة"، الفريق الاستقلالي راه تيعرف مزيان هاذ المشروع، واللي كلفت حوالي 2.4 المليار ديال الدرهم، والشطر الثاني في طور الإنجاز ديالو؛

- 2000 هكتار على مستوى سد "بوهودة" في جهة فاس- مكناس واللي تطلب ميزانية تتقدر 532 مليون ديال الدرهم؛

- 2500 هكتار بمدار "أسجن" بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة على سد "وادي المخازن" باعتماد بلغت تقريبا 560 مليون ديال الدرهم؛

- 1000 هكتار بواحة فكيك، شوف التنوع المجالي، على سد "سفيسف" باعتماد بلغت تقريبا 200 مليون ديال الدرهم (et on a tiré les conduites) تقريبا بـ (des dizaines de kilomètres) ما بقاوش في البال ديالي.

وزيد على هذا عدة مدارات أخرى واللي حاليا كلها أصبحت تستفيد من عملية السقي، إضافة إلى أننا مازال مواصلين في هاذ البرنامج من خلال مجموعة من المشاريع واللي عبئنا لها اعتمادات مهمة وغادي نكملو البعض فيها خلال الشهور القادمة، مثلا التهيئة ديال مدار ديال سد "مداز" بسهل سايس على مساحة ديال 30 ألف هكتار اللي تتعرفو كانت عليه (la pression)، كاين واحد.. هذاك السهل ديال سايس واللي الحمد لله بفضل البراج ديال "مداز" وبفضل هاذ (périmètre irrigué) اللي غيكون غتبدل الأمور إن شاء الله؛

كذلك غنستكملو المدار ديال "دار خروفة" في الشمال على مساحة 11.000، كملنا 10.000 دبا كاملة، غادي ندخلو لـ 11.000 أخرى إن شاء الله في المستقبل؛

كاين استكمال المدار ديال "سبو" الأوسط وكاين التهيئة ديال المدار ديال "قدوسة" على مستوى ديال سد "قدوسة" بجهة درعة- تافيلالت على مساحة ديال تقريبا 5000 هكتار اللي غادي يجي (en complément) ديال (la palmeraie) اللي كاينة تماك في "بوذنيب" باش تحاول حتى هي تتحرك.

وبالنسبة للدوائر ديال الري الصغير والمتوسط، تم استصلاح وإعادة التأهيل ديال أكثر من 180 ألف هكتار لفائدة أزيد من 110 ألف يعني فلاح صغير مما ساهم بشكل كبير في دعم صمود الفلاحة الصغرى بالمناطق الهشة.

من جهة أخرى، عرفتو بأنه مشينا في واحد البرنامج ديال تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص، عملناه في "سبت الكردان"، عملناه في الناحية ديال أزمور، عملناه كذلك في (unité de dessalement)، وهاذ الشي هذا كله.. هاذ المشاريع غادي تعبئ تقريبا 160 مليون متر مكعب سنويا، منها 110 مليون متر مكعب عبر التحلية ديال مياه البحر، والمساهمة ديالنا كذلك أنه تنحاولو ندخلو في هاذ الشي ديال (les contrats-programmes) تهنيو الناس ديال سوس اللي هوما دارو (le contrat de nappe) اللي هو توقع في أسميتو.. واللي الأستاذ أعمو تيعرف هاذ (le contrat de nappe) واللي كان عندو واحد (l'effet très positif) على (la région) ديال سوس لأنه الناس دارو (à goutte goutte) والدولة عملت (les barrages) وتعمل واحد المجهود كبير واللي الفكرة من ذاك الأوان كان الفكرة ديال باش تكون يعني (unité de dessalement).

هو قبل.. إلى اسمحتو، غنطرق للإجابة ديال المداخلات ديال السادة المستشارين، بغيت نأكد أن النتائج ديال هاذ البرامج كلها مكنت من إحداث قفزة نوعية من حيث التعامل مع إشكالية ديال الماء في الفلاحة، وباش نعطيكم بعض.. يعني هاذ الشي العشرية الأخيرة، يعني التنوع اللي وقع أنه الرفع بشكل غير مسبوق من وثيرة التجهيز بالري: تنوصلو لـ 45 ألف هكتار سنويا، أي حوالي 9 ديال الأضعاف ما كانت عليه من قبل، اقتصدنا فوق من 2 مليار ديال متر مكعب سنويا بفضل هاذ الاستثمار سنويا، مضاعفة التثمين ديال الماء ديال الري بأكثر من 3 المرات، بحيث.. مما مكن من زيادة القيمة المضافة للإنتاج بمناطق الري بحوالي.. في هاذ (les zones irriguées) هاذ (valorisations les) اللي دارو وهاذ الشي ديال (goutte à goutte) وهذا زاد 20 مليار ديال الدرهم ديال القيمة المضافة يعني سنويا، وإحداث أكثر من 250 ألف فرصة عمل جديدة.

وهاذ التدابير الاستباقية سمحت لينا باش ما نبقاوش رهين ديال التغيرات المناخية، وبالتالي ضمان الأمن الغذائي.

خصنا نعرفو بأنه القطاع الفلاحي حقيقة هو ما تيستافد إلا.. لأن تنقولو بأنه الفلاحة تتستهلك الماء يعني كثير، فعلا هو أول زبون ديال الماء واللي تيستهلك الماء ولكن خصنا نعرفو أن القطاع الفلاحي ما تيستافد إلا من الحصص المائية اللي تتبقى بعد تلبية مجموع حاجيات القطاعات الأخرى، بحيث ما تتستافد دوائر السقي حتى تيتعطى الماء الصالح للشرب، ويتعطى للصناعة، ويتعطى لهنا.. وذاكشي اللي بقى هو اللي تيجي.

مع الأسف، أنه مثلا إلى مشينا للموسم الماضي 40%.. ياله اخذينا 40% من هذاك (la dotation) اللي كانت عندنا (programmée sur le long terme)، ولكن الغالب الله لأن ما كاينش الماء في (les barrages)، إذن داكشي اللي تيوصل تيوصل إما للمدارات اللي دايرين ذاكشي.. راه كان يمكن تصورو أنه 60% زايدة لأن تعطات في هذيك (la dotation) أش كان يمكن يتعمل مازال(en terme de productivité et en terme de production) ورغم كل هاذ الصعوبات، رغم كل هاذ الصعوبات اللي هي يعني هذي ديال الأقدار وديال الله سبحانه وتعالى، كاين الشتا ولا ما كاينش الشتا، فإن المناطق المسقية تتمثل تقريبا اللي هي فقط (les périmètres irrigués représentent 16%)، يعني من الأراضي اللي هي مزروعة، ولكن راه تتساهم اليوم بما يقرب نصف القيمة

المضافة الزراعية في السنة المتوسطة، ويمكن يمشي هاذ الرقم هذا حتى 70% إلى كانت سنة جافة، لأنه المنطقة السقوية تيكون فيها الما وهي اللي تتعطي (la valeur ajoutée)، تتساهم هاذ المنطقة، هاذ 15% ديال الأراضي السقوية تتساهم بـ 75% من حجم الصادرات الزراعية، كما تتوفر كذلك حوالي 40%، يعني (périmètre irrigué) راه فيه (l'emploi, c'est un bassin d'emploi)، 40% من فرص العمل في العالم القروي، بالإضافة إلى دورها الأساسي في تحسين الدخل ديال الفلاحين والظروف المعيشية بالعالم القروي.

احنا، الحمد لله، أنه ملي جات الأمطار الأخيرة يعني القضية تفكت شوية في سوس وكاين بعد التأمين ديال التزويد ديال مدينة أكادير بالماء الشروب تم العمل على إعادة تزويد يعني الدائرة ديال السقي "الكردان" انطلاقا من المركب ديال "أولوز" وديال "المختار السوسي" (en attendant la rentrée en vigueur de la station de dessalement).

وكذلك في دكالة، دكالة في الحقيقة برمجنا 10.000 هكتار من يعني من الزراعات السكرية (la plupart) دبا من (la nappe)، لأن ما كاينش الماء بزاف، يعني في (barrage) نتمناو على الله أنه هاذ الثلوج اللي تتطيح (en amont) في بني ملال وداكشي غادي تعطي (l'alimentation)، لأن الإخوان في دكالة يعني في حاجة إلى أكثر من المياه، ولكن الحمد لله راه (l'année se déroule dans des bonnes conditions).

بغيت نتكلم كذلك.. تكلمنا على دكالة تتعرفو بأن الدار البيضاء يعني والجديدة والجرف وكذا هذا كله تيستهلك واحد المياه اللي هي كثيرة واللي الحمد لله يعني بنقاش وحوار مع السيد الوزير اللي قام بالعمل باش تكون واحد (la station)، إن شاء الله، اللي هي تقدمات لسيدنا ديال (dessalement) في الدار البيضاء، واللي احنا طلبنا منو داخلين معاه يعني (en partenariat) باش نحاولو نطلعو هذيك (la dotation) اللي غادي تكون ديال (dessalement) باش نقدرو نسقيو واحد 5000 يعني هكتار، يعني في النواحي ديال أزمور والنواحي ديال الجديدة، وتكون حتى هي كذلك صالحة للفلاحة.

إذن، هذا برنامج هو دخل معنا يعني في البرنامج ديال اشتوكة.. الماء الصالح هذا .. واحنا دبا تنطلبو باش يعني حتى احنا (on se greffe) على البرنامج ديال الجديدة لأنه كاين إمكانيات حول مدينة الدار البيضاء والجديدة باش تكون واحد (la production) اللي هي (durable) وباش نخففو بالخصوص إلى كان هاذ 300 مليون مترمكعب أنها غادي تخفف لينا على هذاك (barrage) ديال دكالة باش يبقى للفلاحة، لأنه دبا.. وشوية لمراكش، راه تيعطي شوية لمراكش ولكن خص يبقى لنا الماء للفلاحة، لأنه دبا الماء كله تيمشي لنا للدار البيضاء وزعما الدار البيضاء راه يمكن يتعمل فيها هاذ (l'unité) هاذي إن شاء الله ملي غادي تعمل غادي تخفف إن شاء الله في المستقبل.

بغيت غير نذكر يعني بـ (les deux mesures) اللي اتخذاو اللي وقعها السيد وزير المالية (dernièrement)، هما هذاك الإعفاء ديال الغرامات وديال التأخير وتكاليف التحصيل على مستحقات ديال المياه اللي كاينين ف (les offices)، الناس اللي ما خلصوش غادي تدار لهم جدولة ويمكن الوقت اللي غادي يخلص راه خصو غادي يعفيوه من هذوك (les indemnités) ومن هذاك .. وهذا القيمة ديالها 580 مليون درهم باش نعاونو الفلاحة أنهم يمشيو للأمام ويبداو يخلصو الماء و(l'office) يقدر يعطيهم الماء في المستقبل باش يبقاو يعني في المدار ديال التنمية الفلاحية.

وكذلك أنه (en attendant) إن شاء الله، احنا بغينا هاذ الشي ديال (goutte à goutte) وهاذ الشي مازال يمشي حتى 2025-2027 (mais en attendant) يعني هاذ الشي ديال (les aides) باش يكون (ciblées) وهذا.. فقررنا أنه في 2021 هاذ السنة اللي بدينها غادي نبقاو في نفس يعني التوازن اللي كان (en attendant) باش تكون عندنا واحد الرؤية واضحة اللي هي ديال "الجيل الأخضر" على كيفاش غيكونو الإعانات إن شاء الله في المستقبل من بعد السنوات الأخرى.

بغيت نقول بأنه البرنامج ديال التحلية ديال مياه البحر يعني هو (c'est vraiment un cas concret de la nappe) الإشكالية اللي جبتو ف (attention les nappes) (le rapport) غيهبطو، الإستهلاك، الاستنزاف، هذا.. والمنطقة اللي فعلا كان فيها الاستنزاف ديال المياه، (le risque) ديال (l'inversion) أن الماء المالح كيطلع من التحت، ولكن جا هاذ البرنامج ديال السقي ديال (le dessalement) يعني إن شاء الله يعني فهاذ الصيف غادي يكون واجد، الماء غادي يكون واجد (l'eau de l'agriculture et l'eau potable aussi) في (la region) ديال أكادير، واللي غادي نعطيو لـ 15 ألف (donc il y a..) أسميتو.. إذن (un périmètre irrigué) ديال 15 ألف هكتار في الناحية ديال اشتوكة اللي غادي معاه باش نعطيو للفلاحة، وهذا بالنسبة لنا يعني توازن ولا كون ما تعملش هاذ الشي وهذا كالماء اللي كيتقضى (donc trois, quatre ans) كاين تما ف"اشتوكة آيت باها" 9 دالمليار ديال الدرهم ديال المستثمرين، اللي كاينين غادي تمشي ما تبقاش تصلاح لوالو، وكاين ثلاثة دالمليار ديال الدرهم ديال (la valeur ajoutée) ديال القيمة المضافة سنويا اللي كاينة فهذيك المنطقة حتى هي غادي تمشي، وإلا مشى هاذ الشي غادي يمشيو العمال ويمشيو هذا، هاذو كلهم مشاكل ديال الحوض اللي يمكن يدخلو لأكادير ويدخلو لواحد المناطق، ولكن الحمد لله، الدولة، الحكومة عملات مشاريع ديال الاستثمار مع القطاع الخاص اللي غادي تجيب حلول إن شاء الله يعني فهاذ النقط.

(alors)، فقط باش غير واحد جوج تدخلات اللي جاو واللي هما (je veux dire..)، بغيت غير نشرحهم، دابا اللي كنقولو غادي نديرو المدار السقوي جديد وغادي هذا، راه كنمشيو مع واحد البراج، وكنعرفو شحال غادي يدخل فيه د الما، وكنديرو ذاك (périmètre irrigué) اللي غادي يقدر يصلح، راه مكنديروش (périmètre irrigué) باش ناخدو الما

من البيار، (donc) زعما ما يمكنش نديرو (périmètre irrigué) إلا إلى عارفين بأنه كاين البراج وكاين الما، (donc) هذا ماشي إستنزاف هاذ (la nappe superficielle) زعما غير نرفع ربما الشرح على هاذ القضية.

والقضية الأخرى، ديال (le cliché) ديال الدلاح، (le cliché) ديال الدلاح، لا، الإشكالية ديال الدلاح، غير باش نكونو واضحين، راه الدلاح كيستهلك 5 ألاف متر مكعب كيستهلك بحالو بحال (céréales)، دبا غير هادوك الناس ديال زاكورة واش غادي نقول ليهم ديرو (céréales) ولا ديرو الدلاح؟ راه بحال بحال، احنا فبلادنا اليوم اللي كيدير (l'équation) كلها شحال كيدخل ديال الماء، وشحال كنصدرو ديال الماء، كنصدرو 500 مليون اللي كتجمع ذاك الشي ديال ماطيشة والدلاح وهاذ الشي كلو، 500 مليون متر مكعب هي اللي كنصيفطو للخارج، ولكن ملي كنجيبو.. أش كنجيبو؟ كنجيبو بالخصوص (céréales) اللي ما كنقدروش نصنعوه كلو، لأن مكان (la régularité) وكاين (l'incertitude) مع الماء، و(périmètre irrigué) ما كانش.. كنجيبو 9 دالمليار ديال متر مكعب.

إذن احنا (on a une balance très positive) لصالح الماء فالمغرب واستهلاكه، إذا كنسيفطو القيمة المضافة للخارج شوية كتجيب لينا (devise) كينتعشو بها الناس والعمال، ولكن كندخلو هذاك الشي اللي.. إلى بغينا نديرو غادي يستهلك لينا الماء وما عندناش الماء ديالو وما عندناش (l'espace) ديالو وما عندناش (le rendement).

كنشكركم، شكرا على هاذ أسميتو.. (on va tenir compte des recommandations) ديالكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة الآن حسب الترتيب اللي عندي، للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المحترم.

تفضل السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، أنا بدوري كنقدم التعازي للأسر ديال الفاجعة ديال طنجة، نسأل الله عزوجل يرحم الموتى.

السيد الرئيس،

أنا شاكر للجنة الموضوعاتية ولمجلس المستشارين، أنها اعطات، أولت أهمية لهاذ الموضوع ديال الماء، وأريد أن أؤكد إجمالا، إجمالا، التدخلات ديال السيدات والسادة المستشارين، ومن خلالهم بطبيعة الحال الرأي العام الوطني، أن البلاد ديالنا والحمد لله، الحمد لله لا خوف عليها إن شاء الله، فالمجال دالماء حالا استقبالا، وأن الوضع عموما وضع متحكم فيه رغم الإكراهات المناخية التي لا يد لنا فيها، والمرد ديال هاذ الاطمئنان وهاذ اليقين ثلاثة ديال المستويات:

المستوى الأول: هو أن هاذ الموضوع كما جاء فالتدخلات ديال السادة المستشارين والسادة الوزراء، هاذ الموضوع يحضى بتتبع شخصي لجلالة الملك، سيرا على نهج والده المغفور له الحسن الثاني؛

المستوى الثاني: هو أنه المملكة المغربية راكمت تجربة متميزة إقليميا وجهويا ودوليا، فمنذ بضع سنوات أضحت بلادنا قادرة على بناء منشئات مائية على التدبير ديالها بأطر وتقنيين مغاربة، مقاولات مغربية، مكاتب دراسات مغربية، وأضحت لنا الآن، أصبح لدينا منظومة قانونية تتمثل فالقانون ديال 36.15، منظومة متكاملة، متطورة، لا تحتاج منا إلا أن نطبق بنودها على الوجه الأكمل؛

ثالثا: أن بلادنا، وهذا يجب الإقرار به من باب الإنصاف، لا تبخلوا على هذا القطاع بالتمويل اللازم، رغم الإكراهات المالية التدبيرية، ولا أدل على ذلك، أنه في سنة 2020 رغم الجائحة ديال "كوفيد-19"، اللي كان عندها أثر كبير جدا على التدبير المالي في بلادنا، تم إعطاء صفقات لخمس سدود كبرى، وهو الأمر اللي كان غير مسبوق في بلادنا، وفي سنة 2021 اللي هي كذلك سنة ستكون متأثرة بهاذ القضية ديال كوفيد، ستعطى إن شاء الله صفقات لخمس سدود كبرى أخرى.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بما جاء في تقرير اللجنة الموضوعاتية مشكورة، سأحاول أن أجيب على بعض الملاحظات وأدقق أخرى، وما سأقوم به هو تكملة للعرض الضافي والشامل الذي قدمته أمام اللجنة الموقرة في 23 أكتوبر 2019، والذي تناول تطور السياسة المائية ببلادنا منذ الاستقلال ومختلف المحطات التي مر منها التخطيط المائي، وصولا إلى مشروع "المخطط الوطني للماء 2020-2050"، وكذلك "البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027" الذي أشرف جلالة الملك على إطلاقه.

لا يخفى عليكم، وقد تحدثتم في هاذ الموضوع، أن البلاد ديالنا بحكم موقعها الجغرافي تتسم بتباين كبير فالموارد المائية ديالها، فالتوزيع زمانا ومكانا، وهاذ الشي حتم علينا منذ الاستقلال بفضل الرؤية التي أشرتم إليها ديال المغفور له الحسن الثاني، إلى اعتماد التخطيط والاستباق في مجال السياسة ديال السدود.

بفضل هذيك السياسة التي زادها صاحب الجلالة الملك محمد

السادس نصره الله، قوة ودعما وتقويما، تمكنت بلادنا رغم الإكراهات التنظيمية والإدارية التي صاحبت عدم استقرار قطاع الماء خلال العقدين الأخيرين، حيث كما لا يخفى عليكم انتقل من وزارة التجهيز فالحكومة ديال الأستاذ عبد الرحمن يوسفي، إلى وزارة إعداد التراب الوطني فالحكومة ديال الأستاذ إدريس جطو، إلى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في حكومتي الأستاذ عباس الفاسي والأستاذ عبد الإله إبن كيران، وفي النسخة الثانية لحكومة الأستاذ عبد الإله إبن كيران، وزارة منتدبة بنفس القطاع، ليعود إلى وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مع الحكومة الحالية، ويدمج في إطار المنظام الجديد للوزارة بعد حوالي سنة من صدور البلاغ الملكي لـ 20 غشت 2018، والذي حذف كتابة الدولة المكلفة بالماء ونقل وأدمج جميع الصلاحيات ديالها ضمن هياكل واختصاصات وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

وقد جاء في البلاغ، وهذا مهم جدا: "ويهدف هذا القرار إلى تحسين حكامة الأوراش والمشاريع المتعلقة بالماء والرفع من نجاعتها وفعاليتها وتعزيز التناسق والتكامل بين مختلف الأجهزة والمؤسسات المعنية بالماء التابعة لهذه الوزارة، بما ينسجم مع العناية الخاصة التي يوليها جلالة الملك لهذا القطاع".

رغم هاذ الإكراهات، السيدات والسادة المستشارين، تمكنت بلادنا من تشييد بنية تحتية مائية هامة موزعة جغرافيا على كل جهات المملكة، والتوفر على رصيد مهم من المنشئات المائية يتمثل في 149 سدا كبيرا، بسعة إجمالية تفوق 19 مليار متر مكعب و133 سدا صغيرا في طور الاستغلال، علما أنها كانت إلى نهاية 2009، كانت 130 سدا كبيرا بسعة ديال 17 مليار و63 سدا صغيرا.

وهكذا، فمنذ انطلاق سياسة السدود في منتصف ستينيات القرن الماضي، ما فتئت السياسة الوطنية المائية تعرف تطورا متواصلا، الشيء الذي مكن من تحقيق عدد من المكتسبات.

ومن المحطات الهامة والإستراتجية واللي ساهم فيها بطبيعة الحال البرلمان المغربي هو التشريع ديال 36.15 القانون الذي كرس التخطيط كآلية للتحكم في الموارد المائية ووضع آفاق جديدة فيما يتعلق باللجوء للموارد المائية غير التقليدية، مع تدعيم البعد البيئي للماء، وجاء رصد القانون ديال 10.95 الذي تفضلتم بذكره.

وترتكز هاذ المنهجية التي تم تشريعها وتنظيمها في إطار القانون المتعلق بالماء، على الحث على وضع مخطط وطني للماء يشكل الإطار المرجعي للسياسة المائية لفترة لا تقل على 30 سنة، وهذا بالطبع من الأمور المهمة في تدبيرنا، وركز على التدبير التشاركي، القضية ديال التدبير التشاركي، السادة المستشارين، أصبحت من المسلمات في بلادنا.

ولهذا هاذ القضية ديال الإشكالية ديال الانتقائية يجب أن نتكلم فيها بشكل نسبي، التشاركية في موضوع الماء لا مفر منها، هاذ الشي علاش عندنا وكالات الأحواض المائية، علاش درنا مجالس ديال الأحواض المائية، علاش جميع النقاشات التي تتعلق حتى ببناء السدود، لابد فيها من تشاور بين مختلف الفاعلين المعنيين.

فيما يخص تنزيل مضامين الإستراتجية، موضوع تقرير اللجنة، فالشق المتعلق بمحور "تدبير وتنمية العرض المائي عبر إنجاز السدود":

فالفترة الممتدة ما بين 2009 و2020، تم إطلاق إنجاز 23 سدا كبيرا، بكلفة إجمالية تقدر بـ 28.2 مليار ديال الدرهم، ستمكن من الرفع من القدرة الاستيعابية بسعة تقدر بـ 6.237 مليار، ويتعلق الأمر بالسدود الآتية:

- 7 ديال السدود في طور الإستغلال: هي "دار خروفة"، "مولاي علي الشريف"، تيوين بإقليم ورزازات، سيدي عبد الله بإقليم تارودانت، شفشاون، "مولاي بوشتة"، و"لجة السلطان"، و"خروب" بإقليم تطوان والعرائش، و"قدوسة" بإقليم الرشيدية؛

- و11 سدا في طور الإنجاز وهي اللي أشرت لها مرارا من خلال الأسئلة ديال السيدات والسادة المستشارين، اللي فيها السد ديال "مداز"، فيها السد ديال "تاركا أومادي" فيها السد ديال "تيداس"، فيها السد ديال "تودغى"، ديال "أكدز" إلى آخره؛

- 5 سدود كبرى لسنة 2020، كلفة مالية ديال 7.8 دالمليار ديال الدرهم، وبسعة تقدر بـ 2.237 مليون هي ديال "كدية البرنة"، وتكلمت عليها ديال سيدي قاسم، "بني عزيمان" في الدريوش، "الرتبة" في إقليم تاونات، التعلية ديال سد "محمد الخامس" بإقليم تاوريرت، والتعلية ديال السد ديال "المختار السوسي" في إقليم تارودانت، اللي غيرتفع من 40 مليون حاليا إلى 280 مليون بعد تعليته.

وحرصنا هاذ السنة هاذي باش تكون هاذ الانطلاقة، لأن هي السنة الأولى فالبرنامج ديال التزويد ديال 20-27 اللي جلالة الملك أشرف على إطلاقه، كما ستتواصل الجهود في سنة 2021 بإطلاق أوراش 5 سدود كبرى جديدة، بكلفة إجمالية تقدر بـ 4.8 دالمليار ديال الدرهم، وهي سد على "وادي الخضر" بإقليم أزيلال، "تاكزيرت" بإقليم بني ملال، السد ديال "تامري" العمالة ديال أكادير إداوتنان، السد ديال "خنك كرو" بإقليم فكيك، والتعلية ديال سد "إمفوت" بإقليم سطات.

إذن هاذ التوزيع المجالي ديال السدود أصبح ثابتا في السياسة المائية ببلادنا، وستسعى الوزارة إن شاء الله، بالنسبة للحكومات المقبلة على الحفاظ على هذه الوثيرة في السنوات المقبلة، باش يصبح حجم المخزون الإجمالي للسدود، منين نساليو إن شاء الله البرنامج د 20-27، 27 مليار متر مكعب وهو ما يفوق الهدف الذي حددته الإستراتيجية السالفة الذكر، البالغ 26 مليار متر مكعب سنة 2030.

وهكذا، إلا بغينا نقيمو الإستراتيجية الوطنية للماء، عندنا 26 سدا تم إنجازها أو الشروع في إنجازها، بما فيها 17 لسد في طور الإستغلال، 18 سد تم إدماجها في البرنامج الوطني 20-27، وجزء منها في المشروع

دالمخطط الوطني 20-50، 16 سدا لم يتم الأخذ بها، نظرا لأن عددا من الدراسات التقنية خلصت إما إلى أن منظومة التعبئة والتزويد الحالية كافية، وإما أن لا فاعلية لها في تخفيض العجز المائي في بعض المناطق لضعف طاقتها التخزينية، وهذا من الأمور المسلمة، لأن كاين واحد العدد من المتغيرات التقنية، واحد العدد دالمتغيرات كتدار فالدراسات وعلى ضوئها بطبيعة الحال تيتم التحيين ديال المخطط.

كما تجدر الإشارة، إلى أنه تمت أن فيما يتعلق بمشروع تحويل المياه من الشمال إلى الجنوب، المدرج فالإستراتجية الوطنية للماء، فلابد من الإشارة إلى أنه ونظرا للمستجدات المتعلقة بالطلب على الماء، وتحيين المعطيات حول الموارد المائية، وهذا خصو يتدقق، لأن كاين بزاف ديال الأمور تنقولوها حول.. تنقولو عموما، تنقولو الملايير دالأمتار المكعبة التي تضيع، وهذا في جزء منه غير صحيح.

ونظرا لهاذ المستجدات وتحيين المعطيات باعتبار التغيرات المناخية، تم تحيين المنظومة د الربط، أولا، الربط بين الأحواض الساحلية المتوسطية الغربية ما بين فالأحواض ديال "واد لاو" وديال "قنار" و"بوحية" والأحواض الساحلية المتوسطية الشرقية ديال "ملوية".

وذلك تفعيلا للتوجهات الملكية، موضوع الإجتماع، اللي كان ترأسو سيدنا الله ينصرو، في 18 أبريل 2019، والمتعلق بإنجاز المركب المائي المتكون من السدود الثلاثة: بني منصور، دار ميمون، بوحمد، وكذا منشآت الربط التي ستمكن من تحويل حجم يصل إلى 500 مليون دالأمتار مكعبة منتظمة، هو السدود بثلاثة غادي تدير مليار و400 تقريبا، لكن الانتظام السنوي غيكون في حدود 500 مليون اللي يمكن لها تمشي شرقا لملوية، ويمكن لها تغذي كذلك الغرب بالنسبة للمنظومات المائية ديال طنجة وغيرها، والربط ما بين أحواض "سبو"، "أبورقراق"، "أم الربيع"، بحجم إجمالي يتراوح بين 500 و800 مليون، هاذ الشي اللي عندنا، داك الشي اللي تيوصل لداك (barrage de garde)، السد ديال المنع، واللي يمكن يضيع إلى ما استفدناش منو تيكون ما بين 500 و800 مليون، سيتم إنجازه على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تم إدماجها في إطار البرنامج الوطني 20-27 في آخر اجتماع ديال لجنة القيادة، والذي سيمكن من ربط بين حوضي "سبو" و"أبورقراق"؛

- وفي المرحلة الثانية: سيتم الربط بين حوضي "أبي رقراق" و"أم الربيع".

هاذ الأخير الآن يجري تحديد التركيبة المالية ديالو، سبل إعادة الغلاف المالي اللي غيكون في حدود 18.4 مليار ديال الدرهم.

والجدير بالذكر على كل حال، أن الإستراتجية موضوع التقرير لم تحدد آجالا زمنية محددة لإنجاز منظومات، بل أحالتها على الدراسات التفصيلية، ونقول لكم كاين اجتهاد كبير جدا على مختلف مستوى المعنيين، سواء على مستوى وزارة التجهيز، أو على مستوى وزارة الفلاحة، باش نديرو هاذ الدراسات التفصيلية، وكان عندنا فيها حتى بعض أوجه التعاون مع دول أخرى.

ورغم ذلك، ونظرا للفترة ديال الجفاف اللي عاشتها البلاد ديالنا خلال هاذ السنة والسنة.. تم سنة 2020 إنجاز العديد من المشاريع الخاصة بالربط بين المنظومات المائية لتأمين التزويد بالماء، نخص منها بالذكر، لأن هذه مهمة جدا، وكان فيها تعاون ما بين وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة ووزارة الداخلية، الربط ما بين سد "دار خروفة" ومنظومة التزويد ديال طنجة، الربط ما بين سد "أولوز" ومنظومة التزويد ديال أكادير الكبرى، الربط بين منظومة التزويد الحسيمة وتارجيست، كما توجد قيد الإنجاز عملية الربط بين المنظومات المائية ديال الدار البيضاء، وهذا مهم جدا، غير ما بين الدار البيضاء الشمالية والدار البيضاء الجنوبية كان عندنا مشكل دالربط عمر لسنوات، واللي غيحل مشكل المنظومة ديال "أم الربيع" اللي تكلم عليها السيد وزير الفلاحة، باش واحد الجزء من ذاك الماء يمكن يتستغل على مستوى المدارات السقوية ويتستغل كذلك على مستوى مدينة مراكش.

أما فيما يخص.. وهاذ التحويلات غادي تمكن من التعبئة تقريبا ما بين مليار ومليارو300 مليون مترمكعب، دائما عندنا واحد (l'intervalle) بالنظربطبيعة الحال للتغيرات اللي تتوقع من سنة لسنة.

أما فيما يخص التعبئة ديال المياه التقليدية وخاصة تحلية مياه البحر، بغيت غير نذكر أنه إنتاج الماء الشروب فبلادنا أولا، انتقل من 861 مليون متر مكعب سنة 2009 إلى مليار و251 مليون سنة 2020، بمعدل النمو السنوي يناهز 3.5%، مما استلزم بناء قنوات تصل حاليا إلى 13 ألف و350 كلم، بينما كانت سنة 2009، 9 آلاف و270، وناهزت المردودية الإجمالية ديالها 95.4%.

هاذ التغيرات المناخية اللي تكلمو عليها السادة المستشارين، هي التي فرضت بطبيعة الحال أن تتم مراجعة حجم المياه المعبأة بتحلية مياه البحر، لأن كان الهدف الإستراتيجي ديال 2009 هو 400 مليون متر مكعب، الآن نتحدث على مليار متر مكعب في أفق 2050، حاليا عندنا 46 مليون متر مكعب سنويا، آخرها هي المدينة ديال الحسيمة، أكادير إن شاء الله، وأكادير شفتوها في غضون هاذ السنة سيتم إطلاقها للاستغلال والشروع بطبيعة الحال في عدد من المشاريع الأخرى التي عرضت داخل البرنامج الوطني 20-27 التي تهم الدار البيضاء بـ 300 مليون متر مكعب، وأسفي ومدينة الداخلة.

فيما يتعلق بمحور المحافظة على الموارد المائية والمجال الطبيعي والمناطق الحساسة وحمايتها في الشق الذي يخص الحفاظ على المياه الجوفية، تجدر الإشارة، هاذ القضية بغيت نأكد عليها، أن الفراغ القانوني الملاحظ سابقا تم تجاوزه من خلال القانون د الماء 36.15، والذي وضع أسس التدبير التشاركي المندمج والتشاوري واللامركزي للموارد المائية الجوفية، من خلال سن قواعد تحدد مسطرة إعداد

عقود للتدبير التشاركي وحقوق والتزامات الإدارة، هاذ المسألة كتبان بسيطة، لكنها معقدة، لأنها كتجمع من جهة المعبئين للماء وتجمع من جهة المستعملين للماء، وكاين بيناتهم واحد البون شاسع يجب بطبيعة الحال أن نصل فيه إلى تفاهمات، وفيه بطبيعة الحال المؤسسات العمومية، المستعملين، بالإضافة بطبيعة الحال لتتبع مراقبة الاستعمال.

انطلاقا من ذلك، تم تحديد 34 فرشة مائية تستوجب إبرام عقود تدبيرها، تم التوقيع على إثنين منها، "سوس- ماسة" واحد والحوز ديال "مجاط".

كما توجد 5 عقود جاهزة للتوقيع، تخص الفرشة ديال برشيد، فاس، مكناس، تادلة، الداخلة، سوس- ماسة جوج، كما تم إصدار مرسوم يحدد منطقة حماية فرشة اشتوكة وإعلانها في حالة ندرة المياه لتسهيل تدبيرها المندمج.

فيما يتعلق بمحور التقليل من قابلية تأثير الأخطار، في إطار هاذ المقاربة المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، للإنصاف هو يعود لسنة 2003، لكن تم تحيينه سنة 2016، ولى عندنا فيه 1032 موقع مهدد بالفيضانات وتم إنجاز عدة عمليات لتقوية حماية ما يزيد من 250 موقع بكلفة تفوق 10 دالمليار ديال الدرهم، همت هذه المشاريع المدن والمراكز ديال الدار البيضاء، المحمدية، سطات، كلميم، برشيد، ولا زال بطبيعة الحال هاذ البرنامج مستمرا.

بالطبع أشار السادة المستشارين، إلى البرنامج ديال 20-27، الإيجابية ديال البرنامج 20-27، أنه برنامج متكامل، منسق، تمت تعبئة بطبيعة الحال الإمكانيات المالية، لأن هاذي هي طبيعة البرنامج، وهنا تختلف بطبيعة الحال على الإستراتجيات، واللي تكلمتو عليها: 61 مليار درهم لتنمية العرض المائي، 25.1 مليار درهم لتدبير الطلب وتثمين الماء، 26.9 مليار لتقوية التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي، علما بأن ما أشار إليه السادة المستشارين، احنا تكلمنا فيه مرارا، ملي كنتكلمو على النسب ديال تزويد العالم القروي بالماء الشروب، بطبيعة الحال هذا خصو واحد الجهد اللي غادي يتدار فالبرنامج 20-27 باش الماء فالعالم القروي يوصل لمختلف، بطبيعة الحال، المساكن، ومانكتفيوش فقط في الدواور يعني بالنافورات (les bornes fontaines)، 2.3 مليار درهم لإعادة استعمال المياه العادمة، و50 مليون درهم لمحور التواصل والتحسيس الذي نشتغل عليه الآن باعتبار أن هاذ الموضوع ديال الماء، المقاربة ديالو يجب أن تأخذ ما تفضل به السادة المستشارين.

كاين بطبيعة الحال الأبعاد التقنية الإستغلالية، لكن كاين الأبعاد الثقافية كذلك، وكاين أبعاد أخرى قانونية مرتبطة بذوي الحقوق إلى غير ذلك من الأمور، فالمقصود عندنا هو التحسيس بأهمية استغلال الماء وترشيده.

وبطبيعة الحال كاين هناك واحد العدد ديال السدود اللي مسطرة، لكن اللي مهم بالنسبة إلينا، بالنسبة للسدود الكبيرة هو السدود الصغيرة والسدود التلية، وأنا قلت مرارا أننا غيرنا المقاربة، ما غتوليش المركز هو الذي يحدد في طبيعة السدود الصغرى والتلية، ستصبح قاعدية، يعني ستأتي من الجهات، ذاك الشي علاش احنا درنا المجالس ديال الأحواض ودرنا فالبرنامج ديال 20-27 درنا بأن اللجنة الجهوية اللي غيترأسها السادة الولاة هي التي ستقترح، احنا جردنا أكثر من 900 موقع محتافظين دبا تقريبا بواحد 720 موقع اللي تقنيا الدراسات ديالها ما طرحاش إشكال، ستأتينا الطلبات أو المقترحات، وكاينة لجنة موضوعاتية فيها وزارة التجهيز، وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة، ووزارة الاقتصاد والمالية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، لتحسم في هذا على أساس أن سنويا غيتخصص في الحد الأدنى واحد الغلاف مالي ديال 600 مليون لهذه السدود.

علما بأن هاذ المقاربة ماشي هي فقط مقترح، لكن بغينا نغيرو كذلك حتى مقاربة التدبير، لأنه لا يكفي أن نبني سدا، خصنا نعرفو واش غتكلف به الوكالة إلى كان فالإمكان ديالها، ولا غتكلف به جمعية من الجمعيات أو سيسند إلى جماعة ترابية، لأن المشكل ديال السدود بعد، بطبيعة الحال، بنائها هو تدبيرها وصيانتها.

ولهذا أنا بغيت نرجع لواحد..

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الوزير المحترم.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

إلى سمح لي السيد الرئيس، غير بسرعة..

غير واحد المؤشر هو أن السدود اللي عندها فوق 40 سنة، عندنا يالاه 16% ديال السدود، كل السدود اللي عندنا أقل من 40 سنة، 35 فيها أقل من 20 سنة، فبالتالي احنا واحد العدد ديال المقترحات اللي تفضلو بها السادة المستشارين فيما يتعلق بنزع الملكية وفيما يتعلق بعدد من الأمور، ستأخذ بعين الاعتبار.

شكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

السيد وزير الدولة المحترم،

ما كنشوفش قدامي وزير الطاقة والمعادن والبيئة، واش غتنوب عليه؟

تفضل.

السيد المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أريد أن أهنئ المجلس الموقر رئيسا والسيدات والسادة المستشارين، على اختيار هذا الموضوع المهم، والذي تلاحظون بأن الحكومة حضرت بأربعة وزراء لهذه المناقشة، ثلاثة منهم تولوا الجواب على ما أثاره التقرير.

بالنسبة للحكومة، تقدر بأن القطاعات الثلاث اللي هي: قطاع الداخلية، قطاع الفلاحة، قطاع التجهيز، هي القطاعات المعنية بهذا الموضوع دون أي قطاع آخر.

بالنسبة لقطاع الطاقة، فقد راسلنا السيد الوزير المعني، بأن هاذ الموضوع ديال الماء لا يدخل في اختصاصه، نقدر بأن حضور السادة الوزراء الثلاث ومناقشتهم للمجلس في كل ما جاء به التقرير، نعتقد في الحكومة أنه الحمد لله قد استوفى كل العناصر اللازمة.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد وزير الدولة المحترم.

على كل حال هذا تقدير محترم، يخص الحكومة، المجلس من خلال المجموعة الموضوعاتية كان لها تقدير مغاير، وقدرت أن وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، معنية هي الأخرى بالماء، المشكل ديال الماء أفقي كيهم قطاعات متعددة.

على كل حال، كانت مساهمات السادة الوزراء المحترمين متميزة، وأعتقد بأنها يعني وفات بالغرض.

أشكركم جزيل الشكر، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، السادة الوزراء.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

مداخلة للمستشارين السيد عبد اللطيف أعمو والسيد عدي شجري، سلمت مكتوبة لرئاسة الجلسة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم "الإستراتيجية الوطنية للماء"، بمناسبة إيداع المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقريرها حول موضوع "الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020" بعد مرور أزيد من عشر سنوات على عرض استراتيجية المياه الجديدة على صاحب الجلالة في 14 أبريل 2009 بمدينة فاس.

ولا شك أن رفع تحدي تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (في أفق 2030) المتمثل في ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة هو تأكيد وتثبيت للحق في الماء كحق من حقوق المواطنة وكضرورة من ضروريات الحياة.

كما أن تشكيل مجموعة موضوعاتية وبرمجة جلسة سنوية لتقييم السياسات العمومية في مجال الماء ليترجم اهتمام المؤسسة البرلمانية بالموضوع.

ويندرج هذا الاهتمام ضمن اضطلاع المؤسسة التشريعية بأدوارها الرقابية من خلال طرح أسئلة متنوعة ومتعددة حول كل المعوقات والاختلالات التي يعاني منها المواطن في حياته اليومية، في علاقته بالماء والتطهير والخدمات العمومية المرتبطة بها بصفة عامة، كالانقطاعات في التزود وعدم التكافؤ في الاستفادة من الموارد المائية، وهواجس التلوث والخلل في التدبير وضعف النجاعة في المعالجة...

ومن خلال دورها في تقييم السياسات العمومية بقياس مؤشرات النجاعة والجودة في الخدمات العمومية، طرحت اللجنة عدة أسئلة دقيقة على مختلف القطاعات الوزارية التي تتدخل في مجال الماء (التجهيز – الفلاحة – الداخلية – الصناعة – السياحة ...)، فانتظرنا أن يكون الجواب واضحا ودقيقا، وبلغة الواقع، إلا أن الخلاصات التي توصلت إليها اللجنة قد أظهرت حجم خيبة الأمل، كما أن التوصيات العديدة التي جاءت في التقرير، بالنظر لأهميتها وجديتها، نتمنى أن تثير اهتمام القطاعات العمومية المعنية والانكباب على دراستها وتوفير الإمكانيات الضرورية لتجاوزها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن أهمية ومحورية الماء تكمن في كون هذه المادة الحيوية هي مصدر الحياة وسر دوامها، وعنصر توازن الطبيعة وانتشار الخير والرخاء. وحول الماء تتأسس المجموعات البشرية وتبنى المجتمعات، وتقام الحضارات.

ولا غرابة إذن أن يكون الماء رمزا للحياة الكريمة وللصحة الجيدة. ولا يمكن فهم قيمته إلا بالتعليم ونشر المعرفة والتربية على ترشيد استعماله وتحقيق المساواة في توزيعه والجودة في استغلاله.

أكيد أن بلادنا تتوفر اليوم على رصيد مهم من المنشآت المائية في طور الاستغلال، تتمثل في 145 سدا كبيرا، بسعة إجمالية تفوق 17.6 مليار متر مكعب، و157 سدا صغيرا، إضافة إلى 14 سدا كبيرا و30

سدا صغيرا بسعة تخزينية تفوق 21 مليار متر مكعب في طور الإنجاز... وأن هذا الجهد ثمرة سياسة استباقية وطموحة في مجال تدبير الموارد المائية.

لكن، هل لدينا تصور دقيق لمدى فعالية البرامج الوطنية المعتمدة (البرنامج الأولوي الوطني للتزود بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 والمخطط الوطني للماء 2020-2050)؟ وهل لدينا تتبع دقيق للبرامج المتعلقة بتدبير الماء وبتحقيق الأمن المائي، في ظل عدم وضوح الرؤية وعدم استقرار القطاع الوزاري الذي يشرف على هذا القطاع الحيوي، وتعدد المتدخلين، وضعف التنسيق والحكامة؟

فإذا كانت الإستراتيجية الجديدة المعلن عنها في أبريل 2009 تعني وضع سياسة للتحكم في الموارد المائية والتغلب على محدوديتها والحد من الاستغلال المفرط للموارد الجوفية، والاستجابة لارتفاع الطلب على الماء ووضع بيداغوجية للترشيد في استعمال المياه، فهذه الإستراتيجية حددت أهدافها كذلك في توفير الموارد المائية الضرورية لمصاحبة التطور الاقتصادي والأوراش الكبرى للمملكة (استراتيجية "الجيل الأخضر"– مخطط المغرب الأخضر سابقا -، المخططات السياحية والصناعية، ...) وتوفير مليارين ونصف متر مكعب من الماء بحلول سنة 2030، وضمان التدبير المندمج والمستدام للموارد المائية، وتعبئة كل الوسائل والأدوات القانونية والبيداغوجية لتغيير سلوك مستعملي المياه، وابتكار وسائل جديدة وغير تقليدية لتوفير المياه، واستكمال بناء 14 سدا كبيرا و20 سدا صغيرا إضافيا في أفق 2030، إضافة إلى 145 سدا متوفرا، مع تكثيف تحلية مياه البحر وتعميم استعمال المياه العادمة بعد معالجتها، وتطوير وعصرنة الإدارة وتأهيل الموارد البشرية ووضع نظام للحكامة يستجيب للأهداف المرسومة، فإن لجنة التقييم ضبطت بدقة وضع الأسئلة التي تمكن من تقييم ومراقبة الأهداف المذكورة ومدى تنفيذ الخطط المرسومة للوصول إليها.

وهذا ما يتجلى من خلال المحاور الستة الواردة في التقرير، حيث أبانت، من خلال رصدها للخطط والأهداف المعلنة في الإستراتيجية، عن العديد من الاختلالات في الجوانب المرتبطة بالسياق التدبيري للبرنامج. وخلص التقرير إلى أن مسار تفعيل الإستراتيجية 2009-2020 قد تعثر كثيرا من ناحية الزمن المحدد لذلك، وكذا الانجازات التي تم التعهد بها، والأهداف المسطرة للإستراتيجية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن المغرب يوجد في واحدة من أكثر المناطق ندرةً في المياه، ولهذا، فهو يواجه تحديات كبيرة جراء انخفاض الموارد المائية ومواصلة تدهورها من جهة، وتزايد الطلب عليها من جهة ثانية. كما أن هيدروغرافيا المغرب تتصف بكل السمات المتوسطية، من شح في المياه وضعف في الصبيب.

ويتفاقم هذا الوضع بسبب تكرار نوبات الجفاف وحدتها، وانخفاض معدل الترشيد في استهلاك المياه، وضعف الحكامة في تدبير القطاع، وكل هذا يزداد تعقيداً بسبب الآثار المتوقعة في المستقبل لتغير المناخ، مما يحثنا على مزيد من الاقتصاد في الموارد والحكامة في التدبير.

إن مفاتيح قراءة السياسة المائية تظل في غالب الأحيان حبيسة المنظور التقني، وقليلا ما يتم تسليط الأضواء على الجانب السياسي.

فمع ارتفاع تكاليف تهيئة التجهيزات المائية الكبرى، وتكاليف العصرنة والصيانة (التي قد تصل إلى مستوى 25 إلى 40% من تكلفة بناء جديد)، ازدادت حدة الاختلالات في تدبير سياسة العرض في الموارد المائية، وتفاقمت الأضرار البيئية.

فمن منظور سياسي، يحق لنا التساؤل حول هذا العنصر الحيوي في حياة الإنسان: فهل الماء ملك ثقافي عام، أم سلعة للإستهلاك؟

كما أنه من منظور القانون الدولي والتزامات الأطراف الموقعة على العهود والمواثيق الدولية، لا يمكن اعتبار الماء سلعة اقتصادية بالأساس، بل يعتبر الحق فيه ضرورة للحياة الكريمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد عرفت السياسة المائية، عبر عقود، ضعف الاعتبار لحقوق الفلاحين الفقراء والمتوسطين في الماء، مما مس حقوقهم الأساسية الأخرى، ودفع موجات من سكان البوادي إلى الهجرة، وتطعيم أحزمة وبؤر الفقر بضواحي المدن الكبرى.

وتعود مسؤولية ذلك أساسا إلى السلطات العمومية... وتحق المساءلة بهذا الخصوص، وجبر الضرر الجماعي عبر التفاتة خاصة وتمييز إيجابي لصالح الطبقات والفئات المتضررة من المخططات والبرامج والسياسات المائية بشكل عام.

لكن، الدولة اختارت المسار الليبرالي غير المقنن والمعقلن، وانحازت إلى مسار الزحف نحو الخوصصة التي تميزت بالانتقائية وضعف الشفافية وطغيان المحسوبية... حيث يبدو جليا أن المخططات الاقتصادية الكبرى في هذا المجال، فيها تحيز كبير للفئات الاجتماعية العليا وتمييز خطير تجاه الفئات الفقيرة والمهمشة. ولقد أبانت السياسات المنتهجة سابقا عن محدوديتها وضعف حكامتها.

ونخشى أن تكون استراتيجية "الجيل الأخضر" كسابقها "مخطط المغرب الأخضر" في جوانبه المهمشة للفلاحة التضامنية، وجها من وجوه استمرار تكريس هذه الفئوية بتجاهل مصالح وحقوق الفئات الدنيا وتركها خارج الأهداف التنموية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد أصبح الماء رهانا سياسيا ومحط توافق، وبناء على ذلك، فإن تقييمنا للإنجازات والإكراهات قد ينبني على مناقشة الأهداف والنتائج، بالنظر للوسائل والموارد، ورصد الاختلالات، بحكم أن اعتبار تحقيق أي خطوة إيجابية في حد ذاتها نجاحا، دون مساءلة الطرق والوسائل

المعتمدة والكلفة الاقتصادية والاجتماعية للجهد الجماعي، قد يخفي الجوانب المهمة في العملية التقييمية التي يتوخاها التقرير الذي نحن بصدد مناقشته.

فمن يستفيد؟ ومن يدفع ثمن السياسة المائية؟ وحتى لو كان دفع الثمن مكلفا وحتميا، فهل تم ذلك باختيار واعي وبالتراضي وبتوخي التكافؤ في توزيع المنافع؟ وهنا تظهر قيمة المسائلة.

إن استهلاك الماء في المغرب يعود بالأساس للفلاحة، وأن الموارد المائية المتجددة والمحتملة التعبئة، حسب الشروط التقنية والاقتصادية، في تناقص وفي تدني مستمر، وأن المنحى الطبيعي يسير نحو الاهتمام بتعبئة المياه السطحية أساسا، وتبني سياسة السدود الكبرى كمرحلة أولى... لكن الإنسان القروي ظل بشكل عام خارج الاهتمام وضحية حقه في الماء، حيث تميز تمويل السياسة المائية لعقود برصد اعتمادات مالية هامة للأراضي المسقية (15%) على حساب الأراضي البورية (85%)، مع تغليب التوجه الفلاحي المكرس للنموذج الفلاحي التصديري، وعدم تحمل المستفيدين للكلفة العامة لمياه السقي، حيث تشير الدراسات إلى تغطية 20% فقط من الكلفة الحقيقية للماء من طرف الساقي/ المستفيد. وبإضافة تهرب النافذين من الأداء، وضعف نسبة استخلاص الديون، نجد أنفسنا أمام منظومة فساد تقوي الجانب الريعي، في غياب ثقافة حقيقية للتقييم ودراسة حكامة آليات وإدارة وتدبير الموارد.

فقد أشارت دراسة تقارن بين مساهمة الأراضي المسقية في الثروة الوطنية وقيمتها المضافة في كل متر مكعب من مياه السقي، انطلاقا من رقم حسابات المخطط الوطني للماء في سنة 2000، والتي حددت القيمة المضافة ما بين 1.7 إلى 1.84 درهما للمتر المكعب، خلصت إلى أن الماء يكلف المجتمع المغربي أكثر مما يساهم به في الثروة الوطنية.

كما أن وكالات توزيع الماء الصالح للشرب غالبا ما لا تفوتر(facturer) إلا جزءا من تكلفة إنتاج الماء الشروب، ولا تسترد دائما مجموع السعر الحقيقي لكلفة الإنتاج، مما يجعل صيانة الشبكة وتجديد البنيات التحتية صعبا، ويحتم تدخل الموازنة العامة لتحمل الخصاص.

فهل ساهم الجهد العمومي والاستراتيجي للدولة في مجال تدبير الموارد المائية في مقاربة حقيقية ومنطقية للكلفة مقارنة مع المردودية؟

فعند الحديث عن مسألة "التضامن"، فما زالت تحملات الميزانية العامة للدولة تغذي بكرم وسخاء الفلاحة الكبرى، فيما يستفيد الملاك الكبار من 88% من الموارد المائية الوطنية، في ظل تمتيعهم كذلك من إعفاء ضريبي شامل وتام منذ سنة 1984 إلى حدود السنوات الأخيرة، حيث تم التضريب الجزئي.

ويبدو أن المخططات الاقتصادية الكبرى في هذا المجال، فيها تحيز كبير للفئات الاجتماعية العليا وتمييز خطير تجاه الفئات الفقيرة والمهمشة، مما يؤدي حتما إلى ارتفاع نسب الفقر والهشاشة بالعالم القروي والجبلي. فماذا تغير اليوم؟

لقد ظلت السمة الغالبة على سياسة توزيع الماء الشروب إلى حدود بداية القرن الواحد والعشرين هو تجاهل ساكنة العالم القروي، حيث لم يتم ربط إلا 14% بشبكة أو نقط الماء في سنة 1994 لترتفع النسبة إلى 77% سنة 2006، ثم إلى نسبة ربط فردي بشبكات التوزيع في حدود 97% مؤخرا. مما يستدعي تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي، ومد العالم القروي بشبكات الصرف الصحي، حماية للمياه الجوفية من التلوث.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يحق للمغرب أن يفتخر بكونه من البلدان التي استطاعت أن تؤمن تزويد أغلبية مدنها الكبرى بالماء الصالح للشرب، وتحسن قدرتها على تعبئة مياهها وتطور مجال الري، لكن يحق التساؤل حول مساوئ التدبير والتأخر في تنفيذ المشاريع وإهمال إصلاح القنوات وضياع الماء وعدم الشفافية في ميزانيات المشاريع المائية وضعف استخلاص ديون السقي... وغيرها.

كل هذه الاختلالات يؤدي الإنسان القروي بالأساس ثمنها غاليا، بحرمانه من موارد حيوية، ويحق القول بأن الوضعية الحالية، على ضوء التوصيات المقدمة، غير مرضية بالكامل.

ولا أدل على ذلك، ما تعرفه مناطق الحوز وسوس والوسط والشرق من حالة عجز مائي حاد، ومن المتوقع أن تتضرر أحواض أخرى بالشمال، مثل حوض سبو، وغيرها.

وعلى مستوى التباين الترابي، فرغم أن الوضع المائي بشمال الحوض المائي لنهر أبي رقراق مريح أكثر من غيره من الأحواض، فقرابة 80% من الموارد المائية الوطنية توزع على حوالي 30% من التراب الوطني.

لقد أصبح تدبير الموارد المائية رهانا يتطلب إشراك السكان في القرار، فيما يتعلق بالثروات الوطنية، ولا مناص في وضع الجماعات الترابية، التي تدبر يوميا المجال الترابي والملفات المرتبطة بالموارد المائية، في قلب المعادلة، وكذلك جمعيات المجتمع المدني والبحث العلمي والإعلام الوطني، والقطع مع تهميش دور السكان في المشاركة في اختيار نموذج التنمية، وإنهاء مركزية القرار، ووضع الإطار المؤسساتي العام الملائم لرسم سياسة مائية وسقوية مندمجة تضع الإصلاح الزراعي وحل مشاكل البنيات العقارية في قلب توجهاتها.

ويجب القطع نهائيا مع الاستخدام غير الفعال للموارد المائية ومع هدر الموارد، فالمغرب يخسر موارد مائية هائلة، هو في أمس الحاجة إليها في زمن "اقتصاد الندرة"، ومعظم هذا الهدر يتم بسبب تسرب مياه الشرب وضياع الماء في شبكات نقل وتوزيع الري. فقد بلغت الخسائر في شبكة الري 4 مليارات متر مكعب في سنة 2010، وفقاً لأرقام وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، بينما بلغت خسائر مياه الشرب

حوالي 400 مليون متر مكعب (35%)، مع معدل أداء أقل من 70%، ويتم تصريف حوالي 415 مليون متر مكعب من المياه العادمة في البيئة الطبيعية.

كما يجب الانتباه بجدية لهدر المياه المستعملة في الأنشطة الخدماتية وفي الصناعة، حيث يدخل الماء في صناعة جميع المنتجات أو على الأقل ضمن مرحلة من مراحل إنتاجها، كالتصنيع، والمعالجة، والغسيل، وتخفيف اللون، والتبريد، ونقل المُنتَجات، بالإضافة لاستخدامه في المرافق الصحيّة، والصرف الصحي داخل المُنشآت الصناعية، في إنتاج السلع الغذائيّة، والمواد الكيميائيّة، وصناعة الورق، والتعدين ... وغيره.

فهل من الضروري مثلا احتساء كأس قهوة مع قنينة ماء معدني غير مطلوبة أصلا... وقد لا يتم شربها بالكامل وتنتهي غالبا في القمامة؟! وهل من الضروري غسل السيارات باستعمال الماء الصالح للشرب، والاضطرار لمعالجته بكلفة باهظة فيما بعد؟... وهل من المفيد للمجتمع تشجيع تبضيع المياه على حساب الترشيد في الموارد المائية؟ وهل لا نملك حقا بدائل في مواجهة تصرفات تبدو شاذة ومتهورة في إهدار الماء؟ مما يقتضي وضع برنامج متواصلة للتحسيس والتوعية في موضوع ترشيد اقتصاد الماء.

وبالنظر إلى طبيعة السياسة التواصلية المرتبطة بالتحسيس: فمن الناحية الثقافية والتراثية، يجب توظيف المقولات ذات البعد الديني، من قبيل "وجعلنا من الماء كل شيء حي" للتحسيس بواجبات المواطن، بجانب إدراج البعد الثقافي والتقليدي لحق الإنسان القروي وماشيته في الماء، لتحسيس المواطن بثقافة الملكية المشتركة والمسؤولة.

فالمغرب لديه إرث حضاري في هذا المجال، وعرف منذ القديم قواعد اجتماعية وتشريعات لتنظيم المياه وحسن ترشيد الموارد وتدبيرها. والدراسات الأمازيغية جديرة بالاهتمام في هذا المجال، لإحياء وإنعاش الدراسات الأكاديمية حول التراث الوطني في مجال تدبير الموارد المائية، وجدير بنا تضمين المراجع والمقررات المدرسية مثل هذه الإحالات والنماذج.

ولقد اتخذ المغرب خطواتٍ للتحسيس على تحسين إدارة المياه، وشدد على الحاجة إلى إشراك الجميع في عملية التخطيط وصنع القرار. وهذه التدابير تشمل إنشاء جمعيات مستخدمي المياه، وتنظيم حملات التوعية التي تستهدف عموم المواطنين، لكن هذه الجهود تبقى غير كافية، ويجب بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بين مستخدمي المياه ومسببي التلوث والمجتمع المدني بشأن الحفاظ على الموارد المائية، خصوصا في جانب ضعف الوعي في القطاع الزراعي، والأثر المحدود لسياسات التسعير، وضعف التدابير التي تؤمن التدبير الفعال للمياه الجوفية. وهناك حاجة إلى تعزيز الوعي للحد من آثار وخسائر الجفاف، وزيادة قدرات استخدام المياه في أنظمة الري وتحسين إدارة مياه الصرف الصحي.

كما يتعين في هذا المجال تعزيز عمليات التحسيس والتوعية حول موضوع "المياه وتغير المناخ" من خلال إنشاء مركز وطني للبحوث والابتكار والخبرة، من أجل تحسين الموارد البشرية والمادية المتاحة.

فجدير بالذكر أن المغرب كغيره من الدول العربية يعتمد، وسيعتمد مستقبلا، لمواجهة ندرة المياه وبشكل متزايد، على تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، وهي منطقة تتصدر دول العالم في توظيف تقنيات تحلية المياه بـ 50% من الجهد الاستثماري العالمي، وتستمر في استيراد هذه التقنيات، دون الاستثمار في جهود البحث والتطوير وإحداث معاهد للتكنولوجيا التطبيقية في المجال، وخلق مؤسسات مالية مشتركة للتمويل ودعم مختلف التقنيات المعتمدة في المجال.

وفي مجال التخفيف من التغير المناخي والتكيف معه، فرغم تخصيص المغرب لحوالي 64% من نفقات تمويل المناخ الوطني للتكيّف مع التغير المناخي، ورغم التزامه بتطوير "الخطة الوطنية للتكيّف مع تغير المناخ"، والتي تهدف إلى تحسين تنسيق إعمال الخطة وزيادة فوائدها، يتعين اتخاذ تدابير عملية، بهدف تحسين التخطيط وتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية عن طريق تعزيز التكامل والالتقائية بين الاستراتيجيات والخطط الوطنية المختلفة المتعلقة بالمياه وإضفاء الطابع المؤسسي على مجالس الأحواض المائية جهويا، والانتقال إلى مستوى تشغيل مستجمعات المياه الواسعة النطاق، مع الحرص على تعزيز الحفاظ على الموارد المائية، وذلك بشكلٍ رئيسي من خلال التنفيذ السريع وواسع النطاق لما يسمى بـ"عقود طبقة المياه الجوفية" ومكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد المائية وتشجيع استخدام الموارد المائية غير التقليدية.

كما أن الحماية من تلوث موارد المياه من خلال التنفيذ الشامل للبرنامج الوطني للصرف الصحي، ووضع وتنفيذ خطة وطنية للصرف الصحي في العالم القروي مع الإسراع في تنفيذ معايير النفايات الصناعية، وتطبيق مبدأ الملوث المؤدي (pollueur – payeur)، وتحسين التنسيق بين شرطة المياه وغيرها من هيئات الحماية في كل حوض مائي على حدة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

على المستوى القانوني، فرغم تمكين القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء من وضع القواعد المنظمة للتخطيط والتدبير المندمج للماء ومحاربة تلوث المياه والشروط العامة لاستعمال الملك العام المائي والميكانيزمات المالية من خلال مبدأ من يجلب الماء يؤدي ومن يلوثه يؤدي... وغيره، إلا أنه لم يعد يتماشى مع التحولات التي عرفها قطاع الماء. ومن أهم جوانب النقص، الفراغ القانوني بخصوص تحلية مياه البحر وضعف المقتضيات المنظمة لاستعمال المياه المستعملة وتثمين مياه الأمطار، إضافة إلى ضعف المقتضيات المتعلقة بالوقاية من

الفيضانات؛ وتعقد المساطر المؤدية إلى عدم إنهائها في الآجال المحددة.

فالتأسيس لحكامة رشيدة في تدبير الموارد المائية، يعتمد على ترسانة قانونية محينة ومجددة، كما يعتمد أساسا على المشاركة الشعبية الحقيقية ومساءلة المسؤولين والقطع مع سياسة اللاعقاب، في بلد يتميز فيه التوزيع المجالي والاجتماعي للموارد المائية باللاتوازن واللاتكافؤ، مما قد يساهم في معالجة الوضع، نحو الأفضل، تحسبا لأي أزمة محتملة في تدبير الموارد على

المديين المتوسط والبعيد.

فهل اعتماد اتفاقية إطارللتزود بالماء الشروب ومياه السقي في أفق 2027 والتي من شأنها أن تعزز السياسة المائية قد تعيد خلط الأوراق وتحديد الأولويات، في بلد بخيل مع مواطنيه البسطاء، من سكان البوادي والمناطق الجبلية والنائية، كريم في إغداق المياه على السياحة والزراعات التصديرية، دون رقيب أو حسيب؟

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن أزمة "كوفيد-19" أعادت خلط الأوراق ووضعت الأمور في سياقها الحقيقي في جوانب عديدة، من أهمها: أن المستقبل، بعد الأزمة، سيسير في اتجاه تعاقد جديد، يتمحور حول استرجاع الدولة لمكانتها في ضبط التوازنات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وواجب تدخلها لتطويق المخاطر والطوارئ، وأن كل المؤشرات تشير إلى أن قطب الراحة لعالم جديد سيتمحور حول مصالحة الإنسان مع الطبيعة، بما يحمله هذا الرهان من التزامات وإكراهات وتعهدات؛ وفي قلب هذا الرهان الاستراتيجي المستقبلي تحتل إشكالية تدبير الموارد المائية وضمان استدامتها مركزا محوريا وأساسيا.

محضر الجلسة رقم 342

التاريخ: الثلاثاء 26 جمادى الآخرة 1442هـ (09 فبراير 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ساعتان وسبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة عشرة مساء.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أدعو المجلس الموقر لتلاوة الفاتحة، ترحما على أرواح ضحايا فاجعة مدينة طنجة التي أودت بحياة 22 عاملا بوحدة صناعية للنسيج وإصابة العشرات تم نقلهم إلى المستشفى لتلقي الإسعافات الضرورية، سائلين الله عز وجل أن يتغمد الضحايا بالرحمة والمغفرة، وأن يرزق ذويهم الصبر والسلوان، وينعم على المصابين بالشفاء العاجل.

الجميع واقفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ، الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ، مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ. آمين.

سُبْحانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ.

السيد رئيس الجلسة:

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع فريق العدالة والتنمية لدى مكتب المجلس مقترحي القانونين التاليين:

- أولا، مقترح قانون بتغيير وتتميم المادة 304 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية؛

- ثانيا، مقترح قانون يقضي بتتميم الفصل العاشر من الملحق I من المرسوم رقم 2.58.1151 الصادر في 12 من جمادى الآخر 1378 (24 ديسمبر 1958) بتدوين النصوص المتعلقة بالتسجيل والتنبر، كما تم تغييره وتتميمه بقوانين المالية ابتداء من سنة 1984؛

كما توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 08.20 يوافق بموجبه على معاهدة "إفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي"، (معاهدة بليندابا) الموقعة بالقاهرة (مصر) في 11 أبريل 1996؛

2- مشروع قانون رقم 54.20 يوافق بموجبه على اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا، الموقع بالرباط في 24 أغسطس 2020؛

3- مشروع قانون رقم 59.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الموقع بالرباط في فاتح سبتمبر 2020؛

4- مشروع قانون رقم 60.20 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الموقع ببكين في 29 يونيو 2015؛

5- مشروع قانون رقم 45.20 يوافق بموجبه على الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق، المعتمد بأديس أبابا (أثيوبيا) في 31 يناير 2016.

أما بالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليها، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 3 فبراير 2021 إلى تاريخه، بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 21 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 33 سؤالا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق الاتحاد العام

لمقاولات المغرب يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي إلى جلسة لاحقة.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مقترحات القوانين الآتية:

1- مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي؛

2- مقترح قانون بشأن إلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدثة لفائدة أعضاء مجلس النواب؛

3- مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني..

التدخل ديالك واش في إطار..؟

.....قرينا الفاتحة وترحمنا على..

.....السيدة المستشارة.... شكرا لك السيدة المستشارة، شكرا لك السيدة المستشارة، من فضلك، السيدة المستشارة من فضلك.

.....شكرا.

نعم أسيدي، في إطار التسيير؟

يالاه.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

تقدمنا إليكم في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بطلب أخذ الكلمة في نهاية الجلسة للحديث عن ما وقع في طنجة عن وفاة 28 عاملة غرقا في معمل يقال أنه سري، الكل يعلم بأنه معلوم..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الله يخليك، صيفطتو رسالة، صيفطتوها اليوم، النظام الداخلي...

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

وخليني غير نكمل السيد الرئيس وجاوبني، ملي نكمل أعطيني الجواب.

ملي نكمل السيد الرئيس أعطيني الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

ياالاه كمل أسيدي.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

هذه الفاجعة اللي وقعت البارح، النظام الداخلي يقول داخل 24 ساعة، هي لحد الساعة مازال ما كملت 24 ساعة، فكيفاش غنراسلكم في المكتب ونحترم 24 ساعة؟ والحدث يستحق أن نقف عنده كمغاربةّ، الحدث ليس بالسهولة التي يمكن تصورها، الحدث هو حدث جلل، إنها 28 روحا لعاملات مغاربة، ما كيتحترمش القانون في هاذ المعمل، ما كيناش السلطات المحلية ما ديراش الخدمة ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار، تدخلت، الله يجعل البركة، المغاربة كلهم متألمين ومتأثرين لآش واقع....

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

علاش ما تعطيوناش نتكلمو في نهاية الجلسة؟

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، النظام الداخلي واضح..

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

النظام الداخلي في هاذ الحدث ما عندوش 24 ساعة، ليتم احترام النظام الداخلي.

السيد رئيس الجلسة:

.. واسمح لي السيد المستشار.

شكرا.

السي اللبار، واش في إطار..؟ وخا أسيدي، يالاه أسيدي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

في إطار ما تم تداوله من طرف إخواننا في نقابة الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والحال أن الاتحاد العام

للشغالين يريد أن يعزي في وفاة العاملات والعمال، بما أن أخوينا سبقونا في التدخل، فبدوري آخذ الكلمة، لو سمحتم السيد الرئيس، لأقول كلمة للاتحاد العام للشغالين وحزب الاستقلال.

نأسف كثيرا أن نسمع في بلادنا ما سمعناه وما حدث من فاجعة إنسانية، في غياب تام عن وسائل....

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا.

واش غادي يكمل.. غادي نفتح الباب للكل.. ياالاه..

الله يخليكم تدخلت حاول... وخليني نسير الجلسة الله خليك، ما تورينيش أشنو خصني ندير.

تكلم السي اللبار، ولكن الله يخليك ما تطولش.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

والحال أنكم سمحتم بتدخل فريقين أو مجموعتين، فأنا بدوري يجب أن تمدني وتمكنني من وقت ديال نقطة نظام، دقيقتين، فمن حقي أن أتناول الكلمة.

السيد الرئيس،

أنا ماشي فوضوي، أنا خصني المعقول والقانون، إذن أنا أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام للشغالين، لأعزي في ضحايا المعمل ديال النسيج بطنجة، وآسف جدا أن نسمع إلى حدود عصرنا هذا، أن نسمع بمعمل سري، فما هي التدابير....

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

راك فتي 2 دقائق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

لا، لا ما خليتنيش نهضر، الله يجازيك بخير، راه من العاروالعيب أن نسمع بمعمل سري يضم مئات العمال والعاملات....

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

من فضلك، الله يخليكم.... السي الحلوطي من فضلك..

السي اللبار الله يخليكم، من فضلكم.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

وأعتقد.. وبدوري كممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذا المجلس الموقر، في إطار فريق العدالة والتنمية، لا يسعني، السيد الرئيس، في هذه اللحظات إلا أن نترحم على أرواح هؤلاء الشهداء الذين نعتبرهم شهداء، وفي نفس الوقت ننبه إلى أنه كل مرة كنا ندعو إلى مراقبة هذه الأنواع من المعامل السرية، وأنا أتفق مع من قال بأنها "سرية"، لأنه لا يعقل.. وتبين كذلك بأنه ليس هناك فقط هذا المعمل السري، وإنما معامل أخرى.

ونكرر اليوم مرة أخرى ما حدث في الدار البيضاء، وما حدث في الدار البيضاء قلنا الذين ماتوا ورحمهم الله، وينبغي أن نهتم بالمستقبل، اليوم للأسف نضطر مرة أخرى إلى أن ندفن جثامين مجموعة من الضحايا وهمهم الوحيد هو لقمة الخبز كعمال وكعاملات.

ولذلك، من هذا المنبر السيد الرئيس، نطالب بالمزيد من حماية العمال والعاملات والمزيد من إعطاء الحق لهؤلاء العمال في حياة كريمة وفي عمل كريم وفي ظروف حقيقية للعمل التي تبنتها مختلف المنظمات الدولية للعمل اللائق.

لا يمكن أبدا أن تكون أمثال هذه المؤسسات الإنتاجية في بلدنا، ونطالب كل الجهات المعنية بالمراقبة أن تقوم بدورها اللازم حتى لا يسقط ضحايا آخرون.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

واسمحولنا... سمحولنا الله يخليكم..... الله يخليكم.. من فضلكم... من فضلكم.... من فضلكم.

كل مجموعة 2 دقائق ديالها أسيدي ما كاين مشكل.. كل مجموعة ما كاين مشكل.

لا ما قطعتش الصوت عليك.

السيدة المستشارة، الله يخليك بلا ما تغوتي غنلقاو الحل بشوية بشوية بلا صداع.

شوف الميساج اللي بغيتي دوزيه غتدوزيه، فهمتي؟ إلى اخذيتي دقيقة نزيدوك دقيقة ديالك.

الله يخليك كل مجموعة واحد.. الله يخليكم.

ياالاه أسيدي أنت الأول، خذ الكلمة باسم الأصالة والمعاصرة.... زيد أسيدي.

المستشار السيد محمد الحمامي:

النظام الداخلي ديال المجلس، المجلس صوت عليه، يمكن هاذ النظام الداخلي نصلحوه السيد الرئيس، هاذي مسائل اللي هي أسئلة آنية ومستعجلة، هاذو ماشي واحد الفئة ديال الناس اللي ماتت بالمدينة ديال طنجة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة كنعزيو أسر الضحايا. هاذ المشكل هذا بعض الإخوان كيحملوه للسلطات المحلية، ما كاينش السلطة المحلية سلطة الوصاية هاذيك.

هاذ المشكل هذا خصها تحملو الحكومة. ملي تنجيو هنايا وتنهضرو، السيد الرئيس المحترم، وكنعطيو واحد المجموعة ديال الأفكار لبعض الوزراء المحترمين وما تيتقبلوشي المداخلات ديال السادة الأعضاء المحترمين، هنايا ملي كنا كنطلبو الدعم ديال المقاولات الصغرى، هذا هو الدعم ديال المقاولات الصغرى، هذا هو الإشكال اللي مطروح.

ملي كنجيو وكنقولو اللي عندو الشكارة كيستافد وملي ما عندوش الشكارة ما كيستافدشي، وهذا هو النقاش اللي كنتناقشو فيه، هاذ الناس ما كاينش معامل سرية، ما كايناش، كاينة الشركات وهاذ الشركات كتمشي تسجل المسائل ديالها (patente) و(registre de commerce) ما كتجيش الرخصة كتعطى للخياطة، كاينة شركة بـ (dossier) ديالها في الانتخابات كنمشيو نجمعوهم صوتو وعدلو لينا وسجلوهم وكذا وكذا، علاش ما عارفينهومش، هذا مشكل تتحملو وزارة التشغيل وكتحملو الحكومة، هذا هو الإشكال.

زائد على ذلك كتحمل الشركة ديال التدبير المفوض اللي خصها تقوم بالتنقية ديال القنوات ديال صرف المياه الشتوية، هاذ الشي علاش الدولة اعتمدت الشركات ديال التدبير المفوض باش تقوم بواحد المجموعة ديال المشاريع اللي ما تتقومش بها، وخص الشركة المفوضة هي اللي خصها المراقبة والمحاسبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لحزب الاستقلال.... تكلم، تكلمت...

ياالاه ألالة، الله يخليكم، الاتحاد المغربي للشغل تكمل باقية دقيقة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس.

أنا الأول تكلمت ما اعطيتيني لا صوت لا صورة، ما فيها باس نعاود.

صحيح، أننا قرينا الفاتحة على أرواح هاذ ضحايا العمل، أرواح ضحايا لقمة العيش، قرينا عليهم الفاتحة، ولكن ماشي كافي، احنا بغينا هنايا نسمعو أصوات الآلاف ويمكن لينا نقول ليكم الملايين اللي كيشتغلو بحال هاذ الناس هاذو، بغينا نسمعو أصواتهم لأنهم كيشتغلو في ظروف قاهرة، لأنهم يشتغلون في ظروف غير صحية، بالرغم من ذاك الشعارات الرنانة وها الصحة والسلامة وما عرفتش أشنو.

هاذ الفاجعة ديال البارح حصدت أكثر ملي حصداتو الكارثة الوبائية، حصدت 28 روح، فكفى من الاستهتار بصحة وبروح المواطنين اللي هاذ الحكومة عندها رخيصة، فين هوما كيقولو معمل سري، معمل سري كيفاش؟ ما يمكنش يكون سري.

واش ما كاينش مقدمي الحومة؟ واش ما كاينش السلطات اللي كتسهر على المراقبة؟ واش ما كاينش (les inspecteurs) ديال الضمان الاجتماعي؟ واش ما كاينش (les inspecteurs) ديال وزارة التشغيل؟ واش ما كاينش (les finances) ما عندهومش مسجلين؟ ما يمكنش يكونو سريين، كاين تواطؤ ديال السلطات، كاين تواصل وكاين إشكالية كبيرة في المراقبة وفي القيام بأدوارها ديال هاذ السلطات العمومية.

كفى ثم كفى استهتارا بالمواطنين، (ROSAMOR) باقي ما تنساتش، 16 عام باقي الناس ما تأندومنيزاوش، 16 عام دازت على (ROSAMOR) ما زال ما كاينش التعويضات.

والآن ها احنا تنزيدو وحدين آخرين ما عندهوم حتى شي (couverture)، واش هذا يعقل؟ وهل هذا يعقل في دولة الحق والقانون؟

الحكومة، كفى ثم كفى ثم كفى باستهتار بروح المواطنين وبالعمال الضعفاء البسطاء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الزومي اسمح لي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

نحن أمام فاجعة، كان اليوم احنا مجلس المستشارين كان خصنا نخصصو لها وقت طويل ونناقشو أشنو هو المشكل اللي كاين في هاذ الشي اللي ساعة، ساعة.

كاين (ROSAMOR) كاين خنيفرة كيموتو فيها الناس، كان الفيضانات، أشنو المشكل بعدا؟ واش الفيضان؟

نحن لا نوجه الاتهام لأي شخص باش نكونو واضحين، تنقولو فتحو تحقيق، تنقولو خص هاذ الشي نعرفوه واش الفيضانات، نعرفو أشنو واقع في هاذ الشي، يكون سري ولا ماشي سري. كاين شي رب عمل تيسد على الناس بالمفتاح ويخليهم يخدمو في الداخل؟ المشكل واش عمرك

سمعت (la cave) ديال فيلا تيغرق الناس؟ واسمح لنا، هذا ما فيه الضوء، إذن علاش سديتي على الناس؟

نريد مقاولة مواطنة، نريد مقاولة تعرف ما عليها وما بها، ماشي نجيوونديرو الناس كالرعاع أو كالاستعباد ولا ما نعرف أشنو واقع.

اسمح لي السيد الرئيس، اليوم طنجة تسائلنا جميعا نقابات، باطرونا، جماعات، كل مواطن، ماشي نبقاو نقولو ونرفع الترحم للمفقودين. أسيدي الصحة والسلامة هي (SMIG[1])، الصحة والسلامة هي الظروف الملائمة، الصحة والسلامة هي التقاعد المريح، الصحة والسلامة هي العيش الكريم في وطن كريم، تحتفظ فيه كرامة الجميع، هاذ الشي اللي خصنا.

غنبقاونقولو الصحة والسلامة، فين هاذ الصحة؟ فين هي السلامة؟ وريونا الصحة والسلامة في هاذ الفواجع التي نراها اليوم، ونعيش على إيقاعها كل يوم، وتجيو تقولولنا راه غدا غادي.. نحن لا نتهم أحدا، كلنا مسؤولون اليوم، يجب أن يفتح تحقيق وعلى مجلس المستشارين أن يطالب بلجنة تقصي عاجلة لهذا الحدث، لكي نقف على ماذا يحدث، راه ما يمكنش تكون الشركات جالسة تاخذ الفلوس ديال الضوء والماء ولا ديال التطهير وهي ما مطهرة لا الدار البيضاء ولا طنجة ولا حتى بلاصة. هاذ الشي راه عيب وعار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

نحن بدورنا في الفريق الحركي نعزي عائلات الضحايا، ضحايا فاجعة طنجة، وبدون مزايدات سياسية، البارحة، المساء ديال طنجة، بغينا فتح تحقيق عادل ونزيه لمعاقبة الجناة والمتسببين في هذه الفاجعة، ونقولو للمغاربة الحقيقة وأشنو كاين، وخصهم فعلا يعرفو الحقيقة، لأنهم هاذي أرواح غالية علينا جميعا، وبدون مزايدات سياسية ونريد تحقيق شفاف ونزيه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

هذه فاجعة مؤلمة، ولذلك سأتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار للتعبير عن تضامننا مع أسر وأقارب الضحايا، الذين قضوا غرقا في قبو ديال فيلا، أو معمل غير مرخص له.

السيد الرئيس،

هاذ الفاجعة التي عرت على الوجه البشع والأسود لجشع بعض المتاجرين بالمواطنين وكذلك المشغلين في ظروف غير لائقة، ولا تستجيب لأدنى شروط السلامة.

السيد الرئيس،

احنايا فوتنا على الدولة مداخيل مهمة من خلال نوع ديال هاذ العمل ديال هاذ الشركات بسرية، كما يقال والله أعلم، ولذلك فاحنا أمام مسؤولية تضعنا جميعا أمام المسؤولية للنظر فيما يقع وفيما يمكن أن يقع، ولذلك، السيد الرئيس، فالمغرب الآن أمام هذه الفاجعة، أعتقد أن هناك يجب أن تكون مراجعة لكل الأساليب غير المشروعة وغير القانونية للضرب بيد من حديد على كل أيدي المتلاعبين بحقوق الإنسان وبحقوق الشغيلة.

السيد الرئيس،

أعتقد أن ربط المسؤولية بالمحاسبة آن وقتها أكثر من أي وقت مضى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

إذا كان عن العزاء فنحن عزينا البارحة ككونفدرالية ديمقراطية للشغل عائلات الضحايا وعائلات الناس اللي هوما توفاو البارح واللي كانو الأغلبية ديالهم نساء، عزيناهم ووقفنا بجانبهم وبجانبهن.

نحن ككونفدرالية أصدرنا بيان نطلب فيه تحديد المسؤوليات والعقوبات، نحن سبق أن تكلمنا عن المقاولات غير القانونية وغير الشرعية والتي تشتغل في القطاع غير المهيكل والتي تضرب بعرض الحائط كل المواثيق وكل القوانين المتعلقة بالشغل، بما فيها ما تم اعتماده وما صادقت عليه الحكومة ديالنا فيما يخص العمل اللائق.

احنا ما غيمكن ليناش كمستشارين نقابيين نجيو اليوم ونهزو كفوفنا لله، هازينهم من هاذي شحال، ولكن الآن نطلب باسم كل العمال والعاملات والنقابيين والنقابيات أن كل واحد تعرف المسؤولية ديالو، المعمل سري كما نتفق مع ما قالته الأخت، المئات كتدخل والمئات كتخرج وحتى واحد ما سايق الاخبار؟!، هذا شيء يسائلنا، كيفاش ما عرفناش معمل سري غنعرفو حوايج آخرين؟!

[1] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

لا، السيد الرئيس، اللحظة تسائلنا، واللحظة تتطلب أن تكون هناك محاسبة حقيقية، ماشي غير لهاذو، هاذو دبا تفضحو تفاديا لكوارث أخرى، لأنه احنا كنعرفو بأن قطاع النسيج وقطاعات أخرى هي تشتغل في غير المهيكل في ظروف صحية ما كيناش وكاين اللي كيهبط هذا ساد عليهم بالساروت، كاين اللي كيهبط عليهم الكراج وكيخليهم ما نعرف شحال من ساعة وهوما في الحرارة وفي هذا..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسي فاتحي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

كممثل للفيدرالية الديمقراطية للشغل بالمجلس، وضمن الفريق الاشتراكي، أترحم على أرواح العاملات والعمال الذين ذهبوا ضحية هذه الفاجعة، وهي فاجعة أخرى تتكرر لتؤكد ما قلناه دائما وما قاله الفاعلون النقابيون فيما يتعلق باللا تكافؤ الذي يطبع العلاقات الإنتاجية بين أرباب العمل وبين الأجراء وبين الحكومة.

هناك إشكالات قائمة أن الطرف الضعيف في العلاقة الإنتاجية هو العاملات والعمال، ويظهر جليا اليوم أن ما نادينا به من ضعف المراقبة، سواء ما يتعلق بالضمان الاجتماعي، سواء ما يتعلق بوزارة الشغل وكذلك ما قلناه من انعدام احترام القانون، على الأقل مدونة الشغل في أدنى مقتضياتها، وكذلك يتبين بالملموس اليوم مع هذه الفاجعة، وليست الأولى لأنها سبقتها فواجع أخرى، يتبين بالملموس اليوم فيما وقع بمدينة طنجة غياب تام لشروط الصحة والسلامة.

هذا مجال ليس مجالا للبطولات، هو مجال للوطنية، مجال لاحترام القانون، مجال لاحترام المؤسسات، مجال لتحمل المسؤولية، وهذا يفرض علينا أن نقول من هذا المنبر يجب على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها، لأنها مسؤولة بشكل مباشر على ما وقع، وفي مقدمتها وزارة الشغل، وهذا الأمر يتطلب تحقيق مسؤول، يحدد المسؤوليات وينتج المحاسبة، وليس تحقيقا ينتج تقريرا يوضع في الرفوف.

تعاملنا في السابق مع أشياء شبيهة مؤسفة، مؤلمة، لكن نريد أن نوقف هذا الألم، نريد أن نوقف هذه الفواجع التي تسم صورة بلادنا بسمات غير مقبولة، خاصة مع المنتظم الدولي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشار السيد نبيل شيخي:

هاذي ماشي نقط نظام عادية، هاذي دبا مداخلات..، اتفقنا في حدود 2 دقائق كل فريق عندو مداخلة واحدة.

السيد رئيس الجلسة:

كل فريق عندو مداخلة.

المستشار السيد امحمد احميدي:

لا يحق لأحد أن يوقفنا عن المداخلة..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، شوف من فضلكم، ما كاينش.. كمل 2 دقائق ديالو.

....الإخوان.... الله يخليكم.

....الله يخليك اخذا 2 دقائق ديالو.

....نعم 2 دقائق.. لا، كل فريق عندو 2 دقائق.

سحاب لي واش نقطة نظام..... هاذ الشي اللي فهمت..... 2 دقائق، صافي أنا سحاب لي.. الله يخليك..... الله يخليك..... لا، اسمح لي.....

إلى كانت الكلمة الفريق ديالكم اخذا 2 دقايق ديالو.

الله يخليكم، من فضلكم باش نكملو..... لا، الله يخليك اعطينا 2 دقائق لكل فريق..... اسمح لي.

الكلمة للأخت..

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

نحن في الفريق الدستوري...

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، اخذيتي 2 دقايق ديالكم الله يجعل البركة، خليو ندوزو بسلام هاذ الجلسة هاذي.

علاش غنعطي 2 دقايق؟ الفريق ديالكم اخذا 2 دقايق.

.....الله يخليك السي اللبار..... ملي اخذا الكلمة كانت نقطة نظام.

.....الله يخليك، خوذي الكلمة، .....الله يخليكم.... الله يخليكم.

.....من فضلكم نحترمو أنفسنا.

.....الله يخليكم خليوه يتكلم.

الله يخليكم، نرفع الجلسة واحد 2 دقائق.. الله يخليكم.

..... الله يخليكم.....الله يخليكم رفعت الجلسة واحد 2 دقايق.

رفعت الجلسة.

(استئناف الجلسة بعد حوالي 5 دقائق).

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي نجدد تعازينا الحارة لأسر ضحايا فاجعة طنجة، إنا لله وإنا إليه راجعون.

السيد الرئيس،

سئمنا دائما من سماع مثل هذه الخروقات والتجاوزات لبعض أرباب المعامل، والتي يكون الأبرياء هم ضحايا فيها، والتي نتمنى أن يأخذ البحث والعدالة أن تأخذ مجراها لتحقيق الهدف.. لتحقيق ما تتمناه الأسر، لأن هذه الفاجعة نسمع مثلها دائما، وهذا يحز في النفس، نتمنى أن تأخذ العدالة مجراها وتحقيق الإنصاف لهذه الأسر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

باسم التقدم والاشتراكية أريد أن أترحم على أرواح ضحايا هذه الفاجعة، وأرفع تعازي الحارة إلى ذويهم وأهلهم.

السيد الرئيس،

أتساءل: هل السرية تبرر إزهاق الأرواح وقتل الناس؟

إذا كانت بهذه السهولة السرية نمر بها هكذا، فكم من معمل سري موجود في هذا البلد؟

هل هناك من يجيبنا على هذا السؤال؟

لما تأتي كمسؤول في السلطات العمومية أو في الحكومة وتقول السرية، بمعنى أن لديك أخبار عن سريات.

مسؤوليتنا كمؤسسة برلمانية من هذه القاعة أسبوعيا نرفع أيدينا ونثير الانتباه إلى حالات الفقر والهشاشة والظلم في مجال العمال، في مجال الفلاحين، في مجال المستضعفين في هذه الأرض، درجة اللا تنظيم، درجة (l'informel) درجة غير المهيكل أصبحت شيء عادي، أصبح اقتصادنا يوصف بأنه غير مهيكل وتنزيدو هكذا.

أشنو دور البرلمان؟ كم من لجنة تقصي في مجال غير المهيكل خرجت من البرلمان؟

فلذلك، السيد الرئيس، قد نضرب على الطاولات، وقد نرفع أصواتنا وربما ستبقى، لذلك وصل الوقت، 28 روح ذهبت ضحية غياب المسؤولية، المسؤول هم السلطات العمومية، المسؤول هم السلطات العمومية، وثيرة اشتغالها، كيفية اشتغالها تتستر، لا أن تجي تقول سري، بمعنى أن السرية أصبحت معيارا ومنهاجا لعمل السلطات العمومية، النتيجة الآن.. ولكن هذه مرات ليست هي المرة الأولى.

أتمنى أن تكون هذه الفاجعة سببا لتوقظنا جميعا وتجعلنا نسير في الطريق..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وموضوعه "قانون الإطار الخاص بالسنوات الإشهادية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي كان بودنا تتبع مراحل تنزيل مقتضيات القانون الإطار في الجانب المتعلق بإصلاح المنظومة ككل، ولاسيما تلك الخاصة بالسنوات الإشهادية، لكن الظروف الاستثنائية التي فرضتها الوضعية الوبائية ببلادنا، فرضت واقعا جديدا ومقاربة جديدة، لا من حيث التدبير الذي توفقتم فيه، السيد الوزير، ولا من حيث تنزيل مقتضيات الإصلاح، الذي يسير حتى الآن ببطء وبحذر، نظرا للظروف الاستثنائية للوباء.

ولأجله ارتأينا تكييف مضمون هذا السؤال مع المستجدات التي فرضتها حالة الطوارئ، ذلك أن هناك بعض المؤسسات توقفت عن الدراسة الحضورية واضطرت إلى اعتماد الدراسة عن بعد، وهناك أيضا الظروف المناخية التي فرضت توقف الدراسة في بعض المناطق القروية والجبلية، وهذا يعود بنا إلى الحديث عن تدبير الزمن المدرسي وإشكالية مدة التحصيل الدراسي.

بالفعل اتخذت الوزارة قرارات بتأجيل أو إلغاء بعض الامتحانات السنوية الإشهادية، لكن السنة لم تنته بعد، وهناك تفاوتات بين

المجالات الجغرافية والخريطة المدرسية، وهذه التفاوتات لا تعترف بها الامتحانات، ولاسيما في السنوات الإشهادية التي تكون الامتحانات موحدة جهوية أووطنية.

السيد الوزير،

ما تفرضه الحالة الاستثنائية لكورونا نعتبره استثنائيا، لكن ما تفرضه الظروف المناخية والبنية التحتية بالعالم القروي يستدعي مراجعة الزمن المدرسي ببعض المناطق القروية النائية.

السيد الوزير،

ما هي إستراتيجياتكم لإيجاد حلول جذرية لهذه الإشكاليات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والكلمة للسيد الوزير لإجابة على السؤال.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

الوضعية الوبائية اللي تتمر منها بلادنا لزمت علينا ملاءمة أنماط التدريس والتقييم، بما فيها الامتحانات الإشهادية، وهاذ الشي من منطلق ديال واحد المبدأين أساسيين:

1- هو حق التلاميذ في التمدرس؛

2- هو حماية صحة التلاميذ.

فاش عشنا الحجر الصحي كنا مضطرين باش نعلقو الدراسة ونعوضها بالدراسة عن بعد، في إطار ما نسميه بالاستمرارية البيداغوجية، وأنتجنا واحد العدد ديال الموارد الرقمية اللي مرو عبر بوابة (TelmidTICE)، صورنا واحد العدد ديال الدروس اللي تم البث ديالها عبر التلفزة، وأيضا وزعنا كراسات بيداغوجية من أجل منح التلاميذ ديال العالم القروي من هاذ التعلم ومن التحصيل الدراسي.

وأيضا كنا مرغمين واضطرينا باش نأجلو ونلغيو الامتحانات، ألغينا الامتحان ديال السنة السادسة ابتدائي والثالثة إعدادي وأجلنا السنة الأولى باكالوريا، واحتفظنا بامتحان البكالوريا، اللي الحمد لله، مر في ظروف آمنة وكان النتائج ديالو جد محفزة.

في هاذ الدخول المدرسي أيضا كان لابد علينا باش نعتمدو واحد النمط تربوي اللي كيلائم الوضعية الوبائية، وكنا عاود مضطرين باش نلغيو الامتحان الموحد بالنسبة للسنة السادسة ابتدائي وأيضا الموحد بالسنة الثالثة إعدادي، وإن شاء الله، انتظارا باش ننظمو الامتحان الإقليمي بالنسبة للسنة السادسة والامتحان الجهوي بالنسبة للسنة الثالثة إعدادي.

بغيت نقول بأن اليوم العالم القروي كنمنحو لو واحد التمييز إيجابي، وهاذ التمييز الإيجابي كيدفعنا باش نطلبو من السادة مديري الأكاديميات والمديرين الإقليميين اللي كيتواجدو في العالم القروي باش يديرو المرونة والملاءمة مع الوضع العام، ولاسيما في الزمن المدرسي. لهذا عندهم المرونة التامة باش يمكن لهم يلاءمو هاذ ظروف التحصيل الدراسي مع الوضع المحلي فين كيتواجدو.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، وتفهمك العميق كذلك لانشغالاتنا بالزمن المدرسي وبتكافؤ الفرص في امتحانات السنوات الإشهادية. لكن وخلال سنة 2019، السيد الوزير، واعدتنا بأن غادي تعطيو التعليمات ديالكم في إثارة هاذ الموضوع ديال تكييف الزمن المدرسي مع المناخ ديال كل جهة بالخصوصية ديالها، هذا من جهة.

السيد الوزير،

لأن هناك بعض المرات تنتوقفو شهر كامل في الشتاء، وبالتالي إن كان لنا الإمكانية أننا نقراو في الصيف عوض الشتاء، هذه إمكانية اللى ممكن السيد الوزير واعدتنا وتنتسناو إمتى غادي تلتزمو بها، هذا من جهة.

السيد الوزير،

أود إثارة معكم موضوع آخر يعني موضوع بناية المدرسة، السيد الوزير، هنا في مدرسة بوكماخ بسلا كاينة واحد المدرسة مهددة في كل لحظة ممكن تنهار، وبالتالي إلى كان هاذ الإشكال في المجال الحضري فما بالك في المجال القروي، اللي اليوم السيد الوزير، تتبنيو مدارس لا تستجيب للمعايير المناخية، كاين البرد، السيد الوزير، راه العالم القروي الناس يموتون بالبرد في داخل الأقسام واخا كان حطب التدفئة، إلا أن البناية ما تتستاجبش لهاذ الظروف المناخية اللي كاينة داخل المؤسسات.

السيد الوزير،

32 وزير تقريبا على هاذ الوزارة هاذي إلى حد الآن مازال ما لقيتوش حل جذري لإشكالية في العالم القروي.

السيد الوزير،

الأقسام المشتركة راه عائق أمام التلاميذ ديال العالم القروي، راه ما كاينش تكافؤ الفرص، السيد الوزير، مازال عندنا تعليم طبقي، هاذوك الناس تيقراو لأنهم فقراء، ما يمكنش تكون لحد الآن في 2021 باقي نشوفو تلميذ كيقرى الحصص ديالو كاملة وتلميذ ما تيقراش إلا ساعة زائد الوباء اليوم.

السيد الوزير،

راه مضطرين وذنوب هذاك الجيل الضائع ذنوبه على أي واحد تقدم على هاذ الوزارة، واحنا باقيين تنلتمسو، السيد الوزير، أنكم تشوفو في هاذ القضية هاذي ديال التعليم بأقسام مشتركة في 2021 راه عار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

كما قلت، الوزارة من الأولويات ديالها هو تخويل هاذ التمييز الإيجابي للعالم القروي، اليوم كاين واحد المجهود كبير من طرف الحكومة، ديال إحداث المدارس الجمعاتية باش نقلصو من الأقسام المشتركة، باش نقلص من الفرعيات، واليوم النسب اللي تهم الأقسام المشتركة جد ضئيلة، عندنا 89% لمستويين 1 و2 وعندنا أقل من 5% اللي ثلاث ما فوق ديال المستويات.

أيضا بالنسبة للتدفئة، سنويا نعطي واحد العدد ديال الأطنان ديال الحطب للتدفئة، واليوم تنجربو في واحد العدد ديال المناطق التدفئة المركزية، ومشينا ودرناها في واحد العدد ديال الأقاليم وشفنا هاذ التدفئة المركزية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "واقع التعليم في المناطق القروية والجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

رغم المجهودات المبذولة مازال واقع التعليم بالمناطق القروية والجبلية دون مستوى الطموحات.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لتأهيل منظومة التربية والتكوين في هذه المناطق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

قبل قليل أكدت على تخويل التمييز الإيجابي للعالم القروي، وهذا واحد الخيار ديال الوزارة اللي مرسخ، اللي عندها القناعة منه ومرسخ أيضا في قانون الإطار، في إطار واحد المجال اللي تنسميوه الإنصاف وتكافؤ الفرص، واللي فيه واحد العدد ديال المشاريع، مقاربة شمولية فيها عدد كبير من المستويات:

- المستوى الأول هو إحداث وتأهيل المؤسسات التعليمية على مستوى ديال العالم القروي، سنويا يتم إحداث أكثر من 80% من المؤسسات في العالم القروي وشبه الحضري، أيضا إعادة تأهيل هاذ المؤسسات، باش تكون جاذبة، باش تكون آمنة؛

- الجانب الثاني هو برامج الحماية الاجتماعية باش ندعمو التمدرس في العالم القروي، باش نحدو من الهدر المدرسي، عبر واحد العدد ديال البرامج، "برنامج تيسير" مجهود كبير لتوسيع قاعدة المستفيدين، بناء الداخليات، بناء وتوسيع شبكة المدارس الجمعاتية، اليوم عندنا 188 مدرسة جمعاتية، توفير النقل المدرسي بشراكة مع المجالس الإقليمية، اللي تنشكرهم من هاذ المنبر، الداخليات، الإطعام، مليون محفظة.

كل هذا باش نرفعو نسب التمدرس في العالم القروي، واليوم يمكن لنا نفتخرو لأن النسب وصلت تقريبا لـ 100% على المستوى الابتدائي، 90% بالإعدادي.

اليوم أيضا عندنا برنامج لتغطية كل الجماعات القروية بمؤسسة إعدادية، وأيضا إرساء واحد النموذج تربوي، إعدادي، تأهيلي باش نحدو من الانقطاع الدراسي بالنسبة للفتاة القروية.

الجانب الآخر، هو هاذ البرنامج الطموح ديال الوزارة، أيضا عندنا برامج موازية، "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، أيضا اللي كتشتغل في هاذ الإطار، برنامج لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، هاذيك 5 المليار اللي تتعطي الوزارة مباشرة للعالم القروي باش نحدثو المؤسسة

التعليمية باش نحدثو الداخليات.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات.

السيد الوزير،

احنا ملي تنجبدو العالم القروي والمناطق النائية والجبلية، لأن عارفين الظروف اللي تيعيشو فيها ذوك الناس من هشاشة ومن قلة في البنية التحتية ومن ضعف ديال الإمكانيات والمدخول المحدود، وبالتالي احنا تنوهو بالمجهودات اللي تبذلها وزارتكم وبسياسة القرب اللي تتنهجوها، السيد الوزير، وبزيارتكم الميدانية المتكررة للقرى والمداشر والمدن والجهات، هذا لا أحد ينكره.

وهنا نوجه تحية كبيرة لكم ولقطاع التعليم ولأسرة التعليم بصفة عامة على المجهودات الكبيرة اللي بذلتها خلال فترة جائحة كورونا، والمجهود الكبير اللي بذلوه رجال التعليم من أجل تجنيب المغرب أنه يكون في سنة بيضاء، وأنتم بطبيعة الحال السيد الوزير، لعبتم دور في هذا.

سؤالنا، بطبيعة الحال، يدخل في هاذ الإطار ديال الرفع والجودة في هاذ المناطق، بطبيعة الحال، القروية وخصوصا أننا مقبلين على أنه الدراسة يمكن تكون على بعد، وهنا نطلب منكم، السيد الوزير، أنكم تفتحو واحد القنوات مع "اتصالات المغرب" ومع الشركات ديال الاتصال بصفة عامة، من أجل تكون هناك اتفاقية شراكة باش تعاونو الناس باش يكون عندهم (des abonnements) أو بطاقة التعبئة بمبالغ ممكنة.

هناك مسألة، السيد الوزير، ديال الخصاص في الحجرات، الخصاص في البنية التحتية التابعة لقطاع التعليم، وهناك الإستراتيجية ديال 2015-2030 اللي احنا نعول عليها كثيرا واللي أنت أشرت إليها بطبيعة الحال السيد الوزير في المداخلات ديالك أكثر من مرة، واللي هي كنعولو عليها لأنها تشكل إقلاع حقيقي لهذه المناطق القروية.

هنالك لابد، السيد الوزير، بطبيعة الحال في هاذ التعقيب على مسألة ديال التوظيف بالتعاقد، اللي أعلنت عليها وزارتكم، واللي أنتم مشكورين عليها واللي نتمناو على أنه في المستقبل أنكم تدمجو هاذ المتعاقدين في أسلاك التربية والتعليم، ونتمناو أنكم كعضو في الحكومة أن الوزراء الآخرين بطبيعة الحال يحذو حذوكم ويمشيو للتعاقد الجهوي، المناصب المالية اللي كتخصصها الحكومة بصفة عامة هي تتخصص لجهات المغرب كامل، ولكن راه كاين جهات بطبيعة الحال بالأخص الجنوبية راه ما تيتخصص فيها هاذ المقاعد.

نشكركم، السيد الوزير، أنكم كنتم الأولين دخلتو ودخلتو الجهة ديال الداخلة والجهة ديال العيون والجهات الجنوبية استفادو من المناصب ديال التعاقد، ونشكركم ونتمنى منك أنكم تزيدو من هاذ المناصب.

وشكرا جزيلا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا الرئيس.

السيد المستشار،

غير باش نصحح واحد المفرد، ما بقاش التعاقد، ما بقاتش واحد العلاقة تعاقدية مع الأساتذة، ولات علاقة نظامية، لأن ابتداء من 13 مارس 2019 درنا نظام أساسي واعتمدنا المماثلة والمطابقة مع ما يتم به العمل به مع الموظفين ديال المنظومة.

بغيت أيضا نأكد على أهمية الاتفاقيات اللي أبرمناها مع الجهات، وجهة بني ملال- خنيفرة نموذجا، تم تقريبا واحد مليار و800 مليون ديال الدرهم، رصد هاذ الميزانية باش نحدو ونقلصو من الخصاص ولاسيما في العالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث، موضوعه "وضعية المربيات والمربيين العاملين بمؤسسات التعليم الأولي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة،

نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها

لرفع الحيف الذي يلحق المربيات والمربيين أطر التعليم الأولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

التعليم الأولي واحد البرنامج وطني مهم، هو المدخل الحقيقي لإصلاح المدرسة المغربية، الرسالة الملكية كانت واضحة باش نهضو بهاذ القطاع ويكون عندنا واحد التعليم أولي ذي جودة على المستوى الوطني، مجهود كبير تم وقامت به الوزارة منذ شتنبر 2018 باش نرفعو عدد المستفيدين من هاذ التعليم الأولي، لا بإحداث الأقسام، لا بإرساء واحد الإطار منهجي وطني اللي تيضمن لنا الجودة، اللي فيه ثلاث مستويات:

أولا، واحد المقاربة بيداغوجية، عدة بيداغوجية ملائمة مع التعلمات في هذا المستوى؛

ثانيا، هو تحسين الفضاء باش يمكن هاذ التلاميذ يحققو هاذ التحصيل ديالهم في أحسن ظروف؛

ثالثا، هو تكوين المربيات، المربيات بالنسبة لنا هو الضامن للجودة، لهذا اليوم تنضمنو لهم:

1- حقوق المربيات من طرف الجمعيات المشغلة باش يحصلو على الحد الأدنى من الأجور، وهذا واحد الأمر مهم؛

2- هو تكوين هاذ المربيات والرفع من القدرات ديال المربيات، باش يمكن يضمنو لنا واحد تعليم أولي ذي جودة؛

3- خلقنا واحد الفضاء محفز للاشتغال ديال هاذ المربيات.

وأيضا بغيت هنا نقول بأن المجتمع المدني اللي متمثل في هاذ الجمعيات تيشتغل معنا في هذا المشروع، مشروع طموح، مشروع وطني، وبغيت ننوه بهم، لأن تيقومو بواحد العمل مهم، اللي عبرهم تيتم تشغيل هاذ المربيات اللي تيقومو بالخدمة ديالهم على أحسن وجه.

غير هنا كاين واحد الالتزام باش يكون الاحترام ديال هاذ الحد الأدنى للأجر بالنسبة لهاذ المربيات، واحترام الحقوق ديالهم والضمان ديالهم ديال (la CNSS[2]) إلى آخره.

شكرا.

[2] **C**aisse **N**ationale de Sécurité Sociale

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، شكرا على جوابكم.

نعتقد أن منظومة التربية والتكوين، الدور الأساسي يبقى للأطر التربوية والأطر الإدارية، لاشك أننا كنتافقو على هاذ المبدأ، التعليم الأولي هو الأساس، تنقلو طفل من واحد الفضاء أسري مغلوق لواحد الفضاء ديال المدرسة، اللي هو مفتوح، باش ما يوقعش ليه ذاك الاصطدام في التعليم الأساسي.

السيد الوزير،

الوضعية ديال هاذ المربيين، مع الأسف، تدعو إلى القلق، ونحن نثير انتباهكم اليوم واحنا باقيين تنهضرو على الهشاشة في التشغيل في القطاع الخاص، واحنا دائما كنا نلح على الحكومة باش ما تعطيش المثال ديال الهشاشة داخل القطاعات الحكومية، لكن مع الأسف الواقع هو هذا، هو أنه اليوم الهشاشة موجودة في القطاعات الحكومية وهي اللي كتعطي الإشارة ديال الضوء الأخضر للقطاع الخاص باش يستعبد الأجراء.

اليوم، هاذ الحالة اللي وقعت في طنجة ما يمكن تكون إلا حالة من الحالات المتكررة، اللي لاشك أنه غدا غادي نلقاو حالات أخرى مشابهة، لأنه ما كيناش واحد الإرادة حقيقية باش هاذ الفضاء ديال الشغل، احترام الكرامة ديال الأجراء غائب تماما.

ومن هنا تندعو كافة الفاعلين السياسيين باش ياخذو هاذ الشي بعين الاعتبار، لأنه هذا المجال ماشي مجال ديال المزايدات.

السيد الوزير،

بالنسبة للمربيات الحد الأدنى للأجور، أولا هاذ القضية ديال الجمعيات ديال المجتمع المدني، نخليو جمعيات المجتمع المدني يديرو الدور الأساسي ديالهم باش ما يدخلوش حتى هم في الوساطة ديال التشغيل.

السيد الوزير،

رجاء، هاذ الفضاء اللي باقي الأمل المغاربة غير خليوه نقي، لأنه أنا عندي (contrat) دبا في أحد الجمعيات دايرة 1800 درهم، الحد الأدنى للأجور ما كاينش، ما كاينش التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، البنود أش تيقولو؟ على أنه لا يمكن لهاذ المربيات باش يطالبو بأي حق من الحقوق، هاذ الشي كاينة في عقدة الشغل، عندي.

لهذا تنقول للسيد الوزير، هاذ المجال ديال التربية والتكوين هو

مجال اللي التقت الإرادة ديال الجميع، لأنه مجال ماشي ديال المزايدات السياسية، ماشي مجال ديال الهشاشة.

ندعوكم، السيد الوزير، باش تنفتحو أكثر وتزيدو في الحوار الاجتماعي مع الفرقاء الاجتماعيين والنقابات، باش تحلو المشاكل اللي فعلا تنلمسو كاين مجهود، لكن ينبغي هاذ المجهود ما يبقاش في الخطابات وفي الروح اللي يمكن تكون عند السيد الوزير، خص هاذ الشي يمشي في الاتجاه ديال نديرو الأسس الحقيقية باش المنظومة تلقى الركائز الأساسية لهاذ المربيات والمربيين، تنعتقد هم الأسس ديال المنظومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد المستشار تنشكركم على التفاعل ديالكم.

غير بغيت نطمئنكم ونقول لكم بأن راسلنا الأكاديميات باش يديرو واحد اللائحة سوداء بالنسبة للجمعيات اللي ما تيحترموش هاذ المقتضيات الأساسية ديال الشغل، ولاسيما الحد الأدنى ديال الأجر وديال (la déclaration à la CNSS) ويمكن لي نقول لك بأن ما غاديش نجددو العقود إلى كان شي جمعية ما احترماتش هاذ الأمور.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "توفير الموارد البشرية اللازمة لإنجاح نظام البكالوريوس".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بعد التعثر الذي عرفته الجامعة المغربية بسبب أزمة كورونا، تعتزمون البدء بتنزيل مشروع البكالوريوس لإصلاح النظام البيداغوجي على مستوى الإجازة.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الشروط الضرورية لتنزيل سليم لهاذ المشروع، ولاسيما ما يتعلق بتوفير الموارد البشرية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون الوزارة بصدد اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتنزيل السليم لهاذ نظام البكالوريوس، اليوم الجامعة المغربية تخوض واحد النظام بيداغوجي منذ سنة 2003 في إطار ما نسميه بـ "إجازة - ماستر - دكتوراه"، وحان الوقت اللي نديرو واحد الوقفة تأملية وتقييم هاذ النموذج.

واليوم تبين بأن كان واحد الهدر جامعي مهول، كاين واحد الإحباط، لا بالنسبة للطلبة، لا بالنسبة للأساتذة، على المردودية الداخلية والمردودية الخارجية، وعدد ديال الشركات ولاو ما تيوجدوش ذاك (le profil) ديال الطالب اللي عندو واحد القدرات ومؤهلات اللي يمكن تيسر له الولوج لسوق الشغل.

لهذا درنا واحد الأيام دراسية على المستوى الوطني واشتغلنا مع الأساتذة ومع النقابات لبلورة هندسة بيداغوجية تستجيب لهاذ.. وتتمكنا باش نتجاوزو هاذ المشاكل.

وأيضا جاء القانون الإطار اللي أعطانا واحد القوة باش يمكن لنا نلاءمو النظام البيداغوجي ديالنا على الأنظمة المعتمدة على المستوى الدولي.

اليوم كنا غادي نطلقو هاذ النظام في السنة المنصرمة، ولكن جائحة كوفيد جاءت وعثرت لنا هاذ الدينامية اللي خلقنا على مستوى الجامعة لإرساء وتنزيل هاذ النظام.

اليوم، اعتمدنا واحد المقاربة تدريجية وتجريبية، وطلبنا من الجامعات اللي راغبة باش تمشي معنا في هذا المشروع تتفضل، في الأول كانو 5 الجامعات اللي عبرت باش بعض الشعب في بعض المؤسسات، وأكدنا هنا على أهمية المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، لأن المشكل اليوم عندنا في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح اللي اليوم فيها 89% ديال طلبة المغرب. بغينا هاذ الاستقطاب المفتوح يولي هو قوة المنظومة لأن اليوم هو الحلقة، ما نقولش ضعيفة، ولكن اللي فيها واحد العد ديال المشاكل.

مشينا في هاذ الإطار التجريبي والتدريجي، ومن بعد تفاجئنا لأن الجامعات الأخرى، دبا الجامعات العمومية 12 بها بغات تنخرط في هاذ العمل لأن واحد العدد ديال الأساتذة عبرو على الرغبة ديالهم

باش يديرو هاذ المسالك في إطار تجريبي وتدريجي، وطلبنا من كل جامعة تعطينا بعض المسالك اللي، إن شاء الله، احنا تنشتغلو باش ننزلوها ابتداء من شتنبر المقبل.

بلورنا واحد دفتر الضوابط البيداغوجية اللي دخلنا فيه واحد العدد ديال المقاربات جديدة ولاسيما المقاربة البيداغوجية اللي اعتمدنا على الرقمي، لأن التجربة ديال هاذ جائحة كورونا لزمتنا باش نعتمدو هاذ مقاربة التناوب والتعلم الرقمي، لهذا غادي ندخلوه، إن شاء الله، في هاذ التجربة هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

ويبدو بالفعل بأنه الوزارة تتوفر على تصور متكامل من أجل التنزيل السليم لهاذ المشروع. فقط من أجل أن تكون الصورة أوضح، لاسيما وأنتم أستاذ جامعي وعميد سابق ورئيس جامعة قبل أن تكون وزير، وتعرفون جيدا المشاكل التي تعاني منها الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح.

أريد في هذا الإطار أن نقترح عليكم:

- أولا، ما يتعلق بالتقييم لحوالي 17 سنة ديال (le système LMD[3]) من المهم جدا أن يكون منشورا على أوسع نطاق، لأنه حتى لا نكرر الأخطاء، ومن المهم جدا أن المشروع الجديد يبرهن، على الأقل من الناحية النظرية، على أنه يتجاوز الأعطاب ديال النظام القديم، حتى لا نعيد تكرار نفس المشاكل؛

- النقطة الثانية هو أن الجامعات المغربية، ولاسيما ذات الاستقطاب المفتوح، تحتاج إلى الكثير من الموارد، إذا تأملنا في الهندسة البيداغوجية كاينة واحد 4 ديال المرتكزات، هاذيك 4 ديال المرتكزات محتاجة لموارد بشرية ومحتاجة إلى تكوين، لا أعتقد بأن الجامعات كلها متوفرة عليها.

إلى اخذينا غير على سبيل المثال الأنظمة المعلوماتية أو النظام المعلومياتي بالنسبة لكل جامعة، لا أعتقد بأن الجامعة تتوفر على هاذ النظام، بالإضافة إلى ما يتطلبه هاذ النظام الجديد من أساتذة مؤهلين ومدربين، خصوصا فيما يتعلق باللغات وبالمهارات الجديدة؛

- النقطة الثالثة هو موقع الهياكل ديال المؤسسات الجامعية من هاذ الإصلاح، اليوم نحتاج إلى حوار مع الشعب، مع مجالس الكليات، مع مجالس الجامعات، لماذا؟ من أجل التملك الجماعي لهذا المشروع لضمان تنزيله التنزيل السليم، ومحتاجين لواحد الحوار موسع وإشراك الجميع فيه. صحيح أنكم مشكورين درتو حوارات مع النقابات، ولكن من الناحية البيداغوجية مهم جدا أن يكون تملك جماعي لهذا المشروع؛

- أيضا أنتم في علمكم، السيد الوزير، أنه الوضعية ديال الأساتذة الباحثين اليوم تحتاج إلى نظام أساسي جديد محفز ويراعي الوضعية المادية للأساتذة، لا أريد أن أربط بين نظام البكالوريوس كنظام بيداغوجي وبين الوضعية المادية، ولكن الأستاذ الباحث يحتاج إلى نوع من التحفيز المادي والمعنوي، يحتاج إلى نظام الترقية يكون مبني أساسا على الملفات العلمية وعلى الاستحقاق، وذلك بشكل واضح، وأعتقد بأنكم ذاهبون في هاذ الإطار؛

- النقطة الأخيرة، السيد الوزير، وهي المتعلقة بإصلاح القانون 01.00 أعتقد أنه باش نربطو بين القانون المنظم للجامعة المغربية وبين هاذ نظام البكالوريوس، لابد من تطوير النظام ديال القانون المنظم للجامعات، حتى يكون منسجما مع المشروع الجديد.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس موضوعه "توفير مساعدين اجتماعيين بالمؤسسات التعليمية العمومية والخاصة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيد الوزير،

لما نتحدث عن عدد ديال المشاكل اللي تيعرفها قطاع التعليم، تتبرز بشكل مهم عدد ديال الظواهر منها: الانقطاع عن الدراسة، الهدر المدرسي، العنف والصعوبات المعرفية للتعلم لدى التلاميذ، مما يطرح الإشكالية ديال التتبع أو التكفل بهاذ الإشكاليات هاذي من طرف الخبراء وذوي الاختصاص، لعل طبعا هاذ المساعدين الاجتماعيين أو الأطر ديال المساعدة النفسية والاجتماعية هم الفئات الكفيلة بهاذ العملية هاذي.

طبعا إذن التساؤل ديالنا هو:

كيف ترى الحكومة أو الوزارة ديالكم هاذ الموضوع هذا؟

[3] **L**icence- **M**aster- **D**octorat

واش كاين شي توجه بعيد النظر يتعلق بهاذ الأطر هاذي، بالإضافة طبعا إلى الأطر الإدارية اللي راه فيها واحد النقص كبير على المستوى ديال المؤسسات التعليمية؟

ولكن هاذ الأطر المختصة بالضبط، بغينا نعرفو أشنو عملتو فيها على المستوى العدد وحتى على مستوى مباشرة الأعمال ديالهم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

تنشكركم على هذا السؤال، لأن أعطيتنا فرصة باش نقدمو واحد المبادرة قمنا بها، لأول مرة في هاذ السنة وظفنا هاذ الملحقين في الإدارة والاقتصاد، الملحقين التربويين والملحقين الاجتماعيين.

اليوم المؤسسات التعليمية واحد العدد منها تتعرف نواقص ولاسيما في الجانب التدبيري، إما على الجانب ديال الإدارة أو الجانب التربوي أو الجانب ديال الدعم النفسي وخلايا الوساطة.

اليوم أطلقنا واحد تجربة أولية، هي تجربة فتية، ولكن تحت المجهر، وإن شاء الله، تنطمحو باش السنوات المقبلة نرفعو من العدد ديال هاذ الملحقين، هاذ السنة كاين 2000 اللي هوما دبا في طور التكوين، وإن شاء الله، ما كرهناش سنة بعد سنة نرفعو من هاذ العدد.

شكون هاذ 2000؟ 200 إطار للدعم الإداري والاقتصادي، اللي غادي يشتغلو إما في المدارس الجمعاتية لأن كاينة واحد الميزانية، كاين واحد التدبير إداري ومالي، أو في الإعداديات وفي المؤسسات التأهيلية، كاين 600 إطار للدعم التربوي، كما تعرفون اليوم تقريبا 70% ديال المؤسسات على المستوى الابتدائي فيهم غير المدير، إذن كاين واحد الخصاص كبير، وهاذ 600 هاذو غادي يدعمو السادة المديرين على المستوى الابتدائي في الجانب التربوي، و1200 إطار اللي غادي يهم الدعم الاجتماعي والنفسي.

وهنايا اخترنا المجازين في علم النفس، في علم الاجتماع اللي تم التوظيف ديالهم واللي هم في التكوين واللي غادي يتكلفو بهاذ الوساطة والخلايا ديال الوساطة وديال الدعم النفسي على المستوى الإعدادي، لأن تما عندنا الصعوبات ديال العنف وتما كاين هاذ المراهقة، سن المراهقة وأيضا على المستوى ديال التعليم الثانوي.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات.

فعلا هاذ الموضوع سبق لنا أن ناقشناه معكم لما كنا نتحدث عن واحد المبادرة رائدة، اللي كانت تعملت في إقليم الفقيه بنصالح، ووقفت وعملت واحد الدراسة على هاذ الإشكاليات هاذي وضرورة غير ماشي يكون فقط الجمعيات مزيان تساعد حتى هي المدرسة في إطار الشراكة مع المبادرة الوطنية والمندوبية ديال التعليم والأكاديمية، ولكن المهم أكثر هو أن هاذ المجال هذا يولي من الاهتمامات الأولى ديال الوزارة، باش يكونو هاذ الناس يشتغلو بالوزارة بأريحية وتعطى لهم جميع الإمكانيات باش يشتغلو، لأن تيقومو بواحد العمل.. غادي يقومو على كل حال بواحد العمل خارج حتى المدرسة وخارج المحيط المدرسي، لأنه خص يتعاملو مع الأسر ويشوفو الإشكاليات ديالهم ويشوفو.. لأن الأمور معقدة عندها مرتبطة بالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وبالعلاقات اللي كاينة بين التلاميذ والمعلمين إلى غير ذلك.

فبالتالي مزيان أن هاذ المبادرة ديالكم جات اليوم، تنظن أنها خصها تتعدى ما هو اللي قلتوه أنها مبادرة نموذجية، خصها في الحقيقة تدخل في الأساسيات ديال هيئة التعليم، العدد اللي درتوه تنعتقدو بأنه غير كافي، 11 مؤسسة تعليمية درتو دبا تقريبا 1000 أو 2000 ما كافياش.

ثم أيضا لابد من الاهتمام أيضا بالقطاع الخاص، حتى هو خصو يدخل في هاذ النموذج هذا وفي هاذ العملية، تنشوفو على المستوى التجارب في الخارج، هاذ الناس هاذو هاذ المساعدين الاجتماعيين يقومون بواحد الدور مهم، وخص حتى هاذ المدراء ديال المدارس وديال الإعداديات والثانويات يفهمو الدور ديال هاذ الناس، ما خصهمش يعتبروهم كإطار مدرس، خص يعطيوه هذاك الاهتمام والدور اللي خصو يقوم به يعرفوه مزيان، باش يكون يقوم به على أحسن قيام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير..

السؤال السادس موضوعه "التأمين الإجباري عن المرض الخاص بمستخدمي قطاع التكوين المهني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بالطبع اعتمادا على الفصل 31 من الدستور، اللي نص على العناية الصحية والحق في العلاج والحماية بشكل عام، وكذلك القانون 65.00 بالطبع اللي جسد هاذ الالتزام ديال الدولة لتكريس مبدأ الحق في الصحة.

ولهذا كان عندنا الصندوق ديال (CNSS) اللي تينخرطو فيه في إطار التغطية الصحية الإجبارية الناس ديال القطاع الخاص، وعندنا (CNOPS[4]) بالطبع اللي تيمشيو ليه القطاع العام والمؤسسات العمومية.

نسائلكم، السيد الوزير، على القطاع ديال التكوين المهني المستخدمين والأطر ديال التكوين المهني، فين تيتجلى هاذ الحق هذا ديالهم في الاستفادة من هاذ التغطية؟

كما نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لإنصاف هذه الفئة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

أشكركم على طرح هذا السؤال اللي كنعتبروه موضوع تشريعي محض، لأنه يتجلى في تنفيذ قانون 65.00، ولاسيما المادة 114، هاذ المادة 114 اللي كتدخل في ميدان التغطية الصحية، (donc) هذا واحد الأمر يتعلق بالسياسة العامة ديال التغطية الصحية، وماشي ديال واحد الموضوع قطاعي محض.

بغيت نذكر بأن قبل ما يخرج ذاك المرسوم في 2005، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل كان تيوفر تقديم هاذ الخدمة لجميع موظفي المؤسسة، ومن بعد صدور المرسوم 18 يوليوز، المادة 2 خولت لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل باش يختار بين الشركات ديال التأمين وبين (CNOPS) وبين (CNSS).

في 2005 نيت، المدير آنذاك دار واحد استقراء الآراء ديال المستخدمين، وتبين بأن المستخدمين فضلو باش يبقاو متعاقدين مع هاذ الشركات ديال التأمين، 2011 عاود جدد هذا الاستقراء نفس الشيء، لهذا اليوم المادة 2 ديال المرسوم ديال 2005 ما كيمنعش المكتب باش ما يديرش واحد العقد مع هاذ الشركات المؤمنة ويمشي (la CNOPS) ويمشي لـ (CNSS).

فاش كنشوفو هنا؟ كنقارنو الامتيازات المخولة من طرف هذه الشركات كنلقاو بأن تقريبا نفس الامتيازات، إذا ما قلتش أحسن بالنسبة لهذه الشركات ديال التأمين، لا على المستوى ديال الاستشارات الطبية، لا على المستوى ديال التطبيب، لا على المستوى ديال الأدوية، لا على المستوى ديال الكشوفات الإشعاعية، لا على التحاليل المخبرية... إلخ.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الوزير.

ونستغلها فرصة لنشكركم على كل المجهودات التي تبذلونها وعندنا فيكم الثقة السيد الوزير أن هذه القضايا اللي غادي نرفعوها لكم غادي تلقى الآذان الصاغية، وأكيد أنكم غادي تهتمو بهاذ الفئة.

نعم، السيد الوزير، المشكل اللي واقع هنا هو هذا، هو أنه المكتب عوض أنه يمشي لـ (CNOPS) مشى لشركة ربحية، وملي مشى بالطبع لشركة ربحية هذا أدى لواحد المعاناة ديال هؤلاء الناس.

نعم المعطيات اللي عندك السيد الوزير عندنا معطيات أخرى اللي كتجي من عند المستخدمين ومن عند الأطر ديال القطاع ديال التكوين المهني اللي نقولو كاين الاقتطاعات اللي هي مرتفعة في إطار المقارنة، كاين المشكل ديال التحمل، كاين المشاكل ديال رفض مجموعة من الملفات وبعض المرات بدون معرفة السبب، كاين عدم التعويض على الكثير من الأدوية مقارنة مع ما هو موجود في (CNOPS)، عندنا الهزالة ديال التعويض اللي في أحسن الأحوال كتوصل لحدود 50% في أحسن الأحوال، قلة الاتفاقيات السيد الوزير مع المصحات والمختبرات، وخصوصا في المدن البعيدة، ولذلك هؤلاء الناس في إطار هذه الشركة اللي هي اتخذها المكتب راه كيضطرو يتحركو من مجموعة ديال المدن باش يجيو للمدن اللي هي عندها شراكة مع هذه الفئة.

ولذلك، السيد الوزير، كنعتبر بأن هذا كيتطلب منا اليوم نفكرو بشكل جدي باش هذه الفئة هذه ننصفوها إذا كان هذه الوضعية ديالها خصها تكون في (CNOPS)، نتمناو السيد الوزير أن الأمور تمشي في هذا الاتجاه.

بالإضافة إلى ذلك هؤلاء الناس يطالبون اليوم وباستمرار لماذا لا يكون لهم الحق على مستوى العمل في إطار العمل الاجتماعي أن ينضمو كذلك إلى مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية،

[4] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale

وخصوصا وأنهم ينتمون إلى نفس القطاع.

بالإضافة إلى ذلك عندهم كذلك مع هذه الشركة مشكل ديال التقاعد في الاقتطاعات، تقتطع اليوم لهاذ المتقاعدين أجرة ديال شهر من أجل الاستفادة من التقاعد، كذلك راه عارفين السيد الوزير، انتوما راكم مطلعين واحنا سولناكم وجاوبتونا في هذاك المشكل ديال بداو الاقتطاعات وما كيستافدوش في الوقت اللي انتوما جاوبتونا واحد الجواب بأن المشكل كاين مع المالية، وقلتو كاين واحد اللجنة كنعاودو نأكدو عليكم السيد الوزير باش هاذ اللجنة هذه تسرعوها في أقرب وقت.

كما نسألكم، السيد الوزير، عن التمثيلية للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في المجلس الإداري لهذا المكتب، كما ينص على ذلك القانون، باعتبارعلى أن النقابات الأكثرتمثيلية هي ممثلة في مجلس المستشارين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة فيما تبقى من الوقت للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد المستشار المحترم،

التسوية النهائية لهذا الملف تقتضي تعديل المادة 114 ديال القانون 65.00، واللي كيتكلف بهذا القانون هو السيد وزير الصحة، وفي إطار التنسيق الحكومي إن شاء الله غادي نهضرو مع السيد وزير الصحة، باش يواكب هاذ المشروع وإن شاء الله تتم تلبية الطلبات ديال هذا الشغيلين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "نقص المرافق الصحية بمدارس العالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
السيدة الوزيرة،
السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،
السيد الوزير المحترم،

تعاني مجموعة من المدارس في العالم القروي والحضري نقصا حادا فيما يخص المرافق الصحية في الكثيرمن الأحيان غيابها التام، لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المزمع اتخاذها من أجل تدارك هذا الأمر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزيرمن أجل الإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.
السيد المستشار المحترم،

غير نذكر بأن الوزارة بذلت واحد المجهود كبير، باش أولا للربط بشبكة الماء والكهرباء لواحد العدد ديال المؤسسات على مستوى ديال الفرعيات وتوفير أيضا المرافق الصحية في هذه الفرعيات. اليوم عندنا واحد القناعة راسخة بالأهمية ديال هذه المرافق الصحية في الحد من الهدر المدرسي، ولاسيما بالنسبة للفتاة القروية.

بغيت نقول لكم بأن اليوم المشكل أشنو هو؟ المشكل عندنا تقريبا واحد 11.500 مؤسسة، 13.000 فرعية، وشحال بقاو اللي ما مربوطينش، اللي ما فهمش مرافق صحية؟ بالنسبة للمؤسسات المركزيات؟ كاين 334، بالنسبة للفرعيات 4590. صعوبتين، الأولى راه هو عدم التوفرعلى نقط الماء، ولاسيما على المستوى القروي والمناطق النائية والجبلية، ها الأول.

ثانيا هو التمويل، راه كاينة واحد الكلفة هائلة، وهنا بغيت نبين ونذكرالمجهود اللي كتقوم به الحكومة سنويا، هاذ السنة ديال 2020، 335 مرفق صحي اللي تدار، السنة المقبلة إن شاء 2021، 1354، 95 مليون درهم، وبالحق اليوم المشكل ما بقاش، لماذا؟ لأن القانون الإطار اعطانا 3 سنين من هنا 2023 باش هذا المشكل ما يبقاش، (donc) خصنا نضطرو ونوفرو التمويل ولاسيما عبر الشراكة مع المجالس الإقليمية ومع الجهات، باش نحدو من هذا المشكل كامل.

هاذ انعدام نقط الماء أشنودبا كنديرو في واحد العدد ديال المناطق؟ إما الصهاريج، إما الآبار، واحد المواقع ما فهمش، ما كيوصلش كاع الماء، كيفاش غادي نديرو المرفق الصحي؟ الخصاص راه جاي حتى من هاذ المشكل هذا.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابة.

السيد الوزير،

أنت اعترفتي بكلشي بأن ما كاين مشكل، وهنا السيد الوزير أنا كنقول هذا هو تبذير المال العام، تبذير المال العام هو كنجيو كنعملو واحد المدرسة في واحد المنطقة ما درسناشي مجموعة ديال الأمور، تنجيو تنديرو واحد المدرسة على حسب هوانا، أنتينا تكلمت السيد الوزير قلتي على أساس ما كاينشي الماء، جينا برمجنا الفلوس نبنيو المراحيض، تبناو هاذ المراحيض، واعترفتي السيد الوزير على أساس ماشي مربوطة بالشبكة ديال الماء والكهرباء، إيوا علاش غادي نبنيو هاذ المراحيض؟ علاش غادي نبنيو هذه المدارس؟ ما عندنا علاش نبنيوهم؟ خصنا ضروري نعملو دراسات.

المغرب هذا هو الإشكال الحقيقي فيه السيد الوزير، شوف الاعتراف، نهضرو منطقيا، احنا كنصايبو الطريق كنهرسو الطريق، كنعاودوها 70 ألف مرة، غير الطرقان، علاش؟ ما كنجيوش وكنعملو واحد الدراسة اللي هي معقولة.

دبا كيف يعقل السيد الوزير جيتي كتقول لنا المراحيض ما عندناش باش نربطوها بالماء الصالح للشرب، نظرا للماء ما كاينشي في ذيك المنطقة، حفرو الآبار ما كاينشي، احنايا دائما غادي نبقاو متكلين على مجالس العمالات ومجالس الجهات، وهي الوزارة كاينة تهضر على الاعتمادات السيد الوزير معقولة، نرفعو من الاعتمادات معقولة، علاش ما نعملوش دارت؟ دبا خصنا نعملو "دارت"، شبرو الاعتمادات ديال الدولة نعطيوهم لوزارة التربية الوطنية، عاود نساليو من وزارة التربية الوطنية نعطيوهم لوزارة السياحة واحنا ماشين، خصنا نبداو ندیرو "دارت"، هاذ الشي كاين.

خص السيد الوزير يكون مخطط مدروس، ما نبقاوشي نغطيو الشمس بالغربال ودبا عاد قلناها، هضرنا احنا كنقلو الحقيقة والمعاناة، تصور أنا بنتي غادي نديها لواحد المنطقة في الجبل غادي تقرا خصها (toilettes) فين غادي نديها؟ غادي نديها عند الجيران، ندق على الناس اللي ساكنين حدا المدارس، وأنت كتعرف الظاهرة اللي كيعيشها المغرب، ظاهرة الاغتصاب ديال الأطفال وكذا.. وسير واحد المجموعة ديال الحوايج.

إذن هنايا، السيد الوزير المحترم، هاذي مسؤولية ديال الوزارة خصها تتحمل فيها المسؤولية، احنا مع ذيك المدرسة الجمعاتية معقولة، احنا جينا وتنمشيو في واحد الاتجاه، جينا للنقل المدرسي، النقل المدرسي، جينا لكذا.. موضة، دبا عندنا الموضة، السيد الوزير المحترم، هي نحلو الإشكاليات ديال المغاربة، نوفرو لهم الماء والضو والمراحيض باش الوليدات يقراو، على هاذ الأساس الناس خارجين للزنقة. بالتعاقد صيفطها حتى للجبل و(toilettes) ما عندهاشي..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

القضية التعليمية قضية الجميع، ماشي ديال الوزارة وما شي ديال أحد آخر، الجماعات الترابية هاذي من الدور ديالهم، لأن هوما قرابين لهاذ المدرسة، إلى ما قدروش يوفرو لنا الربط خصهم يساعدونا أولا.

ثانيا، إلى ما كانش شي منطقة فيها الماء ما نقريوش أولاد المغاربة؟ أبدا، وإحداث مدرسة تتم بواحد العدد ديال المعايير، تكتل بشري، في واحد البلاصة، ماشي واش كاين الماء ولا ما كاينش الماء، خصنا نقريو أولاد المغاربة هذا هو المهم السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "معادلة شهادة الهندسة المعمارية لطلبة خريجي كليات الحجاوي للهندسة التكنولوجية قسم الهندسة المعمارية بالمملكة الأردنية الهاشمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في إطار سياسة التعاون الدولي بين وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر، تبرم عدة اتفاقيات وشراكات بين دول أجنبية، من بينها المملكة الأردنية الهاشمية.

وفي هذا الصدد، اختيرت مجموعة من التلاميذ أو الطلبة وقضوا 5

سنوات في الدراسة بإحدى جامعات الأردن، ليأتوا بعد 5 سنوات أو 6 سنوات من الدراسة والتحصيل ليقال لهم إن هذه الشهادة لا تتناسب أوليس لها معادلة، علما السيد الوزير، أنهم كانوا يستفيدون من منحة التميز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

فكرة أولية على نظام التعليم العالي في مملكة الأردن، دبلوم البكالوريوس 4 سنوات، بالنسبة للحقل المعرفي للآداب وديال القانون 5 سنوات، بالنسبة لطب الأسنان، الصيدلة والهندسة المعمارية، 6 سنوات بالنسبة للطب، ما بعد البكالوريوس الماجستير إما سنة أو سنتين، الدكتوراه 3 سنوات إلى 5 سنوات بتقديم الأطروحة.

هاذ الطلبة اللي هضرتي عليهم، السيدة المستشارة المحترمة، دارو "الباشلور" في 5 سنوات، دخلو للمغرب وقدمو طلب المعادلة، الهندسة المعمارية في المغرب 6 سنوات ماشي 5 سنوات، (donc) ما استوجبوش هاذوك الزمن الغلاف الزمني، عدد السنوات، وفي هاذ المعادلة المدرسة ديال (l'architecture) تتدخل معنا في اللجنة ديال العلوم والتقنيات والهندسة والهندسة المعمارية. (donc) اليوم هي ترفض باش تعطي معادلة ديال 6 سنوات للسنوات غير بـ 5 سنوات.

بالنسبة للصيدلة اللي تتدار في 5 سنوات، هاذ الصيدلة تدار فاش تيدخل عندنا للمغرب هي مدبرة من طرف التعليم العالي، وعندنا احنا ما نسميه بامتحان التقييم المعرفي اللي تنشوفو واش ذيك المعارف ديال هاذ الطلبة عندهم أو لا تنعطيوهم واحد السنة تكميلية في المغرب، هاذ المدرسة (l'architecture) ما عندهومش هاذ السنة التكميلية في المغرب، ما تيعملوش بها، إذن أشنو طلبو من هاذ الطلبة؟ باش يرجعو يديرو سنة الماجستير باش يكملو 6 سنوات ويدخلو نعطيوهم المعادلة ديالهم.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

صعيب نهضر معك في التعليم العالي، لكن السيد الوزير أنا غير قبل التفكير، لنتبادل الرؤى في هذا الموضوع.

أولا، السيد الوزير، طلبة الهندسة بالأردن يدرسون في إطار نظام البكالوريوس من 5 إلى 8 سنوات، صحيح، يعني يمكن للطالب إتمام دراسته في 5 سنوات إذا كان يدرس الفصول الصيفية كما يمكنه أن يدرس 8 سنوات إذا لم يدرس خلال الصيفية، هاذو قراو في الفصول الصيفية إذن عندهم 8 سنوات، دبا هذا قانون ماشي أنا اللي كنديرو، إذن هذا من جهة.

بالمقابل كاين في المغرب 6 سنوات، مزيان. هاذو ناس اخذاو منحة، يعني المال العام، يعني أطر مزيانة متميزة، مشيتو صيفطتوهم لهذه الجامعة ملي كانو ماشيين تقولو لهم أودي راه خصكم تبقاو تما حتى تزيدو عام ولا شي حاجة.

ثانيا الوزارة أش كتدير؟ ترفض المعادلة ولا تقدم تفصيلا ولا تعليلا، آش كتقول؟ لا يتناسب، نعطيك الأوراق السيد الوزير، كيقول لا يتناسب، هذه الشهادة "لا تتناسب"، مزيان.

إذا كانت لا تتناسب مع دبلوم مهندس في المغرب، فما قيمتها؟ هاذي وحدة. وعلاش صيفطتهم يقراو 5 سنين ولا 8 سنين ولا شحال؟ ماذا تناسب؟ واش يمكن يولي تقني ولا يولي شي حاجة؟ واش الطالب خصو يزيد يقرا؟ إذا يقرا أشنو خصو يقرا؟ وفين غادي يمشي يقرا؟ وخصكم تعيطو لذوك الطلبة وقولو لهم أجي أسيدي أنت راك قريتي ومازال خصك تكمل شي شويش ديال القراية، خصك ترجع للكلية بالأردن وتكمل هذيك القراية ولا ديرو لهم شي حاجة، أما ندوز 5 أو 6 سنين وأنا في الأردن مع أنني ممنوحة ونرجع لهنايا باش تقول لي أنت حتى حاجة، ما عنديش حتى شي حاجة ! إذن هذا خطير السيد الوزير، ما يمكنش نبقاو نديو الطلبة متميزين ممنوحين ويقراو 5 سنين ومنين يجيو تقول لو "لا يتناسب"، قول لو آجي، أنا عرفت الناس قراو في روسيا وقالو لذاك الطبيب كيجي كيقولو خصك تزيد 6 أشهر في (pédiatrie) ياك؟ وحتى هذا شدوه وقولو له وزيد واحد 3 أشهر ما نعرف هنا، واحد 5 أشهر هنا، وشي حاجة وردو بأنه.. ماشي نكونو كنتجو غير الإحباط، سير قرا وأجي هضر وهذه الشهادة لا تتناسب، لا السيد الوزير، أنا أريد تعليلا وأريد أن تعطيو شي حل لهاذ الناس لأنهم متميزون وطلبة جيدين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أعطيناهم الحل، هي يمشيو يزيدو عام باش يديرو 6 سنوات، لأن هذه القضية ديال التدريس التكميلي في المغرب ما كاينش بالنسبة للهندسة المعمارية، كاين في الطب والصيدلة وطب الأسنان، لأن خاضعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، الهندسة المعمارية خاضعة لوزارة الإسكان (donc) ما دايرينش هذه السنة التكميلية في المغرب.

(donc) خصهم يمشيو يديرو سنة، (donc) أعطيناهم حل، واش فهمتيني؟ ماشي ما اعطيناهمش حل.

غير باش نتفقو على واحد القضية، المعادلة تقتضي مطابقة وملاءمة هذه الشواهد الأجنبية بما هو قائم في المغرب، هاذي هي مفهوم ديال المعادلة قانونيا، هاذ الشي في إطار الاحتفاظ بواحد المصداقية وواحد القيمة علمية ديال الشهادة الوطنية، (donc) هذا المقتضى ما كاينش بالنسبة للمدرسة ديال الهندسة المعمارية خصنا نديروه، (donc) إن شاء الله مع السيدة الوزيرة نشوفو أشنو هوما الظروف اللي يمكن لنا نزلو هذا الأمر هذا، ولكن الحل راه أعطيناه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة، وموضوعه "الوضعية الاجتماعية لعمال المناجم في ظل جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد المستشار.. السؤال للفريق الاستقلالي، السي اللبار عندكم سؤال خصكم تجاوبو عليه.... الموضوع "الوضعية الاجتماعية لعمال المناجم في ظل جائحة كورونا".

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

الوضعية الاجتماعية لعمال المناجم، السيد الوزير، الكل يتذكر هؤلاء العمال بمحنهم وبمعاناتهم اليومية، سعيا وراء لقمة عيش، غير أن القانون لحد الساعة لا ينصفهم نهائيا، ما دام القانون المنجمي لا يطبق ولم يصدر بعد، يا ما سمعنا أن القانون المنجمي سيخرج لإنصاف هذه الفئة.

اليوم، أغلب العمال يعيشون في وضعية غير قانونية، رغم ما لهم من امتيازات طفيفة جدا، وأنا أتكلم على إطلاع وإلمام كبيرين بالموضوع، بحيث أن القانون الذي يطبق هو قانون مدونة الشغل، أي (SMIG) مثلا، نهضرو على الأجور (SMIG) يطبق الحد الأدنى للأجور، واش الحد الأدنى للأجور اللي احنا تنشتغلو فوق السطح هو الحد الأدنى للأجور اللي تنخدمو 600 مترتحت؟

ثانيا، غالبا ما تكون هناك شركات المناولة، وما أدراك ما شركات المناولة التي دائما هدفها هو الربح واستنزاف الطاقة البشرية.

السيد الوزير،

أنا تنعرف اليوم.. ما تنلوم حتى شي واحد، بقدر ما أنني أوجه نداء، نداء الرحمة حتى لا نصل إلى ما وصل إليه معمل ديال طنجة، بحيث كارثة بيئية، كارثة إنسانية في التعامل مع هؤلاء العمال، فالرجاء البحث أو الحرص على تطبيق القانون والعناية بهؤلاء العمال، بحيث وجوه شاحبة، أجسام تارة ينهكها المرض، مرض الصدر، مرض القلب، بحيث هذه الفئة تتطلب منا جميعا عناية خاصة ومبادرة إنسانية أكثر ما هي قانون الشغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على التعقيب.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على إثارة هذا الموضوع.

هو السؤال كان حول أوضاع العاملين في الجائحة، ولكن مادام تكلمت بصفة عامة لا بأس، فقط نبغي نقول بأنه على مستوى الجائحة كانت متابعة دقيقة، حصرنا العدد ديال العمال اللي عانو في هاذ الجائحة، كاين التعويض ديال الآلاف كل شهر، تقريبا وصلت إلى مئات الملايين، غير باش تنعطي هاذ المعطى كموجز، لكن ما تمت الإشارة إليه أخذ بعين الاعتبار 2 القوانين جديدة، القانون الجديد تم الانتهاء من التشاور حوله هو القانون المنجمي، لهاذ القانون المنجمي الجديد يذكر على قضية العمال وكان تيذكر بالدرجة الأولى على 2 ديال النقط، اللي تنعتبروها أساسية:

النقطة الأولى: هي قضية المناولة والشروط ديال المناولة، يجب أن تكون خاضعة لنفس الشروط ديال الشركات المنجمية، باش ما يكونش نوع من الاختباء ديال بعض الشروط اللي هي سيئة؛

والأمر الثاني: وهو الأثر ديال المناجم على المجال، ما يسمى بالمحتوى المحلي، بمعنى التنمية اللي يمكن يقوم بها المناجم على المستوى المجال، هاذ الشي أخذ بعين الاعتبار.

الأمر اللي أشرت له السيد المستشار، ديال أن هناك.. وبالمناسبة القانون الثاني هو القانون المنجمي، يعني القانون ديال العاملين في المناجم، راه استشرنا مع النقابات، رسلنا لجميع النقابات، اعطاونا الملاحظة ديالهم، أرسلناه أيضا للشركات، والآن عندنا نسخة متوافق حولها، اللي كيحافظ طبعا على مصالح ديال الشركات وهذا شيء طبيعي كمستثمر، أكيد أنتم أيضا تدافعون عنه.

ولكن في نفس الوقت يأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذا القطاع، هاذ الشي علاش هو عندو نظام خاص به لا يشبه النظام ديال الشغل، نظام خاص به، النظام ديال الصحة، التقاعد، في التعويضات، في الاحترازات ديال الوقائية ديال السلامة وديال الأمن، ولذلك راه كاين قانون جديد، أخذنا بعين الاعتبار المقترحات ديالكم منها ما أشرتم إليها، ولكن هناك تفاصيل جاءت بها النقابات بتوافق طبعا مع الشركات باش يمكن لنا نوصلو إن شاء الله إلى إطار اللي غادي نشجعو به الاستثمار في قطاع المعادن لأن البلاد ديالنا فيها مؤهلات كبيرة وكبيرة جدا، أقول كبيرة وكبيرة جدا.

ويمكن تجي الفرصة، إن شاء الله، ونتحدثو عليها، وفي نفس الوقت نحافظ على حقوق العاملين، حتى لا يتكرر ما يقع، وإن كان هذا الشي الذي يقع وقع فيه أشياء غير مرخص لها، وقد يقع في أشياء مرخص لها، ولذلك فالمراقبة يجب أن تشمل الجميع والكل يجب أن يتحمل مسؤوليته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تفعيل مبدأ النجاعة الطاقية في كل السياسات العمومية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

زملائي المستشارين والمستشارات،

من بين الأهداف المسطرة ضمن السياسة الطاقية الجديدة ببلادنا تفعيل مبدأ النجاعة الطاقية، من خلال التحكم في استهلاك الطاقة.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير عما قامت به الحكومة في تنفيذ وعودها والتزاماتها من أجل تفعيل هذا المبدأ في كل السياسات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نبغي نأكد بأنه السياسة الطاقية في البلاد ديالنا عندها 2 ديال الركائز:

- الركيزة الأولى طبعا هي إنتاج.. يعني ما يسمى بإنتاج الطاقة النظيفة، والحمد لله خطت فيها البلاد ديالنا خطوات كبيرة؛

- والركيزة الثانية هي هاذ الشي ديال النجاعة الطاقية، ولكي تشمل كافة القطاعات.

أنتم تعلمون بأنه بعد صدور القانون عدد من النصوص صدرت مراسيم لأن لابد من الإطار التشريعي، مرسوم حول الافتحاص الطاقي الإلزامي ديال جميع الأنشطة الإقتصادية، وخاصة اللي تستهلك الطاقة بشكل كبير جدا، المرسوم الذي تم إعداده مع وزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بالعنونة الطاقية، بمعنى هذه التجهيزات اللي كنستهلكوها واللي كنستغلوها خص لابد المواطن أن يعرف الحجم ديال الاستهلاك ديال الطاقة، ثم مرسوم ديال الشركات اللي كتدير الافتحاص الطاقي وشركات اللي كتدير الخدمات الطاقية، بالإضافة للمواصفات اللي خصها تكون متوفرة في عدد من الأجهزة، واللي وصلنا لواحد العدد ديال المواصفات.

بالإضافة إلى ذلك، اشتغلنا مع قطاع بقطاع، كما نص على ذلك القانون، كما نصت عليها المراسيم، كما نصت عليها الاستراتيجية، قطاع بقطاع، آخرها - وهذا يهمكم - تم الاتفاق اليوم بعد تجربة ناجحة في القطاع ديال المصانع، يعني ديال الصناعة، مشينا الآن كنشتغلو على المناطق الصناعية، أول تجربة في القنيطرة، تعمم في طنجة، تمر إلى المناطق الصناعية الأخرى، أن تزود هذه المناطق الصناعية أو القطاع الصناعي بالطاقات النظيفة وبالطاقات البديلة لسببين رئيسيين، أنتوما عارفينهم، السبب الأول هو التصدير، حتى لا نخضع للضريبة ديال الانبعاثات (Taxe carbone)، والسبب الثاني هو التخفيض ديال الكلفة وهاذ الشي مع وزارة الصناعة شغالين عليها.

الآن الاشتغال على مستوى الفلاحة، الاشتغال مع المرافق الاجتماعية، المرافق الاجتماعية، وهذا اللي غالبا يغيب، اليوم كاين مشروع كبير ديال 2200 مسجد كلهم بالطاقات المتجددة، اليوم مشروع كبير مع وزارة التعليم لتعميم الطاقات المتجددة، وبدأت تجارب ناجحة، التعليم والتعليم العالي والتكوين المهني، المرافق الرياضية،

المرافق الثقافية، بالإضافة إلى هاذ الشي طبعا هو تشجيع القطاع الخاص اللي كيوفر هذه الخدمات، وبالتالي هي سياسة عامة تدخل ضمن استراتيجية الطاقات المتجددة، ولكن أيضا تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

في الواقع المغرب فهو رائد في هذا الميدان، احنا السؤال ديالنا طرحناه علاش؟ لأن المغرب كما في علمكم احنا استقبلنا (COP22[5]) اللي هي في الواقع اخذينا التزامات كثيرة جدا بالنسبة للعالم وبالنسبة لإفريقيا، احنا رواد في إفريقيا، وجلالة الملك أخذ واحد العدد ديال المسائل في إفريقيا في هذا الدور ديال التحول الطاقي اللي بلادنا بدأت فيه، 2 محاور كما قلتو السيد الوزير.

المحور الأول هو إنتاج طاقات نظيفة، هذا داخل في إطار مخرجات اتفاقية باريس وكذلك النجاعة الطاقية اللي سولناه فيها اليوم.

النجاعة الطاقية عندنا مقرر من هنا إلى 2030 باش تقريبا نزلو 20% من الحاجيات الطاقية ديالنا، هذه مسألة أساسية بالنسبة لبلادنا، لأن بلادنا لا تنتج الطاقة، تستورد، وبالتالي جميع المسائل التي تمكن هذا البلد، تمكننا كمؤسسات، كقطاعات حكومية، كمؤسسات عمومية من أن يكون هناك نقصان في استهلاك الطاقة اللي هي عضوية، راه تتربح البلاد ديالنا تتربح العملة الصعبة وتتربح إمكانيات كبيرة جدا.

كاينين 4 ديال القطاعات أساسية اللي أساسيين في هذا الموضوع هوما، الجماعات المحلية فيما يخص الطاقات ديال (l'éclairage public) كاين (les bâtiments publics)، كاين كذلك الدور اللي خص تلعبو الوزارة ديال إعداد التراب الوطني فيما يخص الوكالات الحضرية، فيما يخص هذاك الضابط العام للبناء اللي خص في الواقع يضبط هاذ الموضوع كيفاش نبنيو باش يمكن نحافظو على الطاقة، إذن هاذو سياسات كلهم كاينين عندنا.

المطلوب من عندكم، السيد الوزير المحترم، هو أنه التفعيل لأن هذا كثير هاذ الشي خصنا نديروه، خص يكون واحد العمل في الواقع ماشي ساهل باش يكون تقاطع ما بين جميع هاذ السياسات اللي هي كثيرة جدا، فيه قطاعات متعددة، باش النتيجة ديالها تكون على أنها نخفضو من هنا إلى 2030 نوصلو إلى 20% من الحاجيات الطاقية ديالنا، واحنا المغرب ديالنا وجلالة الملك في الواقع لابد الرؤية الرشيدة ديالو اللي في الواقع أعطى تحول المغرب من الطاقات اللي هي أحفورية للطاقات المتجددة، تقريبا 42% اللي غادي تكون النسبة ديالها في أفق ديال 2020، هذا هو الالتفاف ديالنا، هو أنه في 2020 خص تكون عندنا 40% من الطاقات اللي تنستهلكو، تكون طاقات اللي هي متجددة، ولعبنا فيها دور.

وعندنا أمثلة كبيرة جدا لا في ورزازات فيما يخص الطاقة (photovoltaïque) كذلك فيما يخص الطاقة الريحية، إذن عندنا إمكانيات، عندنا تجربة، ولكن يجب على أن القطاعات من الداخل، من الجماعات الترابية، المؤسسات العمومية، من البنايات الإدارية، من المساجد، كما قلتو، كلشي هاذ الإدارات كتلعب وخصها تلعب واحد الدور كبير أساسي في النقصان في الاستهلاك ديال الطاقة، لأن احنا لسنا من منتجين احنا مستوردين، وبالتالي إلى مشينا في هذا العمل غادي نكونو نعطيو المثل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار.

تنطمأنكم أنه، إن شاء الله، غادي تجاوز بلادنا 52% في 2030 تنقولها ونحن متأكدون من ذلك، لأنه واحد الدينامية كبيرة في البلاد، آخر تقرير صدر ونشر في البوابة ديال الاتحاد الأوربي، المغرب يحتل الرتبة الخامسة في التوجه الأخضر وفي الطاقات المتجددة وفي البحث العلمي في التوجه الأخضر، التقرير ديال منظمة مستقلة جابت 76 دولة بما فيها الدول.. غير باش تنعطي هاذ الرقم لأنهم هم تيديرو النسبية طبعا، ما شي تيديرو هذاك الشي في المطلق، نسبية.

اليوم هاذي سياسة ديال الدولة، الدليل على ذلك أن المكتب تيبيع الكهرباء، المكتب الوطني خصو يبيع الكهربة اللي كينتج، لأنه كيشريها ويبيعها، ومع ذلك تيدير حملة باش الناس تنقص من استهلاك الكهرباء، دليل على أنها سياسة ديال الدولة، وعمم 14 مليون مصباح اللي هو تيستغل أكثر، والآن تيدير حملة باش الناس يستهلكو أكثر، مع العلم أنه خص يبيع، بمعنى أنها سياسة إرادية ديال الدولة.

فيما يتعلق بالسكن مع وزارة السكنى وقعنا على اتفاقية وبدينا بمشروع الآن ديال 200 مليون ديال الدرهم اللي غادي يمشي للسكن الاجتماعي، التجهيزات كلها اللي تما ندعمو بها السكن الاجتماعي فيما يتعلق بالنجاعة الطاقية.

أنا أتمنى مرة أخرى كما طلبت في إطار اللجنة نعطيو كثير من التفاصيل من التشريعي إلى آخر قطاع فيه توجه نحو الطاقات

[5] Convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques

المتجددة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "الإجراءات المتخذة لمراجعة الأقساط المؤداة بموجب الاتفاقيات المتعلقة ببرامج الكهرباء في العالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون والمستشارات،

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لوقف معاناة ساكنة العالم القروي من الاستمرار في أداء الأقساط الشهرية الخاصة بالربط الكهربائي، ولو بعد انتهاء الآجال المحددة في الاتفاقيات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا نبغي ناخذ هذه الحالات اللي المواطن من بعد ما كتسالي 7 سنوات كيستمر يؤدي، نتمنى تكون توصلنا، علاش؟ لأنه النهار اللي طلق هذا البرنامج، هذه أكثر من 20 سنة اللي نحمدو الله، كنقول نحمدو الله، مثل قطاعات متعددة حصل فيها تحول كبير جدا، السياسة ديال الدولة، التنزيل ديال الحكومة، المساهمة ديال جميع الأطراف اللي وصلنا لواحد النتيجة كبيرة جدا، بدينا كنتكلمو على بضع مئات ديال الدواوير، 707 ديال الدواوير، من 42.000 دوار اللي كلها وقعت فيها الكهربة، هاذ الشي بالأرقام، راه مشات اللجنة ديال البرلمان مشات دقفت مع المكتب الوطني، مشاو جلسو معه ودققو هذا الأمر، لأن البعض يريد أن يكذب في هذه الأرقام.

أنا بغيت نقول بأنه هي الاتفاقية ثلاثية، شحال تدارت من اتفاقية الآن؟ كنعطي هذا الرقم، تدارت ما يقارب من 7566 اتفاقية، 7566 اتفاقية ديال كهربة العالم القروي، ممكن، ما يمكنش لأنكم تمثلون الأمة ممكن تكون بعض الحالات من هاذ 7566 اتفاقية، اعطيوها لنا باش نعالجوها، لأنه تخصو يخلص المواطن على 7 سنوات، تيسيرا على المواطن، المكتب الوطني كيخلص نسبة والجماعات كتخلص نسبة، باش نكهربو، وإذا تضافو مساكن أخرى تطبق عليها نفس الاتفاقية لأن الاتفاقية تتحدث عن الحد الأدنى، لأن النهار الأول تتكلم على 100 دار ولكن لا أحد، ما غنبقاوش جالسين احنا هاذي 20 عام في 100 دار، ما نبقاوش هاذي 10 سنين، فلابد غادي يتزادو ديور، فبالتالي الاتفاقية تطبق على الجديد، ولكن لا يضاف أي شيء على المواطن إلا إذا ما كانت.. إذا مر عبر الأبناك اللي كتزاد عليه واحد شي شوية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب.

أنت، السيد الوزير، احنا ما كنشكوش في المجهودات ديالكم والعمل ديالكم اللي كتقومو به، احنا فخورين بكم لأنك كتديرو واحد المجهود كبير، وهذا ما يطمح إليه سيدنا في العالم القروي، الآن الحمد لله اعطيتو واحد الجهد كبير.. إلا بعض الدواوير اللي هوما قلال، ونطلب منك السيد الوزير باش تزيدو تبذلو واحد المجهود لأنه كاين بعض الدواوير اللي مازال ما وصلهمشاي الربط، لأن الدواوير كاين مفرقين خصهم شي أعمدة باش يوصلهم حتى هوما الضو كالإخوان ديالهم.

بالنسبة لهذه البطاقة اللي كاينة السيد الوزير، كاين الإشكال ديال دازت واحد المدة ديال الاتفاقية ديال 7 سنين أو لا 8 سنين، وكملت وبقاو كيتخلصو هذا هو اللي كنطلبو منكم باش ما يبقاوش هاذ المدة هاذي دازت 8 سنين خصهم تحبس ما يباقش يعاودو يخلصو.

أما بالنسبة لواحد القوة ديال الكهرباء، لأن دبا في العالم القروي ولا كيطيح ليهم الضو، لأن القوة الناس ولت تستهلك الضو ماشي غير الإضاءة فقط حتى الأجهزة الكهربائية، حتى الهواتف، حتى التلفزيون، حتى (frigidaire) واحد العدد ديال اللي ولاو كيستعملوها الناس ديال العالم القروي، والساكنة اليوم راها ماشي زعما الحمد لله الأمور غادة مزيان، ولكن زيدو نكثرو من هاذ الشي ونبذلو واحد المجهود آخر.

أنا كرئيس جماعة دبا كاينين إشكاليات أخرى السيد الوزير، رئيس جماعة برشيد، الناس دبا كيجيو كيتشكاو على الفواتير ديال الكهرباء وديال الماء اللي أصبحت غالية بزاف على الناس، والأكثرية في هذا الوقت اللي راكم عارفين الوباء وهذا والناس ما خدامينشاي وتزاد عليهم الفواتير، علاش؟ لأن حتى هاذوك الناس اللي هوما خدامين تياخذ من الماكانة تياخذ هذاك العداد شحال مستهلك، كيلقى بأن ما كايشوفوهاش كاع تقريبا، علاش؟ لأن الموارد البشرية اليوم قليلة وما كيديروشاي الخدمة ديالهم.

بغيناكم، انتوما عندكم الوصاية على المكتب الوطني للكهرباء والماء، الله يخليكم تبذلو واحد المجهود باش هاذ الناس يديرو الخدمة ديالهم ويتعاونو مع الناس، لأن راه الفواتير حتى هي تتجي..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أنا السيد المستشار المحترم عندي طلب إذا ما نبغيش نتجاوز الاختصاصات ديالكم، ولكن أنا كنظن الملف كبير ديال المكتب الوطني للماء والكهرباء، مستعد في اللجنة إذا بغيتو نجي نقضيو واحد اليوم ندخلو في تفاصيل، بحال هذه الفاتورة جاوبت عليها سابقا وقلت إذا تجمعو الأشهر يمكن يوقع غلط كيطلع لشي (tranche) غالي، يعني أشطر، فالآن اتخذ القرار باش يتقسم على الأشهر باش يبقى المواطن في الشهر في المستوى اللي كيستهلك، مشينا للدفع المسبق، من 6.5 مليون ديال المشاركين وصلنا دبا الآن مليون مشارك كيدير الدفع المسبق باش يتحكم في الفاتورة ديالو، والآن غادي ننتقلو إلى تعميم هاذ الشي ديال الدفع..

ولكن بغيت نعطي واحد الأرقام، غير باش نعطي هاذ الحجم ديال العمل اللي قامت به بلادنا والكمال لله، كاين هاذ النقص اللي كنتكلمو دواوير كتنقطع، أعمدة يمكن كتطيح، يمكن بعض الاختلالات ولكنها العمل ديال البشر والمؤسسات خصو يتعالج، انتوما دوركم المراقبة، احنا دورنا طبعا التدخل لمعاجلتها، 2000 إلى 2009 حجم الاستثمار في الكهرباء بكل المكونات 57، تقريبا 58 مليار ديال الدرهم في 10 سنوات، في 2010-2016، 34 مليار ديال الدرهم، في هذه المدة القليلة 2017-2020 تقريبا 16 مليار ديال الدرهم، باش نستاجبو للطلب، باش نعممو في العالم القروي، باش نستجبو للاقتصاد، باش نستاجبو للمؤسسات.

ونعطيكم واحد المثال، اليوم بدا الإنتاج ديال الطاقات المتجددة في الجنوب، مؤهلات، هذا الجنوب ماشي غادي يستهلكه الجنوب بوحدو، لأن ملي كتدار واحد (la centrale) ماشي كيستهلكها فقط آسفي ولا الجرف ولا كذا.. فغادي نديرو خط، مطالبين نجيبو خط الكهربة اللي كيسوى 12 مليار ديال الدرهم، فكيشوفو الناس المحطة ولكن خص ولابد من الشبكة.. احنا جاهزين نجيو ندخلو في التفاصيل معكم في هاذ الموضوع هذا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، وموضوعه "تشجيع تسويق المنتجات السياحية القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعد السياحة القروية كمنتج جديد وعامل جذب قوي لملايين السياح الأجانب الوافدين على البلاد، خاصة وأنها تتيح اكتشاف الثروات الطبيعية التي تزخر بها المناطق القروية والجبلية والتي يمكنها المساهمة في التخفيف من تداعيات جائحة "كوفيد-19" على المواطنين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتشجيع تسويق المنتجات السياحية القروية والجبلية بمختلف ربوع المملكة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

الوزارة تولي اهتماما خاصا للسياحة القروية بما فيها الجبلية، وقد جعلنا من ضمن الأولويات لتنمية السياحة المرتبطة بالمناطق القروية والجبلية عبر إنشاء مشاريع محلية، من شأنها تثمين المؤهلات والثروات الطبيعية والثقافية الخاصة بهذه الجهات، فبكل جهة وبإعداد دراسات جهوية أفرزت برامج عمل اللي كنثمنو بها المؤهلات السياحية الكبيرة بهذه المناطق، وقد تم البدء في التنزيل على أرض الواقع لهذا التصور للتنمية السياحية القروية، ونذكر بعض الجهات اللي وقعنا معهم اتفاقيات للتأهيل: جهة كلميم- واد نون، جهة العيون- الساقية الحمراء، الداخلة- واد الذهب، كذلك بني ملال- خنيفرة وجهة مراكش- آسفي.

ولابد من استحضار التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب

الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، بتاريخ غشت 2019، حيث حث جلالته نصره الله على استغلال الفرص والإمكانيات التي تتيحها السياحة القروية.

وتجدر الإشارة إلى أن المنتوج السياحي القروي يعد عنصرا رئيسيا في المنتوج السياحي المغربي، كما يعتبر المغرب أحد أشهر الوجهات في العالم، نظرا لتنوعها والتجارب المتعددة التي يمكن للسائح أن يعيشها كالصحراء أو الجبال أو بالقرب من المدن، كما يقدم العالم القروي مؤهلات سياحية تحظى بتقدير كبير من الزوار الوطنيين وكذلك الدوليين.

وفي هذا الإطار تقوم الوزارة بتسليط الضوء بقوة على هذا الثراء والتنوع الذي تزخر به البلاد والوجهات السياحية المتعددة.

- أولا، تنطورو البرنامج من قبل منتجي وموزعي الأسفار المتخصصين (les tours opérateurs) في السياحة الخارجية، بحيث تعتمد هذه المنتجات بشكل أساسي على الأنشطة الرياضية للهواة، فالمناطق التي تتميز بمنتوجتها السياحية القروية تتوفر على خصوصيات للساكنة المحلية، تتمثل في خلق فرص الشغل وفرص للموارد؛

- ثانيا، كذلك كاين المشاركة في المعارض المتخصصة واللي تنقدمو فيها أقسام متخصصة في الطبيعة والمغامرات؛

- ثالثا، التواصل مع الجمهور من خلال وسائل الإعلام المختصة، سواء من خلال إنتاج المحتوى في كبرى وسائل الإعلام العالمية، من خلال شراكات أو رحلات مقدمة لوسائل الإعلام، لتعزيز صورة المغرب من خلال المحتوى الذي يدور حول المنتوج القروي والساكنة وفوائده العديدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نحن متأكدون أن السياحة القروية بما فيها الجبلية تحظى بعناية خاصة من طرفكم، وأكيد أن لكم رؤية خاصة لها خصوصا وأنكم أظهرتم عناية خاصة بها، لما عقدتم اجتماعات ماراطونية بجهة بني ملال- خنيفرة نموذجا، التي تتوفر على مؤهلات سياحية جبلية كبيرة، تحاولون أن تجعلوا منها وجهة سياحية متميزة، بل الأكثر من ذلك منتوجا سياحيا خاصا بهته الجهة.

كما نطلب منكم، السيدة الوزيرة، ما دام ذكرتم اتفاقية شراكة مع الجهات، ما تنساوش جهة درعة- تافيلالت أيضا، لأنها بالزيارات ديالكم، لأن فيها مؤهلات بدورها مؤهلات سياحية متميزة، هاذ المنطقة ما بغيناكمش، السيدة الوزيرة، تكون دائما هي الأخيرة خاصة في جميع القطاعات.

صحيح أن الله غالب، ظروف الجائحة أربكت مشاريعكم ورؤيتكم، ولكن بالرغم من ذلك تعملون على تجاوزها عبر تشجيع مشاريع محلية، عبر تثمين كل المؤهلات والثروات الطبيعية والثقافية، خصوصا وأنها كانت موضوع توجيه ملكي الذي دعا صراحة إلى استغلال كل الفرص التي تتيحها السياحة القروية والجبلية.

تنويع المنتوج السياحي الوطني يعد أحد أهم الرهانات التي يجب أن تشتغلوا عليها، السيدة الوزيرة، المنتوج الجبلي والمنتوج السياحي الشاطئي ولله الحمد، منتوجاتنا متنوعة، لكن تنقصها، مع الأسف، الحرفية والاهتمام والتأطير وكذلك المواكبة، لذلك فإن نجاح هذا المنتوج مرتبط بإقرار آلية الدعم والتكوين والتأهيل من أجل الإسراع في إخراج قوانين مشجعة في إطار منظور حكومي شامل ومتكامل، تشتغل عليه الحكومة ككل، وهو ما سيدفعنا إلى الاشتغال على نسب العودة مستقبلا، ومدى قدراتنا على استيعاب كل الثقافات الأجنبية، خصوصا وأن بلدنا معروف بحماية وصيانة التعدد الثقافي المرتبط بالتعدد الحرفي، ومعروف كذلك بتسامحه وقدرته على التفاعل مع كل الثقافات ومؤمن بالتعدد والاختلاف، بل ولحماية هذا الاختلاف الذي يبقى بالنسبة إلينا مصدر فخر واعتزاز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة ما بقى والو في التوقيت ديالك.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

غير فيما يخص جهة درعة- تافيلالت، فاحنا برمجنا واحد الزيارة في الأسابيع المقبلة، إن شاء الله، وكذلك غادي نعممو هاذ الاتفاقيات على جميع الجهات.

بغيت نأكد كذلك باش نجحو هاذ الإستراتيجية ديال السياحة القروية، احنا خصنا نعتمدو على المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في جميع المناطق، وغادي تجي إن شاء الله الوزارة مع مقترحات لدعم هذه المقاولات الصغيرة جدا في الميدان السياحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

توصلت بواحد الطلب من واحد المستشارين بالأصالة والمعاصرة عن قطار خص ياخذو إذا ما كاينش شي مانع باش يوضع السؤال ديالو وعاد ندوزو للسؤال الآخر.

إذا ما كاينش شي مانع..... ما كاينش مانع؟

السؤال موضوعه "الصعوبات التي تواجه قطاع الصناعة التقليدية في ظل جائحة كورونا"، السؤال الثامن هذا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية من أكبر القطاعات المتضررة في ظل جائحة كورونا، لذا نسائلكم السيدة الوزيرة، ماذا قامت به الوزارة وماذا ستقومون به في اتجاه هذا القطاع الحيوي والمنتج؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

جوابا على سؤالكم، السيد المستشار المحترم، فإنه في ظل هذه الجائحة ديال "كوفيد-19" اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التي من شأنها الحد من تداعيات هذه الأزمة غير المسبوقة على الاقتصاد الوطني بإحداث صندوق خاص، حيث استفاد الصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية من التدابير التي تم اتخاذها على غرار باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأبانت البحوث الميدانية اللي قامت بها الوزارة مع الصناع التقليديين أن نسبة الصناع المستفيدين من هذا الدعم اللي جاء في صندوق كوفيد واللي وفرته الحكومة من خلال هذا الصندوق، فاقت 64%، وقامت التمثيليات الترابية للوزارة بتأطير ومساعدة الصناع التقليديين للاستفادة من هاذ الدعم.

كما استفاد الصناع ومقاولات الصناعة التقليدية والتعاونيات من تدابير أخرى، خاصة التدابير المتعلقة بتيسير الولوج لمصادر التمويل البنكية الجديدة لفائدة الفاعلين الاقتصاديين، أذكر منها كـ"ضمان أوكسجين"، "إقلاع المقاولات"، وكذلك تدابير تأجيل سداد الديون قصد مساعدتهم على الصمود أمام هذه الأزمة من خلال تمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم المالية والحفاظ على مناصب الشغل.

هذا بالإضافة إلى التدابير اللي قامت بها الوزارة لدعم الصناع والتعاونيات في مجال التسويق بشكل خاص، سواء التسويق الكلاسيكي أو كذلك التسويق الإلكتروني من خلال التمكين من تسويق منتوجاتهم من جهة داخل الفضاءات والمساحات الكبرى، وكذلك من خلال ولوج منصات التسويق.

بالإضافة إلى المجهودات اللي قمنا بها من شأن هيكلة هذا القطاع لأنه للأسف عدم هيكلته كان مشكلا كبيرا، فقمنا بإعداد نصوص تطبيقية لتفعيل القانون رقم 50.17 اللي كينظم أنشطة الصناعة التقليدية واللي غادي يساعد - كما ذكرت - على هيكلة هذا القطاع وتحديد فئة الصناع التقليديين اللي غادي يمكن لهم يستافدو كذلك من نظام التغطية الاجتماعية.

وهاذ النصوص اليوم في طور المصادقة عليها، وكذلك من خلال العمل على تفعيل مقتضيات القانون الخاص بنظام التأمين الإجباري عن المرض والقانون المؤسس لنظام المعاشات الخاص بالمهنيين والمستقلين، وغير الأجراء بما فيهم الصناع التقليديين.

وتم بهذا الخصوص فتح باب المشاورات مع المهنيين من خلال عقد لقاء وطني مع غرف الصناعة التقليدية وكذا لقاءات جهوية لتحديد تصورا للتطبيق السليم لمقتضيات هذه القوانين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

فعلا، بأن تكلمتي عن أرقام الذين استفادوا من صندوق الوباء ديال هاذ كورونا، ولكن أنا أظن لن تتحملي أنت المسؤولية، لأن أنت ورثتي واحد القطاع بكل صراحة اللي تزامن مع هذا الوباء ديال كورونا، خصوصا بأن القطاعات اللي تحملت مشاكل كبيرة وكبيرة جدا، السياحة والصناعة التقليدية والطيران المدني، اللي من القطاعات اللي عرفت واحد النوع ديال المشاكل كبيرة وكبيرة جدا.

ولكن حينما تكلمتي عن 64%، السيدة الوزيرة، اللي كتقولي بأنها استفادت، أنا رئيس المؤسسة ديال جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، أنا أظن بأن العدد اللي استافدو من هذا ما فاتشي حتى 15%، لأن واحد العدد كبير من الصانعات والصناع التقليديين اللي كيتشكاو، لأن نحن في قطاع غير مهيكل ومني كنتذاكرو مرارا، عندنا مراسلات في الموضوع، علاش كنقول بأن في السنوات الماضية، في الحكومات المتعاقبة كنطالبو بإحصاء، أنا بغيت غير نعرف واحد الحاجة، علاش الوزارة ما بغاتشي

غتحصي هذا القطاع هذا؟ واشي كاين شي لوبي اللي كيدفع في هذا الاتجاه باش ما يتحصاوشي؟

كنقول بأن هذا الوباء ربما "رب ضارة نافعة"، أنا كنقول القطاع كيخصهم يوضعوه على السكة ديالو، كيخص الإحصاء ديالو، باش نعرفو العدد ديال الصناع، احنا الولاية طلبت منا ذيك اللجنة اللي كتدير على صعيد الولاية طلبو منا الإحصائيات أنا كرئيس المؤسسة، وماشي غير رئيس المؤسسة حتى المديرية الجهوية ديال قطاع الصناعة التقليدية ما عندهاش، ما عندناش معطيات.

السيدة الوزيرة،

قطاع منتج، قطاع اللي كيشتغل فيه أيادي ذهبية، ولكي يكون في علمكم السيدة الوزيرة راه هناك بعض الضحايا ديال البارح، بالأمس بطنجة هناك صناع تقليديين، لأن شدو المحلات ديالهم ما عندهمش مع من غادي يبيعو ويشريو، كاين اللي التجؤو للسياقة ديال سيارات الأجرة اللي عندهم الرخص ديال السياقة، كاين اللي التجؤو لهذه المعامل كيشتغلو بالأجرة الشهرية ووقع فيهم ما وقع فيه.

وكذلك السيمانة الفايتة السيدة الوزيرة، كنشكرك بعدا على اللقاء اللي عملنا معك، فيما يخص هذه القطاعات اللي كنعملو خارج المدينة، فيما يخص المناطق الصناعية راه من بينهم هاذ الناس هاذو، كاين واحد العدد ديال هاذ المعامل اللي كيقولو سرية اللي كاينة في طنجة تفوق 50 ولا 70 وحدة، ولكن فين غادي يمشيو نسدوهم؟ راه كيخص الإشكالية، إشكالية حقيقية.. أنا كنقول بأن المناطق الصناعية صغيرة لأن المناطق الصناعية اللي كنتذاكرو عليها ديال 1000 و2000 متر راه ما يمكنش غادي يقدر عليها واحد المواطن بسيط.

احنا بغينا المغرب غادي يكون لجميع المغاربة، سواء بسطاء، متوسطين، كبار، بغينا بأن غادي نوفرو لهم الظروف فين غادي يشتغلو، وكنقول لك السيدة الوزيرة بأن قطاع الصناعة التقليدية له مشاكل ومشاكل كبيرة وكبيرة جدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، خذي الكلمة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

غير فيما يخص هذه الإحصاء، معكم الحق السيد المستشار واللي غادي يجي به القانون هو "السجل الوطني للصناع التقليديين"، بغيت نقول لكم بأن بدينا، باش تكون هيكلة القطاع وندعمو القطاع، لابد من هذا السجل ويكون عندنا إحصاءات دقيقة لجميع فروع الصناعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني موضوعه "سياسة دعم الحرفيين والصناع التقليديين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

نظرا للدور الهام الذي تلعبه الصناعة التقليدية، والتي تكتسي صبغة تراثية وثقافية واجتماعية، والتي تمتاز بها مدن المملكة، فإن هذه الصناعة اليوم مازالت تعاني من تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد، سواء على مستوى مشاكل التسويق الداخلية أو التحديات والمنافسة الخارجية.

سؤالنا، السيدة الوزيرة، حول التدابير والإجراءات اللازمة التي ستتخذها وزارتكم من أجل دعم الحرفيين والصناع التقليديين، بغية النهوض بهذه الصناعة وحمايتها من تداعيات الجائحة مع تشجيع المستثمرين على ولوج هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما ذكرتو، قطاع الصناعة التقليدية عندو واحد الأهمية كبرى على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وللأسف تضرر بهذه التداعيات السلبية ديال الجائحة، وظهر بأن الهشاشة ديالو جاية من عدم الهيكلة بشكل ملائم لهذا القطاع.

كما ذكرت، قمنا بمجموعة من التدابير الحكومية أفقية خلال فترة الحجر الصحي، تكلمت سابقا على هذه التدابير، كذلك على البحوث الميدانية اللي كيظهر لنا هي أن كاين واحد الاستئناف تدريجي في النشاط ديال الصناعة التقليدية، كنا تقريبا 66% في شتنبر، فاليوم تقريبا في أواخر دجنبر 76%، ولكن كاين واحد التفاوت بين مجموعة من الفئات، فالصناعة التقليدية الخدماتية تمكنو باش يرجعو نسبيا للنشاط ديالهم، ولكن للأسف الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية اللي

عندها ارتباط بالسياحة مازال تيعانيو كثير وما كاينش هذاك النشاط العادي ديالهم، ما تمكنوش.

فمن أهم التدابير اللي نرجع لو هو هاذ القانون المتعلق بتنظيم أنشطة الصناعة التقليدية، اللي غادي يمكننا من تحديد الفئات، لأن كل فئة ديال الصناع التقليديين عندها إكراهات ومشاكل ديالها خاصة بها، خص تكون واحد إستراتيجية، كاين أوراش أفقية، ولكن خص كذلك دراسات فرعية، وبالتالي احنا في حاجة لهاذ النصوص التنظيمية اللي خدمنا عليها، وغادي تصدر، إن شاء الله، في أقرب وقت، وكذلك في حاجة لتقييم للفروع ديال الصناعة التقليدية.

فيما يخص التسويق، ذكرت كذلك اهتمامنا بالتسويق، خصوصا التسويق الإلكتروني، فوقعنا اتفاقيات مع 7 منصات إلكترونية، كبداية في هاذ المجال ديال التسويق الإلكتروني، اللي عندو واحد المستقبل وتيساعد الصناع التقليديين، في مجال التمويل كذلك تنعرفو بأن هذاك الحلول اللي جينا بها تيمكن للصناع التقليديين كذلك يستافدو منها، غير كاين نوع من التحسيس والتكوين اللي خاص لهاذ الصناع التقليديين، وبالتالي نظمنا مع مجموعة ديال الشركاء في القطاع البنكي أكثر من 400 دورة تكوينية باش واحد يكون التحسيس والتعريف على هاذ البرامج ديال القطاع البنكي وبرنامج "انطلاقة".

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم الواضح والمطمئن.

رسالتك وصلت وسنعمل، إن شاء الله، على تعميمها، بحيث أن اشتغال الصناعة التقليدية لسنوات في قطاع غير مهيكل، جعل الحرفيين والصناع التقليديين يصطدمون بواقع مزري، جراء تداعيات جائحة كورونا، وهنا لابد أن أنوه بعملكم المضني ونضالكم من أجل إقرار دعم هذه الفئة من داخل "لجنة اليقظة الاقتصادية"، حيث ساهم هذا الدعم، على قلته، من تخفيف آثر هذه الأزمة الصحية على هذه الفئة، والتي تقدر بحوالي 2.5 مليون صانع وصانعة.

أمام هذه الظرفية، السيدة الوزيرة، بادرت إلى الإسراع في تأطير القطاع، عبر مصادقة تشريعية على قانون الصناعة التقليدية 50.17 والذي يعد أول قانون مؤطر ومنظم للقطاع، جاء لملء كل الفراغات القانونية، والتي صاحبت حرفنا التقليدية وساهم بشكل كبير في تأطير حوالي 500.000 صانع وصانعة. وهذه بداية لتأهيل القطاع وإدخاله في المنظومة المنظمة.

فريق التجمع الوطني للأحرار ينوه بعملكم الجبار لإيجاد التمويلات الضرورية واللازمة للحرفيين، عبر البرامج التي أطلقتم، ومنها برنامج "انطلاقة"، كما سعيتم إلى الضغط من أجل إصدار منشور تحث فيه الحكومة على إدراج منتوجات الصناعة التقليدية في كل المشاريع ذات الطابع العمومي وعلى رأسها المطارات.

المكتب الوطني للمطارات مطالب اليوم، السيدة الوزيرة، بتزيين مطاراتنا بالزخرف المغربي وبمختلف منتوجاتنا من الصناعة التقليدية، نفس الشيء بالنسبة للمكتب الوطني للموانئ وكل المؤسسات العمومية اللي تشرف على مختلف المرافق العمومية ذات الصبغة العمومية، والتي يلجها المواطنون المغاربة والأجانب أيضا، على اعتبار أن الصناعة التقليدية جزء من تراثنا الثقافي، والتي تعزز لتمغربيت ديالنا.

كما يجب أن تشتغلوا على التسويق، وهنا يأتي دور مؤسسة "دار الصانع" مطالبة بتغيير سلوكياتها تجاه الصناع التقليديين، منوهين بقراركم الشجاع في ضخ دماء جديدة في هذه المؤسسة، على أمل خلق سياسة تواصلية جديدة مبنية على النجاعة والتدبير الأمثل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "مشكل التسويق داخل قطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

إخواني أخواتي المستشارين المحترمين،

يعرف قطاع الصناعة التقليدية عدة عوائق تحد من تطويروبعض مشاكل التسويق، أهمها عائق أمام تطور القطاع، مما يحول دون استفادة الصناع التقليديين من المردود المباشر لمنتوجهم ذو القيمة المضافة التي تذهب إلى غيره.

ولذلك نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتسهيل عملية التسويق منتوجات الصناع التقليديين.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل هذا الموضوع ديال التسويق ديال منتوجات الصناعة التقليدية يكتسي أهمية كبرى في عملية الترويج والبيع، خصوصا في ظل هذه الجائحة غير المسبوقة، فكما ذكرت عملنا مجموعة من التدابير الاستعجالية مع الشركاء ديالنا، وبغيت نرجع لهذا الإجراء اللي قمنا به فيما يخص مواكبة الصناع التقليديين والتعاونيات.

أولا، فعلى مستوى البيع الإلكتروني لأنه كيبان لنا بأنه واحد الحل باش يكون اللجوء إلى أسواق داخل الوطن وخارج الوطن، رغم البعد ديال الصانع التقليدي وخا كيكون كيشتغل في العالم القروي، فبدينا هذه الشراكة مع 7 ديال المنصات للتسويق، الهدف هو كذلك تحسيس وتكوين هاذ الصناع التقليديين باش يكون واحد (la mise en valeur) ديال المنتوج ديالهم، باش يستافدو من هذاك السعر اللي كيبيعو به المنتوج ديالهم.

كذلك، على مستوى التسويق الكلاسيكي، فقد تم التفاوض مع فضاءات المساحات وشبكات التوزيع الكبرى الوطنية من أجل ضمان تسويق هذا المنتوجات بتسهيلات ملائمة، حسب إمكانياتهم، وكذلك الاستفادة من البنية التحتية ديال الوزارة رهن إشارة بعض الجمعيات والتعاونيات لبيع منتوجاتهم.

من ناحية أخرى، وكوسيلة إضافية، تم إطلاق مبادرة "متضامنين" مع التعاونيات، مع المتعاونين وتعاونيات الصناعة التقليدية مع فاعلين في المجتمع المدني والخواص، كانت نتائجها جد مفيدة للتعاونيات اللي استافدات من هذا البرنامج.

كذلك، كما أشار السيد المستشار أصدر السيد رئيس الحكومة منشور حث فيه الإدارات والمؤسسات العمومية على التعبئة لفائدة الصناع التقليديين.

وأخيرا، أود أن أشير إلى مشروع الإصلاح التنظيمي والمؤسساتي والعملياتي لمؤسسة "دار الصانع" باش نجيو بواحد الاستراتيجية وبرنامج عمل مختلف ومبتكر باش نواكبو جميع الصناع التقليديين، جهويا ووطنيا لتسويق منتوجاتهم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيدة الوزيرة،

لا يخفى على أحد الجدية ديالكم معروفة الجدية ديالكم والصراحة ديالكم والصرامة ديالكم، كتعرفو انتوما جيتو من واحد المؤسسة اللي هي تدرس القانون ديال التأمين كل دقيقة، ماشي تتبقى غادية مسايرة، كل دقيقة تتساير الأمور، وهاذ الشي على الصعيد العالمي ماشي غير أنتم.

الله يرضى عليك ويجازيك بالخير، السيدة الوزيرة، واحد المسألة عندك راه الإدارة عندك راه ما كاينش عندك إدراة ها واحدة، الله يجازيك بخير، أنوتما تتقولو دبا عاونتو الناس بصندوق الدعم بـ 64% كما جاء على كلام الأخ اللي قبل مني، يالاه ما تيتعداش، السيدة الوزيرة 8% حتى 10%. فهمتيني؟ من 8% حتى لـ 10%، ما كاينش هاذ الشي.

حاجة أخرى، أين رؤية 2015؟ أين رؤية 2020؟

المهم في الآخر ديال 2019، السيدة الوزيرة، درتو واحد المعرض في مراكش، 1200 رواق بثمن للواحد بـ 37.500 درهم، جابت 45 مليون ديال الدرهم، 4 ملايير ونصف، هو اللي عندكم خلل، السيدة الوزيرة، انت راه ما غاديش نتهموك أنت بشي حاجة راه ما كاينش اللي يتهمك بشي حاجة أبدا، بالجدية ديالك وبالصراحة ديالك والمعقول ديالك.

اللي مهم عندك، السيدة الوزيرة، راه كاين تبذير وتبديد للمال العام بالنسبة لبعض المديريات عندك، وخصك تحيي مديرية الابتكار راه ما بقاتش تما عندك، الله يجازيكم بخير خصكم تحييوها، على ود تيجيو الناس مبتكرين وعندهم أفكار، راه ما تيلقاوش مع من يتذاكرو، الوزارة عندك راه خاوية، راه ما كاينش فيها شي بنادم، المديريات كثار ولكن الغالب الله.

تتقول لي دعم الصناعات التقليدية، أين هو الدعم السيدة الوزيرة؟ دعم الحمامات فين هو؟ دعم جميع القطاعات الفنية والإنتاجية؟ ما كاينش السيدة الوزيرة، ما بين 8% و10% وهاذ الشي هذا راه ماشي.. الفلوس ديال المعارض هاذ العام ديال (publicité) راه داتهم واحد المؤسسة صغيرة ما بايناش ودايرة الإشهار غير مخزونة بلا حتى حاجة بلا والو، هذا لا يعقل باش نبذرو المال العام على شي حوايج، والحوايج اللي مهمين تنخليوهم والحوايج اللي خصنا ندعمهم ونسولو فيهم ما كاينينش.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

اللي بغيت نقول هو أن خصنا تصور جديد ديال المعارض أو المهرجانات اللي تنعملوها باش نساعدو على الترويج والتسويق ديال

الصناعة التقليدية، ذاك الشي كاين واحد الإستراتيجية ديال "دار الصانع" جديدة، اللي يمكن تتاح لنا الفرصة باش نقدموها لكم، اللي غادي تمكننا باش نكونو نساعدو أكثر الصناع التقليديين على سلسلة القيم كلها.

فيما يخص الميزانية ديال هاذ السنة، عرفتها متقلصة بسبب الجائحة، وخصوصا الميزانية ديال الصناعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "التزام الحكومة بتعميم نظام التغطية الصحية على الصناع التقليديين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد بابا اعمر حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار الارتقاء بوضعية الصانع التقليدي والحفاظ على الجودة والحفاظ على سلامة الصانع التقليدي والاطمئنان والالتزام بمعايير الصحة والسلامة، التزمت الحكومة في إطار الحماية الاجتماعية بوضع إطار قانوني لنظام المعاشات والتأمين الإجباري الأساسي لهذه الفئة.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة: متى سيتم تنزيل هذا القانون ليستفيد منه هاذ الصناع التقليديين من المعاشات ومن التأمين؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فأولا، تنعاود نذكر بأن هاذ الجائحة بينت على الهشاشة ديال قطاعات غير المهيكلة وخصوصا الصناعة التقليدية، الشيء الذي استوجب اتخاذ إجراءات وتدابير لتوفير الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لهذه الفئات.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لتعميم التغطية الصحية على جميع المواطنين المغاربة في السنتين المقبلتين، قامت الوزارة بمشاورات مع غرف الصناعة التقليدية، مكنت هذه المشاورات، في المرحلة الأولى باش ننسقو مع الجهات الحكومية المعنية، من إحداث هاذ التنظيم الضريبي المتعلق بالمساهمة المهنية الموحدة برسم سنة 2021، والتي تمكن فئة عريضة من المهنيين من الاستفادة من التغطية الصحية باعتبارهم معنيين بشكل كبير بهاذ النظام الضريبي الجديد، بحيث يخضع عدد كبير من المهن للنظام الضريبي الجزافي، هاذ المساهمة المهنية الموحدة غادي تمكن من أداء واحد في مساهمته الضريبية وكذلك الاجتماعية.

في نفس السياق، غادي تستافد فئة عريضة من الصناع التقليديين المتوفرين على صفة المقاولين الذاتيين من عملية تعميم الحماية الاجتماعية على الصنف من المقاولين.

الوزارة غادي تنكب في غضون هاذ السنتين 2021-2022 بشكل تدريجي على تعميم هاذ التغطية الصحية على كافة الفئات المهنية للصناع التقليديين بمقاربة تشاركية، تضمن التنزيل السليم لهاذ التضامن، والحكومة تعمل حاليا على تعميم هاذ التغطية الصحية بطريقة أفقية بإدماج جميع الصناع التقليديين في القطاع المهيكل، إما عبر المساهمة المهنية الموحدة أو المقاول الذاتي أو الأجراء، مع التزام المشغلين بتسجيلهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإيجاد صيغة ملائمة لباقي الفئات الهشة اللي ما تتدخلش في هاذ الأصناف اللي ذكرت.

كذلك نعاود نذكر بتنزيل القانون رقم 50.17 والنصوص التنظيمية في أقرب وقت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد بابا اعمر حداد:

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا لك على الجواب المفصل اللي حقيقة فيه المطلوب، ولكن أنا طلبت واش إمتى كان بصفة استعجالية، امتى تبداو في تنزيل هاذ القانون، لأنه القانون اللي فوتو.. نهنيك لأن في عمر الزمن ديالك أنت.. لأنه شحال هاذي وهو كان يناقش ويجي ويرجع، وهذه المرة الحمد لله راك وقفت عليه لأنه خرج للوجود، ولكن بغيناه منين خرج القانون وتطرح، بغينا يستفادو منه اللي هوما معدل من أجلهم، لأنه عدل باش يستفادو منه الصناع.

المرض موجود والشيخوخة موجودة وكلها واللي عندو.. اللي خصو المعاشات ويقدر يعيش بالقانون يستفاد من القانون، واللي عندو أمراض وعندو تأمين بغيناه يزيد يستفاد من التأمين ديالو، وبغينا التعجيل ديال هذا القانون، لأنه معدل من أجل فئة هي واصلة عليه، والحكومة عدلته باش يستفاد منه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بغيت نأكد لكم بأن كاين واحد التعبئة ديال الحكومة، لأن كاين أوراش أفقية، لأنه هذا ورش وطني، وكذلك الوزارة مكلفة بالأوراش اللي خاصة بالصناعة التقليدية، ومن ضمنها السجل، فاحنا بدينا تنشتغلو فيه باش الوقت اللي غادي يتمكن من هاذ التعميم يكون عندنا جميع الفئات ديال الصناع التقليديين، إن شاء الله، مصنفة داخل الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تحسين تنافسية العرض السياحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الإخوان والأخوات المستشارين،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم حول تحسين العرض السياحي وكذلك تقييم "رؤية 2020" الخاصة بالسياحة، حصيلة هذه الرؤية، وهل حققت الأهداف المرجوة منها؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

يعتبر تحسين تنافسية العرض السياحي عبر جميع حلقات سلسلة القيم من الأهداف الإستراتيجية للوزارة، وتشتغل الوزارة في هذا الصدد على أربع محاور:

- الأول: هو بالفعل تحسين جودة المنتوج السياحي، عبر تأهيل البنيات الفندقية القديمة وكعملية نموذجية للمنهجية الجديدة اللي كتعمل عليها الوزارة كتركز على الشراكة مع الجهات والمهنيين، تم إبرام اتفاقية شراكة في فبراير 2020 مع مجموعة من الشركاء بجهة سوس-ماسة، تتعلق بتجديد وإعادة تأهيل الوحدات الفندقية بهذه الجهة كتجربة نموذجية، وذلك من أجل إحداث آلية لدعم وجهة سوس-ماسة، موجهة إلى تجديد وتأهيل الوحدات الفندقية، خصوصا في مدينة أكادير، وخصص لهذا التجربة غلاف مالي قدره 120 مليون درهم، كما سيتم إن شاء الله تعميم هذه التجربة النموذجية على باقي الجهات.

ولضمان استمرارية جودة المنتوج السياحي، أعدت الوزارة نصوصا تنظيمية للإطار القانوني لبناء وتصنيف ومراقبة الوحدات السياحية ومواكبة تحولها فيما يخص تجويد التكوين.

فيما يخص تجويد التكوين كذلك، يتم العمل على وضع إطار عام للشراكات والتعاون مع قطاع التربية الوطنية، يهدف إلى تحيين جودة التعليم المهني الفندقي والسياحي عبر مجموعة من التدابير، تخص عدد من وحدات التكوين الفندقي السياحي ببلادنا.

فيما يخص كذلك آليات تسريع التنافسية، تم وضع تجربة نموذجية مع جهة سوس- ماسة، تستفيد من خلالها المقاولات السياحية من مواكبة عامة وموحدة تتعلق بالخدمات السياحية وكذلك مواكبة خاصة تتعلق بالإشكاليات الخاصة بكل فندق أو كل مقاولة، كذلك العمل على رقمنة القطاع السياحي، لأن الرقمنة أصبحت شيء مهم في هذا القطاع من خلال فيما يخص الترويج عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة، وكذلك تعزيز حضور المغرب في المنصات الرقمية من خلال عقد شراكات معهم.

وأخيرا، تعمل كذلك الوزارة عبر المكتب الوطني للسياحة على محورين: أولا، تعزيز الشراكة مع الجهات وجعلها أكثر انخراطا في ترويج الوجهات السياحية المختلفة للمغرب، وكذلك تحسين معرفة الأسواق الدولية المصدرة للسياح، فعملنا دراسة معمقة للأسواق اللي ما كناش عملناهم منذ 10 سنوات فيما يخص السياحة الخارجية والداخلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات التي تقدمتم بها، علما السيدة الوزيرة أن قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة به تأثرت بشكل غير مسبوق خلال سنتي 2020-2021، ليس في بلادنا فحسب بل في جميع بلدان العالم بسبب جائحة كورونا.

وبهذه المناسبة لابد، السيدة الوزيرة، أن ننوه بالمجهودات والإجراءات التي قامت بها الحكومة من أجل التخفيف من تداعيات هذه الجائحة.

وبالمناسبة، السيدة الوزيرة، ندعوكم ونثير انتباهكم إلى أن مجموعة من المرشدين السياحيين لم يستفيدوا بعد من الدعم المرصود لهم، ويلتمسون منكم أيضا أن يمدد هذا الدعم نظرا للظروف القاسية التي يعيشونها.

السيدة الوزيرة،

كما تعلمون أن جائحة كورونا تشكل فرصة للتقييم المبكر لـ "رؤية 2020" والإسراع بتحيين أهدافها وبرامجها، على ضوء التحديات التي فرضتها.

لذلك، كما تعلمون أن هذه الرؤية كانت ترتكز على 3 ديال الأهداف استراتيجية تتوخى مضاعفة سعة الإيواء عبر:

- بناء 200 ألف سرير؛

- مضاعفة عدد السياح عبر مضاعفة حصة المغرب من الأسواق الأوروبية وجلب مليون سائح من الأسواق الناشئة؛

- رفع عدد الأسفار الداخلية إلى 3 أضعاف؛

- تشغيل حوالي مليون مغربي في قطاع السياحة؛

- توفير 1000 مليار درهم كمدخول للأنشطة السياحية ومساهمة الناتج الداخلي الخام بـ 2 نقط.

لكن أغلب هذه الأهداف السيدة الوزيرة لم يحقق حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي أشار إلى أن الحصيلة الإجمالية للمخطط الأزرق برسم "رؤية 2020" لم يتجاوز نسبة إنجاز الطاقة الإيوائية 2.7%، كما أن الاتفاقية الإطار التي تحدثتم عنها السيدة الوزيرة، إطلاق 6 محطات سياحية جديدة، بعضها لم ير النور والبعض الذي رأى النور لم يصل إلى الأهداف المتوخاة منه.

ولذلك ندعوكم، السيدة الوزيرة، من خلال فريق العدالة والتنمية والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، إلى الإجراءات التالية:

1- التخفيف من التدابير الاحترازية، موازاة مع الحملة غير المسبوقة للتلقيح؛

2- تأهيل البنية التحتية، كما تفضلتم وذكرتم في الفنادق القديمة، وهذا التزام تضمنه البرنامج الحكومي؛

3- كذلك تسهيل عملية الاستفادة من الدعم المخصص لتجديد البنية التحتية الفندقية وتبسيط الإجراءات، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

يمكن تتاح لنا الفرصة باش نقوم بتقييم ديال الرؤية 2020، ولكن تنعرفو اليوم بسبب هاذ الجائحة غادي يكون واحد التطور مهم جدا في السياحة في المستقبل، وأهم حاجة خصنا نركزو على إستراتيجية جديدة اللي غادي تتوالم مع متطلبات السياح ما بعد هاذ الجائحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال السادس موضوعه "المحافظة على المنتوج الوطني وتطويره".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون والمستشارات،

السلام عليكم ورحمة الله.

لا خلاف اليوم أن المنتوج الوطني في أزمة خانقة، جراء ضعف المواكبة وجراء المنافسة الشرسة.

وفي هذا الإطار نسائلكم حول الإجراءات المتخذة لحماية المتوجات الوطنية وتطورات قطاع الصناعة التقليدية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قطاع الصناعة التقليدية يعرف، كما جاء في سؤالكم، منافسة من لدن المنتوجات الشبيهة المستوردة في سياق الانفتاح التجاري الاقتصادي لبلادنا، من هذا المنطق ولتعزيز تنافسية الصناعة التقليدية والمنتوج الصناعي التقليدي الوطني، تم التركيز على مجموعة من الأوراش تهم دعم سلسلة القيم وتحديث تقنية الإنتاج، الرفع من جودة المنتوج، حمايته وإنعاشه وتحسين محيط اشتغال الحرفيين وظروفهم الاجتماعية والتكوين، كما تسويق المنتوج، بالإضافة إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي للقطاع، وهي أوراش متكاملة ومتقاطعة.

وفي هذا الصدد يتم تنزيل عدة أوراش تنموية للحفاظ على المنتوج وتطويره، نذكر منها:

- توسيع حق الانفتاح على مجالات البحث العلمي والتنمية، بعض الفروع ديال الصناعة التقليدية؛

- وضع وتبني مجموعة من المواصفات، همت عددا من فروع الصناعة التقليدية، خاصة تلك التي تتعرض لهاذ المنافسة الأجنبية، فاليوم تقريبا 300 مواصفة من بينها 13 إجبارية، اللي عندها علاقة بالصحة والسلامة وحماية المستهلك وتشجيع استهلاك المنتوج الوطني؛

- كذلك، مواصلة تنفيذ مضامين الإستراتيجية الوطنية لشارة الجودة لمنتجات الصناعة التقليدية، حيث يتوفر اليوم القطاع على أكثر من 60 علامة جماعية للتصديق، تم تسجيلها لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛

- كذلك، مواصلة العمل على برنامج المحافظة على الحرف المهددة بالانقراض، اليوم تمكنا من جرد 42 حرفة مهددة، وتم من ضمن هاذ 42 توصيف وتوثيق 32 حرفة وإدراجها ضمن المنظومة ديال التكوين المهني؛

- وعلى مستوى دعم المنتوج الوطني فيما يتعلق بالتعاونيات، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تروم تشجيع منتجات التعاونيات لكونها تشكل منتوج وطني بامتياز، ويعتبر بعضها سفيرا للمغرب، أذكر منها أركان والزعفران وغيرها، بالإضافة إلى تشجيع التسويق الإلكتروني لمنتوجات التعاونيات ومساعدتهم على إعداد هويات مرئية ودعم قدراتهم التسويقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:

تفاعلا مع جوابكم الهام، نود في الفريق الحركي أن نساهم بملاحظاتنا واقتراحاتنا التالية:

أولا، أكيد السيدة الوزيرة أن المنتوج الوطني عموما والتقليدي خصوصا يواجه أزمة كبيرة بسبب المشاكل الهيكلية التي تعرفها الصناعة الوطنية وبشكل كبير الصناعة التقليدية، إضافة إلى المنافسة القوية للمنتوجات الأجنبية، وهي أزمة تعمقت أكثر مع جائحة كورونا، وما لهذا القطاع الأساسي من أضرار اقتصادية واجتماعية، سواء ما يتعلق بالصناعة الإنتاجية أو الخدماتية، اعتبارا لأهمية قطاع الصناعة التقليدية الذي يشغل حوالي مليونين ونصف دون احتساب أسرهم ومساهماتهم الهامة في الاقتصاد الوطني.

فطموحنا، السيدة الوزيرة المحترمة، هو مزيد من المجهودات لإنقاذ هذا القطاع الذي لم يحظ بالعناية اللازمة في تدابير أزمة كورونا المتواصلة، من حيث دعم الحرفيين والمقاولات العاملة في هذا القطاع.

السيدة الوزيرة،

هاذ الناس راهم عايشين مشاكل كبيرة وكبيرة جدا، فليكن في العلم ديالك، السيدة الوزيرة، أن كاين بعض الصناع ملي بدأت كورونا ما استافدوش ولو بدرهم واحد، سدو المحلات ديالهم وعايشين مشاكل كبيرة كبيرة جدا، منهم مسكين اللي راه مخبع في دارو عندو الشيكات، منهم اللي راه الناس كتسالو، منهم اللي ما مخلصش الكراء، منهم اللي ما مخلصش الفواتير ديال الماء والكهرباء.

السيدة الوزيرة،

هاذ الصناع التقليديين هوما الوحيدين اللي ما استافدوش، ما عاونتوهم حتى بشي حاجة من الدعم، ما استافدوش، القطاع ديال الحلاقة الناس سدو المحلات ديالهم، ما عندهم باش يخلصو لا الكراء ولا الخدامة ولا حتى شي حاجة، الصناع الآخرين ديال الحدادة والنجارة المواد كلها غلات، الخشب ولى ارتفع بواحد الدرجة كبيرة، الحديد ارتفع بواحد الدرجة كبيرة، الناس ما عندها باش تخلص حتى شي حاجة.

فكنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، الالتفاتة لهاذ الصناع، لأن راهم عايشين مشاكل كبيرة جدا، وكنأكد لك، السيدة الوزيرة، أقسم بالله إلا كاينين الناس مساكن ملي بدات كورونا ولو 100 درهم ما دخلوهاش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في ما تبقى من الوقت.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار.

بغيت نقول احنا واعيين كامل الوعي بهذه المعاناة ديال الصناع التقليديين، ولكن ما يمكن لناش نقولو بأنهم ما استافدوش من

الدعم، كما قلنا لكم، عملنا دراسات ميدانية مع الصناع التقليديين، يمكن واحد الفئة ما استافداتش للأسف، ولكن كاينة فئات مهمة اللي استافدات من هذا الدعم، وراه احنا في تواصل مع الغرف والمهنيين فالصناعة التقليدية باش نلقاو حلول فرع بفرع، لأن المشاكل مختلفة من فرع لفرع ديال الصناعة التقليدية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "تشجيع السياحة الداخلية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نهت جائحة "كوفيد-19" إلى مكامن الضعف في مختلف أنظمتنا الاقتصادية والاجتماعية والتدبيرية، ونعتبرها فرصة لإعادة تقييم وتصحيح اختيارات بلادنا في المجال السياحي للخروج به أكثر قوة ومناعة كأهم قطاع مشغل لليد العاملة، إلا أن هذا القطاع هو الأكثر تضررا بسبب الجائحة واستمرار حالة الطوارئ، وخاصة غير المهيكل منه والوحدات المتوسطة والصغيرة والصغرى جدا، وأفواج العمال الذين فقدوا شغلهم واضطروا للبحث عن بدائل أخرى، وكذا الحال بالنسبة للبسطاء من الصناع التقليديين والحرفيين والذين لم يتمتعوا بأي دعم من أجل تحريك العمل بمحارفهم وورشاتهم.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات الكفيلة بتشجيع السياحة الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيدة المستشارة المحترمة،

كيفما ذكرتو، السياحة الداخلية عندها واحد الأهمية كبيرة بالنظر إلى الدور الملحوظ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، من خلال المساهمة ديالها في النشاط السياحي وإنعاش اليد العاملة وتنشيط القطاعات الأخرى، وتبرز مكانة السياحة المحلية استنادا للمؤشرات اللي سجلناها سنويا، حيث مثلت في 2019، 31% من ليالي المبيت إذا قارناها بسنة 2010 كانت تتمثل 22% بالنسبة لليالي المبيت، فعرفت السياحة الداخلية واحد النمو متواصل بين 2010 و2019 بواحد المعدل متوسط سنوي تقريبا 7.6 اللي تفوق وتيرة نمو ديال السياحة الدولية.

وفي هذا الصدد، كتعمل الوزارة اليوم بتنسيق تام مع مختلف الأطراف المعنية على تشجيع هذه السياحة الداخلية وجعلها رافعة لإنعاش القطاع، وذلك من خلال بلورة مجموعة من التدابير التي تم الشروع حاليا في تنزيلها التدريجي، والتي تروم تفعيل الطلب عبر إطلاق حملات ترويجية وحوافز لدعم القدرة الشرائية للسياح المغاربة، فتعمل الوزارة على إحداث شيكات السفر بتنسيق مع شركائها، مما سيخفف من ثقل مصاريف السفر.

من جهة أخرى، وبتنسيق مع المكتب الوطني للسياحة، تم القيام بدراسة حول السياحة الداخلية، تهدف إلى فهم أفضل لسلوك اقتناء المنتوج السياحي لدى الزبون المغربي، وقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن الأنشطة التي تحظى باهتمام المغاربة خلال السفر هي الشاطئ وزيارة المدن والمواقع الطبيعية والتراث التاريخي والمعماري والرياضة وغيرها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

إن تداعيات الأزمة الوبائية وما واكبها من إجراءات إغلاق الحدود الجوية أظهر بالملموس محدودية الرهان على السياحة الخارجية أو الدولية، حيث أصبحت بنيات الاستقبال الضخمة في العديد من المدن فارغة.

ومن هنا، السيدة الوزيرة، ضرورة الاعتناء بالسياحة الداخلية التي لم تحظ لحد الآن بالاهتمام الكافي، خصوصا وأن المواطن المغربي يعد أول زبون على مستوى السياحة الداخلية، حيث يمثل ما يزيد على 30% من عدد نزلاء الفنادق، ويتضح جليا أن السياحة الداخلية هي المنقذ وصمام الأمان عندما تكون السياحة الخارجية أو الدولية في أزمة.

نحن نعلم أن القطاع لن يتمكن من التعافي إلا بعد السيطرة على حالة الطوارئ الطبية ورفع قرارات حظر السفر، لذلك السيدة الوزيرة فلابد من تغيير الإستراتيجية التي ترتكز على اجتذاب السياح الدوليين، بإعطاء السائح المغربي القيمة والمكانة التي يستحقها وحمايته من الممارسات التي تعتبره سائحا من الدرجة الثانية، ولابد من تنويع العرض السياحي الداخلي، ولابد السيدة الوزيرة من تأهيل المواقع السياحية القروية والجبلية بإصلاح

المسالك وفضاءات الإيواء والترفيه وفتح فرص العمل للعمال غير

المباشرين، ولابد من انخراط كل الفاعلين بالقطاع لتسويق منتوج سياحي في متناول المواطنات والمواطنين منخفض التكلفة بالجودة المطلوبة، متكامل ومنسجم مع عادات سفر الأسر المغربية وخلق تحفيزات تشجيعية على استهلاك المنتوج السياحي المغربي.

السيدة الوزيرة،

بعد احتواء الوباء ورفع حالة الطوارئ الصحية سيحدث تغيير في دينامية الاستهلاك بسبب انعدام الثقة والتقشف وعدم اليقين، وهي متغيرات ستبقى حتما مؤثرة على السائح المستهلك، مما سيفرض على وزارتكم اعتماد إستراتيجية واضحة وبرامج واقعية لإنعاش والنهوض بالقطاع، تفاديا لازدياد الوضع تأزما وتعقيدا بالنسبة للشغيلة بالقطاع.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ما يمكن لناش نقول ما كاينش واحد الاهتمام بالسياحة الداخلية، والبرهان هو كاين هاذ الأرقام واحد التطور في السياحة الداخلية، يمكن ما كاينش واحد العرض الكافي لجميع فئات المجتمع، وهذا خصنا نجتهدو عليه، وبالتالي بغيت غير نذكر يمكن 2 ديال الأولويات:

- أولا، نشتغلو مع الجهات، لابد من يكون واحد الاتفاقيات مع الجهات، لأنهم هم اللي عندهم أحسن تأهيل باش يروجو أحسن ما كاين في كل جهة اللي عندها ما توفر؛

- وثانيا خصنا نشجعو المقاولات الصغيرة جدا، وبالتالي الوزارة غادي تجيب واحد البرنامج باش نساعدو هاذ المقاولات الصغيرة جدا محليا، لأن هي اللي غتمكن تقوم بواحد العرض، خصوصا فيما يخص الترفيه، لأن هو كذلك من مطالب الزبناء والسياح المغاربة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها.

أشكركم جميعا على مساهمتكم.

رفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة.

محضر الجلسة رقم 343

التاريخ: الثلاثاء 26 جمادى الآخرة 1442هـ (09 فبراير 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثامنة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي؛

2. مقترح قانون بشأن إلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس النواب، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3. مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير المحترم؛ (يقصد السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان الذي كان حاضرا بقاعة الجلسات).

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

• مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي؛

• مقترح قانون بشأن إلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس النواب، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

• مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مقترح قانون بشأن إلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس النواب.

- الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم مقترح القانون وتقرير اللجنة حوله ..... التقرير وزع.

- (بالنسبة للمناقشة، فللفرق والمجموعة وأعضاء المجلس غير المنتسبين الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر، والقرار لكم السادة الرؤساء.)

..... الآن، ننتقل للتصويت على مواد مقترح القانون:

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مقترح القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مقترح قانون بشأن إلغاء**

وتصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس النواب.

ننتقل للدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.

الكلمة لأحد مقدمي مقترح القانون.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مقترح القانون.

..... التقرير وزع.

(بالنسبة للمناقشة، فللفرق والمجموعة وأعضاء المجلس غير المنتسبين الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر، والقرار لكم السادة الرؤساء.)

... والآن، نمر للتصويت على مواد مقترح القانون:

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 04.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مقترح القانون برمته للتصويت:

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 04.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.**

ننتقل للدراسة والتصويت على مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

الكلمة لأحد مقدمي مقترح القانون من أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

<u>المستشار السيد محمد البكوري:</u>

بداية، لابد أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية، وإلى السادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين صوتوا بالإجماع على هذا المقترح، مشيدين بتفاعلهم الإيجابي مع مضمونه، والشكر موصول كذلك للسيدة وزيرة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على قبولها لهذا المقترح وللتعديلات التي أدخلت عليه، وهو ما سيعطي القيمة المضافة لقانون المرشد السياحي، وسيطور أداءه، ويجعله يواكب أداء هذه المهنة في اتجاه الرقي بقطاع السياحة الذي يعتبر قطاعا منتجا، له نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، وذلك راجع إلى برامج ومخططات حكومية اعتمدت بالأساس على العنصر القانوني والبشري، من خلال سن نصوص قانونية تنظم هذا القطاع أو من خلال تأهيل وتنظيم العنصر البشري العامل بذات القطاع. هذا الأخير الذي يرتكز على فئات متعددة من أهمها المرشد السياحي الذي يساهم بشكل كبير في تثمين وعرض المنتوج السياحي الوطني، فهو يلعب دورا بارزا في التعريف بالموروث الثقافي والحضاري والطبيعي للمملكة.

وانسجاما مع مواقفنا الرامية إلى تطوير أداء القطاعات المنتجة للثروة كرافعة أساسية لتقليص البطالة والنهوض بالتشغيل، ارتأى فريق التجمع الوطني للأحرار الانخراط في هذه الدينامية عبر تقديم

هذا المقترح، خاصة وأن الحكومة قد عملت على تنظيم مهنة الإرشاد السياحي من خلال القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي، والذي تم تغييره سنة 2014 بالقانون رقم 133.13 والقانون رقم 93.18 سنة 2019، إلا أن العمل بهذا القانون والقانونين المعدلين له منذ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية إلى حدود الآن أثار مجموعة من الإشكالات العملية التي أثرت سلبا على عمل فئة عريضة من المرشدين السياحيين التي سبق لفريقنا أن التقى بفئات عريضة منها، حيث تمكنا من تجميع هذه الإشكالات في نقطتين مهمتين:

- **التكوين**: الذي يعتبر شرط أساسي في الحصول على اعتماد مزاولة مهنة المرشد السياحي (بناء على المادة 6 من القانون 05.12)، حيث يوجد عدد كبير من المرشدين السياحيين لا يتوفرون على دبلوم أو شهادة في مجال الإرشاد السياحي، لكن بالمقابل يتوفرون على كفاءة مهنية عالية مكتسبة بحكم ممارسة المهنة لسنوات، وهو ما يحول دون حصولهم على الاعتماد المذكور مسبقا خصوصا في العالم القروي؛

- **حدود مجال الاشتغال**: حيث يحدد القانون فئتين من المرشدين: فئة مرشدي المدن والمدارات السياحية، وفئة مرشدي الفضاءات الطبيعية. الفئة الأولى تشتغل فقط في المدار الحضري، أما الثانية فتشتغل في المواقع الطبيعية كالجبال والصحاري والقرى. فالمجال المحدود له انعكاسات كبيرة على مردودية اشتغال الفئتين، خصوصا الفئة التي تشتغل في الوسط القروي، وذلك راجع إلى عدة أسباب، منها اشتغالهم بشكل موسمي فقط في المجال القروي، ناهيك عن التباين الذي يقع في بعض المناطق بين العرض السياحي في المجال الحضري والقروي.

إذن فتأهيل العنصر البشري بالنسبة لفريقنا أمر ضروري وأساسي، خصوصا في فئة الشباب المتواجد بالعالم القروي، إضافة إلى أن له دورا أساسيا لتعزيز الدينامية الكبيرة التي يعرفها قطاع السياحة بالإضافة إلى قابليته في التقليص من نسب البطالة، خصوصا في صفوف هذه الشريحة التي تشتغل على السياحة القروية والجبلية، وفتح المجال أمامها لتشجيعها على الانخراط في هذه المهنة والذي تزامن مع المبادرة الملكية السامية لانطلاق برنامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، لذلك ارتأينا اقتراح تعديل القانون 05.12 خصوصا فيما يرتبط بالتكوين وحدود مجال اشتغال المرشدين السياحيين، مما سيمكن من خلق فرص شغل في صفوف الشباب خاصة في العالم القروي، كما سيمكن من حل المشاكل الاجتماعية والعملية لفئة عريضة من المرشدين السياحيين، ناهيك عن النهوض بالإرشاد السياحي ببلادنا.

لقد أعددنا هذا المقترح وفق مقاربة تشاركية مع مختلف المهنيين، حيث اتصلوا بنا بمختلف فئاتهم، مما جعلنا نوسع دائرة التعديلات ووضع العديد من التدقيقات التي فرضها تنزيل هذا القانون على أرض الواقع من قبل تدقيق حدود عمل مرشد الفضاءات الطبيعية ومرشد المدن الحضرية والمدارات السياحية، وكذا منح الشارة ومحتواها مع التنصيص على العقوبات الضرورية لحماية المهنة من المرشدين المزيفين، والذين لطخوا سمعة المهنة وأساءوا إليها، وأعتقد أن ظاهرة (les faux guides)، تعد أحد العناصر الأساسية التي يجب علينا أن نتعبأ من أجل القضاء عليها ومحاصرتها، لذلك اقتضى نظرنا أن نعزز مضمون هذا المقترح وجعله يملأ مختلف الفراغات التي فرضها تنزيل القانون 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي، على أمل أن يحظى بموافقة أعضاء مجلسنا الموقر، بعد مصادقة اللجنة المختصة مشكورة بالإجماع، ونكون بذلك قد عززنا المبادرة التشريعية للمجلس، شاكرين للسيدة الوزيرة تفاعلها الإيجابي والسريع مع مقترحنا الهادف إلى تعديل المواد 4 و6 و7 و10 و11 و22 و25 و26 و31، على أمل أن يكون هذا المقترح قادرا على التجاوب مع المهنة والمهنيين في هذا القطاع، وحل كل الإشكاليات العالقة بهته المهنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمقرر لجنة القطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول مقترح القانون ... التقرير وزع.

(بالنسبة للمناقشة، فللفرق والمجموعة وأعضاء المجلس غير المنتسبين الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر، والقرار لكم السادة الرؤساء.)

... والآن، ننتقل للتصويت على مواد مقترح القانون.

المادة الأولى:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 4؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 2:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 4؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

أعرض مقترح القانون برمته للتصويت:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 4؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.**

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة:

❖ مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

I- فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على مقترح قانون يغير القانون رقم 113.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

ولا تخفى عليكم، بداية، أهمية الأدوار التي يقوم بها المرشد السياحي، فهو خير سفير لبلده، فهو الذي يأخذ بيد السائح الذي يزور بلادا لا يعرف لغتها، لا يعرف عاداتها وطباع أهلها، سائح قدم ليعيش مع شعب ربما قرأ عنه شيئا لكن لا يعرف عنه عدة أشياء.

إن مهنة المرشد السياحي غير سهلة، فهي تستدعي معرفة دقيقة بالأحداث التاريخية وحضورا ذهنيا دائما، كما يحتاج المرشد السياحي في مهنته إلى اللغات، وإلى إلمام مفصل بتاريخ بلاده ومعرفة دقيقة بالمواقع الأثرية ومن بناها ومعمارها والأحداث التاريخية التي مرت بها، وعليه متابعة القراءة والمطالعة لتحيين معلوماته وتجديدها.

في هذا الإطار، سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن طالبنا في أكثر من مناسبة بضرورة اتخاذ التدابير الضرورية لتأهيل العنصر البشري باعتباره عاملا حاسما في تطوير القطاع السياحي والنهوض به لمواجهة تحديات المنافسة المحتدمة إقليميا ودوليا، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال توفير الشروط الملائمة للمرشدين السياحيين للاستفادة من التكوين والتكوين المستمر في مختلف المجالات اللغوية والثقافية والتواصلية، والمعرفة الدقيقة بالأحداث التاريخية والمعطيات الجغرافية والحضارية والأركيولوجية الخاصة ببلادنا التي تتميز بغناها التاريخي والثقافي والحضاري الذي ينبغي التعريف به بطريقة مثلى، استجابة لمتطلبات السائح وتوفير كل الشروط الضرورية لراحته.

السيد الرئيس،

لقد جاء هذا المقترح من أجل إدخال تعديلات على القانون المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي، في اتجاه إعطاء الفرصة للمرشدين السياحيين الذين يتوفرون على كفاءة مهنية عالية مكتسبة بحكم ممارسة المهنة لسنوات، لكنهم لا يتوفرون على دبلوم أو شهادة في مجال الإرشاد السياحي، مما يحول دون حصولهم على الاعتماد المطلوب لممارسة المهنة، خاصة بالنسبة للمزاولين بالعالم القروي.

كما أن تحديد مجال الاشتغال يشكل عبئا إضافية على ممارسي المهنة، سواء فئة مرشدي المدن والمدارات السياحية، أوفئة مرشدي الفضاءات الطبيعية.

إن تعاطينا الإيجابي مع هذا المقترح قانون نابع من القناعة التي ترسخت لدينا بأهمية التعديلات التي جاء بها، لكن بالمقابل فإننا نطالب الحكومة بضرورة إيجاد حلول عاجلة للأوضاع الصعبة التي تعاني منها هذه الفئة في ظل تداعيات جائحة كورونا، والشلل شبه التام الذي يعرفه القطاع السياحي، مستغربين عدم إدراج هذه الفئة، والتي تعتبر الأضعف في سلسلة القيم السياحية والأكثر عرضة للضرر، ضمن المستفيدين من التعويضات عن الفقدان المؤقت للعمل، وذلك على غرار باقي القطاعات التي استفادت من الصندوق الخاص بجائحة كورونا.

السيد الرئيس،

انسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه داخل اللجنة، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المقترح قانون.

وشكرا السيد الرئيس.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بخصوص مقترح قانون تغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعاني القطاع السياحي في بلادنا، كما في العديد من الدول، من انهيار شبه تام، حيث تراجع عدد السياح الوافدين على المغرب، نتيجة إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية، بسبب توقف النقل الدولي، خصوصا الجوي منه، هذا القطاع الذي يعتبر من ركائز الاقتصاد الوطني يعرف صعوبات مالية جمة في المغرب وفي جل دول العالم.

هذا الوضع أدى إلى تراجع كبير في كل الخدمات المرتبطة بالقطاع السياحي كالفنادق والمطاعم والإرشاد السياحي، الذي يعاني منتسبوه العديد من الإشكالات والإكراهات التي ما فتئ الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يطالب الحكومة بحل مشاكله؛ نظرا للدور الأساسي للمرشد السياحي في التعريف بالموروث الثقافي والحضاري والطبيعي لبلادنا، ويساهم في تثمين المنتوج السياحي الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن شرط الحصول على اعتماد مزاولة مهنة مرشد سياحي (طبقا للمادة 6 من قانون 05.12) أثر على أعداد كبيرة من المرشدين السياحيين الذين لا يتوفرون على شهادة في هذا المجال، رغم توفرهم على خبرة وكفاءة عالية بفعل الممارسة لعدد من السنين، ما يحول دون حصولهم على الاعتماد.

إضافة لذلك، معاناة مرشدي الفضاءات الطبيعية التي تشتغل بالمسالك الجبلية والقروية والصحراوية...، ويبقى اشتغالها موسمي، مما يؤثر على القدرة الشرائية لهذه الشريحة.

ونظرا لأهمية التعديلات والمناقشات التي عرفتها القطاعات الإنتاجية يوم الاثنين 8 فبراير 2021 والتي أجمع أعضاؤها على أهميتها بعد تجويدها، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بـ "نعم" على مقترح قانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

III- فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار مناقشة مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي، الذي يكتسي أهمية بالغة على اعتبار الرهانات الملقاة على مهنة الإرشاد السياحي، ولما سوف توفره من إمكانية أمام عشرات المئات من الشباب العامل بقطاع السياحة، الذين كانوا يعملون خارج الإطار القانوني، مما مكنهم من مراكمة تجربة مهمة بفعل الممارسة في هذا الميدان لسنوات عديدة وإتقانهم لعدة لغات أجنبية في هذا الباب.

وننوه بالتفاعل الإيجابي للحكومة فيما يخص مضامين مقترح هذا القانون لتدارك النواقص التي أبان عنها تطبيق القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي التي أملته مجموعة من الاعتبارات منها:

✓ اتساع عدد الممارسين خارج الإطار القانوني ومراعاة ضرورة إدماجهم للاستفادة من خبرتهم في هذا الباب؛

✓ إدماج المرشدين السياحيين الذين يعملون في القطاع غير المهيكل.

ولا يسعنا في فريق العدالة والتنمية إلا أن نثمن مضامين مقترح هذا القانون لما له من آثار إيجابية على تنظيم مهنة الإرشاد السياحي، من خلال إدراج عدد من التعديلات على القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي وأهمها:

✓ توسيع مجال مزاولة مرشدي المدن والمدارات السياحية ومرشدي الفضاءات الطبيعية ليشمل مجموع التراب الوطني، كل حسب اختصاصه، وذلك ضمن الحدود المقررة بنص تنظيمي؛

✓ تعويض البطاقة المهنية بتسليم الإدارة للمرشد السياحي شارة إسمية، شخصية، مع الاعتماد والتنصيص على ضرورة حملها أثناء مزاولة مهامه والإدلاء بها متى طلب منه ذلك الأعوان المحلفون المنتدبون بصفة قانونية من طرف الإدارة المختصة؛

✓ التنصيص على أن مقرر السحب بصفة مؤقتة أو نهائية، لا يمكن اتخاذه إلا بعد إشعار صاحب الاعتماد بالأفعال المنسوبة إليه بكل الوسائل التي تثبت التوصل، وتمكينه من الإطلاع على الملف وتقديم ملاحظاته الكتابية مع نسخ عبارة "أو ملاحظاته الشفوية"؛

كما ندعو الحكومة إلى الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات فريقنا على مستوى النصوص التطبيقية التي سيتم تنزيلها في هذا الباب وفق ما يلي:

✓ العمل على اتخاذ إجراءات لحلحلة إشكالية قلة مؤسسات التكوين ومنظومة التكوين في هذا المجال، واعتماد مبادرات لتجويد خدمات الإرشاد السياحي؛

✓ مراعاة مطلب تغيير فئة اختصاص مرشد الفضاءات الطبيعية إلى مرشد المدن والمدارات السياحية التي سوف يتم تحديدها بنص تنظيمي، بتبنيه لمقاربة النوع وأن يكون مشروطا بعامل السن في عشرين (20) سنة بالنسبة للمرشد السياحي وفي خمسة عشرة (15) سنة بالنسبة للمرشدة السياحية.

وعلى هذا الأساس، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

IV- الفريق الحركي:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لأعرض وجهة نظرنا حول مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

في البداية، أود أن أنوه بعمل "لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية" ولكافة أعضائها، كما نشيد أيضا بالتفاعل الإيجابي للسادة المستشارين مع هذا المقترح الهام، خاصة وأن الحكومة قد عملت على تنظيم مهنة الإرشاد السياحي، والذي تم تغييره سنة 2014 بالقانون رقم 133.13 والقانون رقم 93.18 سنة 2019، إلا أن العمل بهذا القانون والقانونين المعدلين له منذ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية إلى حدود الآن، أثار مجموعة من الإشكالات العملية التي أثرت سلبا على عمل فئة عريضة من المرشدين السياحيين.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار التفاعل مع هذا المقترح، فإن تعديل القانون رقم 05.12 يرتبط خصوصا بالتكوين وحدود مجال اشتغال المرشدين السياحيين، بحيث سيمكن من فرص الشغل في صفوف الشباب خاصة في العالم القروي، كما سيتمكن أيضا من حل المشاكل الاجتماعية والعملية لفئة عريضة من

المرشدين السياحيين، بالإضافة إلى النهوض بالإرشاد السياحي ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت إيجابا على هذا المقترح قانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 344

التاريخ: الثلاثاء 26 جمادى الآخرة 1442هـ (09 فبراير 2021م).

الرئاسة: السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثامنة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: اختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2020 – 2021.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نختتم اليوم، دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2020-2021، طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد من الوقوف عند أهم حدث طبع هذه الدورة العادية التي انطلقت وتختتم في سياق وظرف وطني وعالمي استثنائي وغير مسبوق مرتبط باستمرار تفشي وباء "كوفيد-19" واستمرار تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية على المستوى الوطني كما على المستوى الدولي، وبهذه المناسبة لابد أيضا من الوقوف عند مضامين ورسائل الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2020-2021، وتجديد التعبير عن فخرنا واعتزازنا بالرؤية الشاملة التي طرحها الخطاب الملكي بخصوص مواجهة تداعيات كورونا، عبر إطلاق أوراش إصلاحية كبرى، وعلى رأسها ورش إحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار الاستراتيجي"، وورش تعميم التغطية الاجتماعية على المواطنات والمواطنين.

وفي إطار التفاعل الإيجابي لمجلسنا مع مضامين الخطاب الملكي السامي، قرر مجلس المستشارين تكوين "مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية" التي شرعت منذ أيام بعد استكمال هيكلتها ووضع برنامج عملها، في الاشتغال، في محاولة من المجلس لتقديم مساهمته إلى جانب الحكومة وهي تشتغل على هذا الورش الاستراتيجي الهام.

كما تميزت هذه الدورة أيضا بالقرار التاريخي الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية، والقاضي باعترافها بالسيادة الكاملة للمملكة المغربية على أراضيها الصحراوية، في خطوة غير مسبوقة وتحمل أكثر من دلالة في ظل الظروف الراهنة. ونجدد في هذا الصدد تثميننا وتأييدنا للسياسة الرشيدة التي يقودها جلالة الملك نصره الله، للدفاع عن حوزة المملكة المغربية في دائرة حدودها الحقة وضمان الأمن والاستقرار بكافة تراب المملكة وضمنها الأقاليم الجنوبية.

ولا تفوتنا الإشادة هنا بالجهود التي تبذلها الدبلوماسية المغربية الرسمية والموازية في سبيل الدفاع عن القضايا العادلة للمملكة المغربية وحماية مصالحها الحيوية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذا التعبير عن تقديرنا العميق للولايات المتحدة الأمريكية إثر تجديد دعمها لاقتراح المغرب للحكم الذاتي، والذي وصفه البيت الأبيض على موقعه الرسمي بالاقتراح الجاد والموثوق والواقعي، باعتباره الأساس الوحيد لحل دائم وعادل دائم للنزاع على أراضي الصحراء، فضلا عن قرار الإدارة الأمريكية فتح قنصلية لها بمدينة الداخلة، وانخراطها في دعم التنمية الاقتصادية بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وفي سياق متصل، وعلى إثر تطورات الوضع بالمعبر الحدودي الرابط بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، فقد عبرت كافة مكونات مجلس المستشارين عن تثمينها ودعمها للخطوات الوطنية المسؤولة والنبيلة التي يقودها جلالة الملك نصره الله، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة، لصيانة وحدة الوطن والدفاع عن الحقوق المشروعة والعادلة وضمان الأمن والاستقرار بكافة تراب المملكة المغربية وضمنها الأقاليم الجنوبية؛ فضلا عن المشاركة المتميزة لمختلف مكوناته في زيارة دعم للوحدة الوطنية الثابتة ولمواقف المملكة الراسخة، إلى المعبر الحدودي للكركرات.

وعلى صعيد آخر، تميزت هذه الدورة بالبلاغ الصادر عن الديوان الملكي الذي أصدر من خلاله صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله تعليماته السامية للحكومة قصد اعتماد مجانية التلقيح ضد وباء "كوفيد 19" لفائدة جميع المغاربة، معبرين عن اعتزازهم بهذه الالتفاتة المولوية الكريمة، النابعة من العناية الملكية والرعاية الإنسانية التي ما فتئ جلالته حفظه الله يحيط بها الشعب المغربي، منذ ظهور الحالات الأولى للفيروس بالمغرب.

السيد وزير الدولة المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إليكم الآن الخطوط العريضة والمركزة لحصيلة أداء المجلس خلال هذه الدورة، أقول "حصيلة مركزة" لأن الحصيلة التفصيلية بوسعكم وبوسع كل المهتمين أن يطلعوا عليها مفصلة وهي منشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلس المستشارين.

فعلى مستوى العمل التشريعي، فقد صادق مجلس المستشارين خلال الدورة التي نختتمها اليوم على 37 نصا تشريعيا، من بينها 29 مشروع قانون و8 مقترحات قوانين، تضمنت حصيلة تشريعية متنوعة

وبالغة الأهمية شملت مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد توزعت قطاعيا على المجالات التالية:

ففي المجال المالي والاقتصادي: عرفت الدورة المصادقة على 15 نصا تشريعيا، من بينها أربعة (04) مقترحات قوانين وإحدى عشر (11) مشروع قانون؛

وفي المجال الاجتماعي: تمت المصادقة خلال الدورة على خمسة (05) نصوص، من بينها مقترحي قانونين اثنين (02) وثلاثة (03) مشاريع قوانين؛

وفي مجال الشؤون الداخلية: عرفت الدورة المصادقة على نصين تشريعيين (02)، يتعلق الأمر بمشروعي قانونين؛

في المجال الحقوقي والإداري: صادق المجلس على ثلاثة (03) نصوص تشريعية، تضم مشروع قانون تنظيمي (01) ومشروع قانون واحد (01) ومقترح قانون (01) أيضا؛

وفي مجال الشؤون الخارجية والدفاع: صادق المجلس على عشر (10) نصوص تشريعية، تتعلق بمشاريع قوانين ترمي إلى المصادقة على اتفاقيات دولية، شملت مختلف مجالات التعاون العسكري والاقتصادي والصحي والقضائي مع دول صديقة؛

وأخيرا، **في المجال البيئي**: صادق المجلس على نص تشريعي واحد (01).

كما خطى المجلس خطوات جدية توجت باعتماد مقترحي قانونين يرميان إلى إلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلسي النواب والمستشارين.

ويظهر من الحصيلة المعروضة المصادقة على نسبة مهمة من مقترحات القوانين بلغت إحصائيا 22% من مجموع الحصيلة التشريعية للدورة، في حين مثلت مشاريع القوانين نسبة 78%.

وعلى صعيد آخر، فإن عددا معتبرا من النصوص تم التصويت عليها دون إدخال تغييرات، إما لطبيعتها أو مراعاة للسياق الذي تعرض فيه، حيث تم إدخال تعديلات على عشرة (10) نصوص، وهو ما يبرز من جهة حيوية تشريعية لدى مكونات المجلس، ونقاشا غنيا بشأن مختلف القضايا التشريعية، وفي نفس الوقت روح الإجماع حول النصوص ذات الأهمية خلال هذه المرحلة، ذلك أنه من أصل 37 نص تشريعي، تمت المصادقة على 31 نصا منها بالإجماع، تضمنت النصوص ذات الأهمية الإستراتيجية، فيما تمت المصادقة فقط على أربعة (4) نصوص أخرى بالأغلبية.

ورغم كون الأرقام المذكورة تبين حصيلة متميزة لمقترحات القوانين خلال هذه الدورة بالمقارنة مع الدورات السابقة، وكذا عدد التعديلات البرلمانية المقدمة من مكونات المجلس التي بلغت في الإجمال 435 تعديلا، قبل منها 119 تعديلا مقابل سحب عدد هام منها وعدم قبول الباقي بالتصويت، إلا أن تطلعاتنا مع ذلك تسعى للأكثر وللأفضل، علما بأن الحصيلة تتأثر كذلك، كما تعرفون، في جانب منها بالمشاكل المرتبطة بالبرمجة وباستمرار ضعف تجاوب الحكومة مع المبادرات التشريعية للمجلس أحيانا، سواء في إطار مقترحات قوانين أو أحيانا حتى في إطار التعديلات على مشاريع ومقترحات القوانين، مع أن الإنصاف يقتضي الاعتراف بالتجاوب الإيجابي جدا في بعض الأحيان مع التعديلات المقترحة من أعضاء المجلس، والمثال الأبرز على ذلك، بجانب أمثلة أخرى، هو قبول 62 تعديلا من أصل 68 المقترحة على مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة السكنى وسياسة المدينة.

وفي هذا السياق، فقد استمر تلقي المجلس لمواقف الحكومة بشأن مختلف مقترحات القوانين المقدمة من قبل أعضاء المجلس، ورغم كون الحكومة قد رفضت عددا معتبرا منها، فإن هذا لا يلغي مسؤولية المجلس عبر أجهزته المختصة الحسم في مصير هذه المقترحات.

وقد عمل مكتب المجلس، رغبة منه في الدفع ببعض النصوص التشريعية ذات الأهمية، على عقد عدد من اللقاءات التنسيقية مع السادة رؤساء اللجان الدائمة، والتي أسفرت عن إتمام مسطرة الدراسة والبت بشأن مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، المودع منذ يوليوز 2011، ومشروع قانون محال من الحكومة منذ غشت 2016 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة.

وإذا كان المجهود الذي قامت به مختلف أجهزة المجلس قد أفضى إلى تقليص عدد مشاريع القوانين التي بقيت قيد الدرس إلى حدود يوم أمس في تسعة مشاريع قوانين فقط، فإن الأمل يحدونا، بتضافر جهودنا جميعا، أغلبية ومعارضة، مجلسا وحكومة، أن نتغلب على كافة العراقيل التي تقف حجر عثرة أمام البت في عدد محدود من مشاريع القوانين العالقة، والتي أعرضها عليكم مرة أخرى من باب تحميلكم للمسؤولية:

1. مشروع قانون رقم 143.12 بتغيير المادة 44 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، المحال على المجلس في إطار قراءة ثانية منذ 08 غشت 2013 - غادي لـ 8 سنين -؛

2. مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية، المحال بتاريخ 12 فبراير 2016؛

3. مشروع قانون رقم 63.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية (المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين)، المحال على المجلس بتاريخ 26 يوليوز 2016 - 6 سنين -؛

4. وأخيرا، مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد، المودع في إطار قراءة ثانية منذ 03 غشت 2016 - 6 سنين -.

وأؤكد هنا أن المكتب لا يتحمل أية مسؤولية على الإطلاق في هذا التأخير في مسطرة المصادقة والبت في هاذ مشاريع قوانين البالغة الأهمية كما لا يخفى عليكم.

وفي إطار الحيوية والنقاش بين مكونات المجلس، فإنه قد تم تسجيل خلال هذه الدورة إرجاع ثلاثة (3) نصوص (مشروع قانون ومقترحي قانونين) من الجلسة العامة إلى اللجان المختصة بعد التصويت عليها داخلها، طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي، لتعميق النقاش فيها، أخذا بالاعتبار المستجدات والرهانات أحيانا والتعقيدات المرتبطة بها.

وإلى جانب ذلك، فقد كان الأمل يحدونا في المصادقة على النظام الداخلي للمجلس بعد ترتيب آثار قرار المحكمة الدستورية رقم 20/107، في خطوة تبين عن عزم مجلس المستشارين، بكافة مكوناته، على توفير المرجعيات القانونية الضرورية لاشتغال أجهزته بالكفاءة اللازمة وتنزيل التزاماته الدستورية، في مجالات هامة وأساسية، منها على وجه الخصوص تنزيل التزامات المجلس على مستوى تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في العمل التشريعي وعمل أجهزة المجلس، غير أن ظروفا موضوعية خارج إرادة المجلس حالت دون بلوغ هذه الغاية، وأملنا أن نستكمل مشوار الدراسة والمصادقة على النص في الدورة المقبلة، طبقا للالتزام الذي بلورناه مع السيدة والسادة الرؤساء في إطار آخر اجتماع عقدته ندوة الرؤساء.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد وزير الدولة المحترم،

على مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد عقد مجلس المستشارين خلال دورة أكتوبر 2020 خمسة عشرة (15) جلسة عامة للأسئلة الشفهية الأسبوعية، حضرت خلالها بقوة القضايا المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا في ظل تطبيق حالة الطوارئ الصحية وتمديدها، واتخاذ تدابير إضافية للإغلاق وحضر التنقل منذ أواخر شهر دجنبر المنصرم، وانعكاس ذلك على مناحي الحياة اليومية لمختلف الشرائح المجتمعية، ولا أريد أن أثقل على كاهلكم بسرد مجمل المواضيع التي نوقشت في إطار هذه الجلسات، فهي مذكورة بالتفصيل في التقرير التفصيلي المنشور على موقع المجلس.

وقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها من قبل السيدات والسادة المستشارين خلال الفترة الفاصلة بين دورتي أبريل 2020 وأكتوبر 2020-2021 ما مجموعه 790 سؤالا، أجابت الحكومة عن 292 منها خلال 15 جلسة عامة، من ضمنها 51 سؤالا آنيا و241 سؤالا عاديا.

وبالنسبة للتوزيع القطاعي- المجالي، ركزت أسئلة السيدات والسادة المستشارين على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي 39% من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة 33%، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة 18%، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة 07%، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة 03%.

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 908 سؤالا، أجابت الحكومة على 454 سؤالا منها، أي بنسبة 50%.

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية والتي كما تعرفون نحرص على توثيقها وعلى موافاتكم بها، فقد تم حصر 22 التزاما تتعهد بموجبها الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية القائمة خاصة في قطاعات التعليم، الصحة، السياحة، الداخلية، إعداد التراب الوطني، الجالية، والطاقة، وهذه الالتزامات طبعا تتوصلون بها وهي منشورة كذلك في موقع المجلس.

كما عقد المجلس ثلاث (03) جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت عدد من المواضيع ذات الراهنية، مواضيع التي تلامس انشغالات الدولة والمجتمع على حد سواء.

وفي إطار تدبير تشاركي لمنهجية عقد الجلسات الشهرية، فقد تقرر وتم الشروع طبعا في ذلك طبقا لقرار ندوة الرؤساء، إطلاق ورش مراجعة نمط تدبير الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، وقد قطعنا بعض الأشواط الخجولة في هذا الطريق ولا يزال أمامنا أشواطا أخرى.

كما تم استحضار المقاربة التشاركية نفسها مع السادة رؤساء الفرق والمجموعة في تحديد محاور الجلسات الشهرية والسنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية وفي الجدولة الزمنية لأشغال المجلس بصفة عامة، والتي بلغت في مجموعها عقد 39 جلسة عامة بمدة زمنية فاقت 58 ساعة، منها 17 جلسة تشريعية، 15 جلسة للأسئلة الأسبوعية، 3 جلسات شهرية للسياسة العامة وجلستين عامتين مشتركتين مع مجلس النواب، وجلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وبالمقابل فقد عقدت اللجان الدائمة لوحدها ما مجموعه 82 اجتماعا بمدة زمنية بلغت 215 ساعة عمل، دون إغفال العمل المستمر الذي تؤديه مختلف المجموعات الموضوعاتية المؤقتة في اشتغالها على الملفات الموكولة إليها.

ويشار أيضا، في هذا السياق، إلى إنجاز لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية لمهمة استطلاعية على مرحلتين (خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2020) بالمؤسسات الاستشفائية بجهة فاس- مكناس للوقوف على الوضع الصحي بالجهة، وهي المهمة الوحيدة التي كتب لها خلال هذه الدورة أن تصل إلى مرحلة الانجاز الفعلي، بعدما توقفت

طلبات لجان أخرى في حدود إجراءات التنسيق والإعداد.

على مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد عرفت الدورة عقد جلسة سنوية لتقييم السياسات العمومية طبقا للفصل 101 من الدستور، وهي الرابعة من نوعها في إطار دستور المملكة المغربية لسنة 2011، وتم تخصيصها للإستراتيجية الوطنية للماء، وقد تم، في نفس هذا الباب صباح هذا اليوم، تشكيل لجنة موضوعاتية جديدة للإعداد للجلسة السنوية المقبلة حول تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل، في رغبة لمواكبة التحديات القائمة على هذا المستوى، بعد أن تمت عملية هيكلة هذه اللجنة اليوم، ننتظر منها أن توافي المكتب بمنهجية وبرنامج عملها.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد وزير الدولة المحترم،

أما على مستوى العلاقات المؤسساتية للمجلس، فقد استمر مجلس المستشارين بالتوصل بتقارير المؤسسات الدستورية، على غرار التقرير السنوي لمؤسسة الوسيط لسنة 2019، وفي تلقي الإخبارات بشأن عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لدوراته العادية والاستثنائية، كما أن مكونات المجلس استعانت برأي هذا المجلس الأخير حول "مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين" الذي وافقت عليه لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية.

كما طلبت اللجنة الموضوعاتية المؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية مساعدة هذا المجلس بإنجاز تقرير حول "منظومة التعويض عن فقدان الشغل"، ومساعدة المجلس الأعلى للحسابات حول "سبل تعميم التقاعد على جميع فئات المجتمع وصيغ التمويل".

وفي إطار انفتاح المجلس على محيطه، فقد تم تعزيز اتفاقيات الشراكة والتعاون التي تجمع المجلس بمحيطه الجامعي، بتجديد الاتفاقية مع جامعة محمد الخامس، وكذا تحيين بروتوكول التعاون الذي يجمع المجلس بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بعد إقرار مكتب المجلس لمخطط عمل لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية طبقا للمادة 9 من القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

أما على مستوى الانشغال العميق بالوضع الصحي ببلادنا، يذكر أن الهاجس الصحي المرتبط باستمرار تفشي وباء فيروس كورونا ظل دائما مرخيا بظلاله على أعمال مجلس المستشارين خلال هذه الدورة، وعمل المجلس على توفير كافة الوسائل لضمان الفعالية والكفاءة اللازمة في تسيير جميع أعماله، خاصة خلال دراسة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021 والتصويت عليه، بالنظر لما تعرفه فترة الدراسة والتصويت على مشروع هذا القانون من زخم كبير، رغبة في الحفاظ على صحة وسلامة أعضاء المجلس وأطره وموظفيه وكذا أعضاء الحكومة وموظفي القطاعات الحكومية خلال تلك الفترة خصوصا، ما استدعى إتباع تدابير احترازية أحيانا صارمة مكنت، والحمد لله، من التحكم في الوضعية الوبائية واستمرار المؤسسة في الاضطلاع بمهامها.

وقد أبانت هذه الدورة عن قدرة مجلس المستشارين على التأقلم والاستمرار في أداء مهامه الكاملة ووفقا لما يقتضيه الاحترام التام للتدابير الرامية للحد من انتشار وباء كورونا، والمتخذة سواء من قبل السلطات الحكومية المختصة أو المعتمدة من قبل المجلس.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية فإن أهم ما ميز هذه الدورة هو استمرار التعبئة الشاملة لكل مكونات مجلس المستشارين وتجندها وراء القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل التصدي ومواجهة كل المناوشات والمناورات اليائسة لأعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وخصوصا على إثر التطورات التي عاشها المعبر الحدودي للكركرات الذي يربطنا بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة ومن خلالها مع العمق الإفريقي لبلادنا، حيث عملنا على التواصل مع كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية ومراسلتها من أجل إحاطتها بحقيقة الوضع وبصوابية وحكمة وسلمية التدخل المغربي بالمنطقة، وتجديد الترافع حول عدالة قضيتنا الوطنية، ومواصلة حشد الدعم للمبادرة المقدامة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترابية للمملكة المغربية، كسقف واقعي وحل سلمي واحد ووحيد لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

ومن بواعث الفخر والاعتزاز، التذكير بحجم مواقف التضامن والتأييد التي أصدرتها العديد من البرلمانات الوطنية والعديد من الاتحادات الجهوية والإقليمية والقارية، والتي أجمعت على رفضها للمس بوحدة المغرب واستقراره، ودعمها لعملياته السلمية الهادفة إلى إرساء حرية التنقل المدني والتجاري واستتباب الأمن والاستقرار بالحدود المغربية الموريتانية وبالمنطقة ككل، ونذكر منها على سبيل المثال فقط مواقف كل من: البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، برلمان أمريكا الوسطى (البرلاسين)، برلمان أمريكا اللاتينية والكارايب (البرلاتينو)،منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكارايب (الفوبريل)، مجلس الشيوخ الشيلي، الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور، البرلمان البيروفي، كونغرس غواتيمالا، برلمان البراغواي، الجمعية الوطنية لساوتومي وبرينسيبي، مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية، مجموعة الصداقة البولندية المغربية، أعضاء من البرلمان الأوروبي.

وعلى صعيد آخر، فقد واصل مجلس المستشارين انخراطه في الاتحادات الجهوية والقارية والدولية، حيث شاركت شعبه الوطنية الدائمة عبر تقنية المناظرة المرئية في أشغال كل من "المنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة

المعني بالتنمية المستدامة"، والندوة تحت عنوان "تأهيل النشاط الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة" في إطار فعاليات الذكرى 41 لتأسيس البرلمان الأنديني، بحضور رؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والاقليمية في أمريكا اللاتينية والكراييب، الأعضاء في المنتدى البرلماني الافريقي الأمريكو لاتيني، واجتماع لجنتي القضايا السياسية والديمقراطية والشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعتين للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ومراقبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية ضمن بعثة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، و"المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية: أثر كوفيد-19 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمانات"، واجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، واجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والاجتماع التشاوري للجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والندوة حول موضوع: "دور البرلمانيين في تعزيز الاستثمارات المسؤولة في الزراعة من أجل الانتقال نحو أنظمة غذائية أكثر استدامة في إفريقيا"، والورشة المنظمة من قبل الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي حول موضوع: "الرقابة البرلمانية للعمليات الاستخباراتية العسكرية، التجارب المستخلصة"، والاجتماع الأربعين لمكتب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، واللجن الدائمة والجمعية العامة الـ46 للجمعية البرلمانية للفرونكوفونية، والمرحلة الأولى من دورة 2021 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وجلسة الاستماع البرلمانية بالأمم المتحدة حول موضوع: "محاربة الفساد لاستعادة الثقة في الحكومة وتحسين آفاق التنمية".

وعلى المستوى الثنائي، استقبل مجلس المستشارين وأجرى مباحثات مع كل من: رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور وأعضاء مجموعات الصداقة عن الجانبين، ونسجل بكل اعتزاز تعبير السيد رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور عن مواقف متقدمة تجاه قضية وحدتنا الترابية، وأيضا مباحثات مع رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية المغربية، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ وعضو الجمعية الوطنية بجمهورية فرنسا وممثل الفرنسيين بالمنطقة المغاربية وغرب إفريقيا.

كما بلور مجلس المستشارين مذكرتي تفاهم للتعاون البرلماني مع كل من مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية ومجلس الشيوخ بجمهورية باكستان.

وأود بهذه المناسبة تجديد التعبير عن مشاعر الامتنان والتقدير العميق للمواقف الأخوية النبيلة لكافة الدول والبرلمانات والاتحادات الصديقة والداعمة لمسار المملكة المغربية لاستكمال وحدتها الترابية والمؤيدة لمجهودات بلادنا السلمية الهادفة إلى إرساء واستتباب الأمن والاستقرار بمحيطها الجهوي والإقليمي، مغتنمين هذه المناسبة لتأكيد عزمنا على مواصلة تجسيد قيم الحوار والتشاور وتمتين مسارات العلاقات المتينة القائمة بين مجلس المستشارين ومختلف هذه المنظمات الإقليمية والجهوية والدولية.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

في علاقة بالأنشطة الفكرية، فقد نظم المجلس بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، يوم الأربعاء 21 أكتوبر 2020، ندوة افتراضية حول موضوع "استمرارية سير أعمال البرلمانات في ظل الأزمات".

وارتباطا بهذا الموضوع، وافق مكتب المجلس على انضمام مجلس المستشارين إلى شبكة جديدة، "شبكة استمرارية سير المؤسسات التشريعية في ظل الأزمات". وهي شبكة تضم برلمانات المملكة المتحدة وبرلمانات كندا ونيوزيلاندا وجورجيا، وتعنى بالتنسيق وتبادل الخبرات والتجارب في مجال "ضمان استمرارية سير أعمال البرلمانات في ظل الأزمات".

كما نظم المجلس، بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، مائدة مستديرة افتراضية يوم الخميس 7 يناير 2021 حول "تعزيز العقد الاجتماعي: البرلمان وديناميات الثقة في المؤسسات" وإعداد دراسة في الموضوع بدعم من خبراء مؤسسة وستمنستر للديمقراطية.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد وزير الدولة المحترم،

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة المحترمين، على تواصلهم وتعاونهم الدائم مع مجلسنا، وأود أن أعبر عن شكرا خاص كذلك للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان على ما يقوم به من جهود من أجل تيسير التعاون والتنسيق بين مجلسنا والحكومة.

كما أتقدم بالشكر كذلك إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وأعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسق المجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على عملهم الجاد والمسؤول وحرصهم المتواصل من أجل الارتقاء بأداء مؤسستنا إلى مستوى أفضل.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين على تفانيهم في العمل لخدمة مصلحة مؤسستنا التشريعية، كما أشكر أيضا جميع المصالح الساهرة على أمنها.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر لمختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها المهنية لأنشطة المجلس ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والآن، إلى اسمحتو، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس من أجل

تلاوة البرقية المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على إثر اختتام أشغال هذه الدورة.

تفضل السيد الأمين.

السيد أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

نعم سيدي أعزكم الله،

بمناسبة اختتام أشغال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2020-2021 يتشرف رئيس مجلس المستشارين، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله، دام له النصر، أسمى آيات الولاء المقرونة بخالص عبارات الوفاء والإخلاص.

إن اختتام هذه الدورة يا مولاي، تميزت بحصيلة هامة شملت مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، عززت التراكم الإيجابي الذي حققته المؤسسة التشريعية في عهد جلالتكم.

وهكذا، فعلى مستوى الأداء التشريعي، عرفت هذه الدورة المصادقة على 37 نصا تشريعيا، من بينها 29 مشروع قانون و8 مقترحات قوانين.

أما على المستوى الرقابي وتقييم السياسات العمومية، فقد حرص المجلس على اختيار محاور للجلسات الثلاث الخاصة بتقديم أجوبة رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، استلهاما من روح الخطب المولوية السامية والأولويات ذات البعد الوطني.

كما تميزت هذه الدورة بعقد الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية للمرة الرابعة من نوعها، في إطار دستور المملكة لسنة 2011، والتي خصصها المجلس لتقييم "الإستراتجية الوطنية للماء".

وعلى هدى إرادتكم السامية وتفاعلا مع مضامين الخطاب السامي لجلالتكم الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش المجيد، عمد مجلس المستشارين إلى إحداث مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة حول "إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب".

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، واصل المجلس تعزيز مبدأ التعاون والتكامل من خلال اتفاقيات الشراكة وتعبئة الدور الاستشاري لهذه المؤسسات، طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي للمجلس.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، سار المجلس في ضوء توجيهات جلالتكم السامية على نهج دبلوماسية برلمانية مبادرة واستباقية، حيث تميزت الدورة بمواصلة المجلس انخراطه في الاتحادات الجهوية والقارية والدولية وتعزيز العلاقات الثنائية ومشاركة المجلس في محافل برلمانية، إقليمية وقارية ودولية.

وفي هذا السياق، عمل المجلس على تكثيف التواصل مع كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية والجهوية والإقليمية والدولية، ومراسلتها من أجل إحاطتها بحقيقة الوضع بالمعبر الحدودي "الكركرات"، وبصوابية وحكمة وسلمية التدخل المغربي بالمنطقة وتجديد الترافع حول عدالة قضيتنا الوطنية ومواصلة حشد الدعم للمبادرة المقدامة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترابية للمملكة المغربية.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتكم نعم الصحة والعافية وحقق في عهد جلالتكم ما ترجونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة للاخديجة وصنوكم الأمير المولى رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

والسلام على مقام جلالتكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي عبد الحكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين.

وحرر بالرباط، يوم الثلاثاء 26 جمادى الآخر 1442 الموافق لـ 9 فبراير 2021.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.